شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٥٢) ٢٠٠٧/٢/١٥



تحدّي التغيير: عريضة معالم في طريق الملكية الدستورية

صراع مستمر.. وإصلاح خلف القضبان

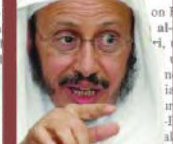
THE OBSERVATORY
for the Protection of Human Rights Defenders

L'OBSERVATOIRE
pour la Protection des Défenseurs des Droits de l'Homme

EL OBSERVATORIO
para la Protección de los Defensores de Derechos Humanos

URGENT APPEAL - THE OBSERVATORY

SAU 001 / 0207 / OBS 015
Incom unicado detention / Fear of treatment
SAU ARABIA
07





The Observat y for the Protection of Hu n Rights Defenders, a join prog orld ganisation Against Tort (OMCT) and the Intern onal Federation for Huma Ri sts ur urgent intervention i he following situation in Sa i Arabia.

Brief descrip n of the situation:

The Observat y has been informed about e incommunicado detention fenders in Sau

According to on F bruar am, at le t ten human rights defende including Messrs. **Sula** al- **Saud -Hashimi**, a doctor, Messr **Musa al-Qirni** and **A** i, Mes . **Abdelaziz al-Khariji** a **Al-Sharif Saif Al-Gha** p ed in incommunicado dete on, where they are at r n ci others were arrested by of als of the General Inte is dd city, were they had met t iscuss the organisation i re ms in the Kingdom. The s e officials also assault -I books and computer units onging to him and his al e and some personal belo ngs to the f

All men are ll-known for their peacefu ctivities. In particular, they ngaged in the past in sign petitions addressed to ng Abdullah Bin Abdulaziz -Saud calling upon him to i iate political and democrat eforms in the Kingdom d to respect human rights.

The men wo reportedly be suspected of legally collecting money a passing them on to suspicio elements outside the co try".

Since their arrests, the detainees' relatives asked, in vain, the General Intelligence Service to allow them to visit them and to appoint lawyers. On February 5, 2007, Mr. Essam Basrawi's son was denied the right to visit his father, ordered to return home and warned to never ask again to meet his father. He wanted to hand him some medicine, as Mr. Essam Basrawi is ill and a disabled person.

At the time of issuing this appeal, all detainees remain in detention in the offices of the General Intelligence Service



يا قضاة السعودية: بأيّ شرعٍ تحكمون؟

وجوه حجازيّة



المعتدلون متعصّبون وقتلة

العامل المكي المقدّس والسياسة



قمع أصحاب العرائض

عروس البحر.. تحتضر



بندر يلتقي أولمرت مجدداً

هذا العدد

دولة الفتنة

فجأة تفجّرت البؤر الطائفية في المنطقة دونما سابق إنذار بل ودون أسباب معروفة ظاهراً، وخيّل للمرء بأنه يخضع تحت تأثير مخدّر سلبه إرادته أو دسّ إليه جهاز بات يحرّكه دونما إرادة منه ولا إدراك.. ربما هي من المرات النادرة التي يدخل فيها كثيرون الى حلبة الطائفية دونما أسباب وجيهة، سوى أن خلطاً متعمّداً للأوراق في المنطقة يجعل القرار مسلوباً من أصحابه.. وكما هو شأن قضايا عديدة في منطقة الشرق الاوسط شديدة الالتهاب، فإن قضية الطائفية تكتسح المجال السياسي لخدمة أطراف من خارجها، فأميركا تحتل العراق وافغانستان وتعبث بإرادة اللبنانيين والفلسطينيين، وكيما تنسي أبناء الامة ذلك تشغلهم بالطائفية حتى تمرّر مشروعها الاستعماري بسلام.. لم تكن الولايات المتحدة تنجح في الضحك على ذقون هذه الامة لولا وجود قابلية لديها على ذلك، ولولا وجود أطراف من داخلها تجعل من تحقيق أهداف المشروع الاميركي ممكناً..

ليس ضرباً من التعسف والتجني القول بأن السعودية ونهجها السلفي كانا دائماً يعمل على عكس مسار التقارب والتفاهم بين المسلمين على اختلاف فرقهم ومللهم ونحلهم. فالسعودية تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم الاسلامي التي تنفرد بسلطة إحتكار تفسير الدين.. ومنها يصدر أكبر عدد من فتاوى التكفير، التي لا يكاد يسلم من شظاياها أحد من المسلمين خارج دائرة المذهب الوهابي، ولكل نصيبه من التكفير، على قاعدة مخالفة نهج السلف الصالح.

فهي تهيمن على ديار مقدسة وحرمين شريفين رمزا وحدة الامة الاسلامية، ولكنها لا تتورع عن هدم آثار هذه الامة، وتفرّقهم شيعاً وطوائف حين لا يكون هناك سبيل الى تحقيق أغراض سياسية سوى عبر إشعال فتيل الفتنة داخل الامة.

لو سألت أحداً من ضحايا الفتنة الطائفية عن أسباب اندلاعها، وتوقيتها، ودوافعها، لوقف حائراً.. فلماذا أخفى الضالعون آثارهم سريعاً في هذه الفتنة، حتى بات كثيرون منشغلين بتسجيل حضور في هذه الفتنة، دون إدراك، وكأن ثمة غريزة تملي عليهم الخوض فيما يخوض فيه صنّاع الفتن، الذين يتفرّجون بزهو الى ما أحدثوه وشغلوا الساحة العربية والاسلامية به..

وحدها الماكينة السلفية التي بقيت تعمل طائفياً دون توقف، حتى بعد أن شهدت الساحة العربية والاسلامية في بداية التسعينيات جهوداً طيبة من علماء المسلمين لجهة تقريب وجهات النظر، ووأد الفتنة، وتشجيع فرص التواصل، والتعايش السلمي بين المذاهب، وفتح باب الحوار بين أئمة المسلمين من أجل الاتفاق على قواعد للتفاهم والفهم المتبادل.

على الجبهة السلفية، كانت فتاوى التكفير تتدفق ولا تستثني أحداً قريباً كان أم بعيداً، وكان صنّاع الفتنة يتحينون الفرصة السانحة لاشغال الساحة مجدداً بالخلافات المذهبية، حتى تبرز مهاراتهم الفريدة في إدارة دفة الفتنة بحسب أهوائهم وأغراضهم، بل كانوا يهددون الأمة باستعمال هذا السلاح إن لم يركنوا لهم ويستجيبوا لمطالبهم..

لم يلفت إنتباه سوى قلة الى بداية انفجار الخطاب الطائفي في العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، حيث بدأت اللغة الطائفية تغمر وسائل الاعلام السعودية، فكانت المفردات في النسيج اللغوي للخطاب الاعلامي السعودي ذات طبيعة طائفية، وقد قرأنا للأميركي والاسرائيلي تصريحات تستمد مفرداتها من تراثنا المذهبي، وتجعل من العدوان الاسرائيلي على لبنان قضية خلافية إسلامية.. فقد لجأ مسؤولون أميركيون واسرائيليون الى اللغة المذهبية من أجل إحداث إنقسام داخل الامة وكسر إجماعها على مقاومة العدوان.

لم تفلح هذه اللغة في اجتياح الفضاء الثقافي العربي والاسلامي خلال فترة العدوان الاسرائيلي على لبنان، خصوصاً مع نجاح المقاومة اللبنانية في صد العدوان، وسقوط الرهان الاميركي بتوابعه العربية (السعودية والمصرية والاردنية واللبنانية) على انزال هزيمة قاصمة بالمقاومة.. ولذلك، وقف الشارع العربي والاسلامي من طنجا الى جاكرتا الى جانب المقاومة، الأمر الذي أساء الى المراهنين، وجعلهم مصنّفين في خانة (أعداء الأمة).. ولكن بعد ارتفاع وتيرة التوتر الطائفي في العراق ولبنان، بدفع من الاميركيين، يضاف الى هذا التوتر تصاعد الخلاف حول الملف النووي الايراني أعيد تحريك الخطاب الطائفي مجدداً، وعلى نطاق واسع، وبدأت الماكينة السلفية بدعم من القيادة السياسية السعودية ووسائل إعلامها ومواقعها على الانترنت، باستدراج الامة الاسلامية الى السجال المذهبي..

من المفارقات المدهشة، أن أقلاماً ومواقع ليبرالية سعودية أصيبت بعدوى الطائفية، حتى لم يعد المرء يميّز بينها وبين أقلام ومواقع سلفية متشددة، فقد وقع المتنوّرون ضحية مكر طائفي سعودي، ونسي هؤلاء مهمتهم الاصلاحية الوطنية، كما نسوا أيضاً دورهم التنويري في إلغاء الوصاية السلفية على الدين والمجتمع والسلطة، فسقطوا في الفتنة، وخلعوا ثوب التنوير، وارتدوا ثوب الفتنة، وغادروا مواقعهم تحت إغراء ما وعدهم به من بغوهم الفتنة.

أعجب من مثقفين تنويريين أفصحوا في وقت سابق وبمرارة عن سخطهم من هيمنة الواحدية السلفية في المجتمع، ونادوا بتخفيض جرعة الدين السلفي في السلطة، وإذا بهم يشاركون الآن في توفير المزيد من الزخم والحشد للخطاب السلفي عن طريق الخوص في المعترك الطائفي الذي يدركون جميعاً بأنه جزء من صراع سياسي على مستويات محلية واقليمية ودولية.

المعتدل ليس إصلاحياً

تحدي الإصلاح في المملكة.. شروطه ومعوّقاته

نظرياً، قد تأخذ الاصلاحات شكل التحديث الاجتماعي والاصلاح الاداري التي تتطلب إعادة تأهيل أجهزة الدولة. على أية حال، فإن الاصلاح المعني هنا وفي الوقت الراهن من قبل الناشطين والقوى السياسية في المملكة هو عملية الانتقال من الحكم التسلّطي الى الحكم الديمقراطي.

النظام السعودي، كما الانظمة المصنّفة في معسكر الاعتدال في المنطقة، ليست جادة حول الاصلاح، ولحد الآن فإن هذه الانظمة فشلت في استيعاب الحقائق الجديدة التي ظهرت بعد الحرب الباردة، والتي فرضت الحاجة لبدء اصلاحات سياسية واقتصادية جادة. لقد شعرت السعودية بالتهديد بآفاق الاصلاح والخوف من التداعيات المزعزعة للبنى السلطوية القائمة، وأنها لن تضطلع بالاصلاحات سوى في حال ضمنت بقاءها، وإنها ستحجم عن القيام بأية إصلاحات إذا كانت قد ضمنت بقاءها بدون الاضطرار الى إدخال إصلاحات على أجهزة الدولة وسياساتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. ولاشك، أن انعدام الامن والاستقرار في المملكة خلال السنوات الماضية قد قوّى دور المؤسسة والامنية ومكّن الحكومة من إدامة السلطة والحفاظ على الواقع القائم.

مبادرات الاصلاح الخارجية وبخاصة مبادرات إصلاح الشرق الاوسط الكبير كان ينظر اليها على أنه مهدّدة لهوية وسيادة الدول في المنطقة، وأن الهدف النهائي من هذه المبادرات كان لمحو الهوية لبلدان هذه المنطقة عن طريق إدماجها في الفضاء الثقافي الشرق أوسطي الكبير.

كانت المقاربة الاصلاحية الأولية تقوم على اعتبار أن ضمان نجاح العملية الاصلاحية يقوم على تقوية مؤسسات المجتمع المدني، التي هي الآن ضعيفة وغير قادرة على المطالبة بأجندة إصلاحية من النخب الحاكمة. وكانت الرؤية الاصلاحية تؤكد على أن الاصلاح الديني والتعليمي والثقافي يجب أن يكون أولوية في جدول الاصلاحات في المنطقة، ليفضي الى استئصال الأمية وإرساء قيم التسامح والتنوع وحقوق المرأة. وهذا يتطلب مقاربات نقدية لتحرير الدين من قبضة الانظمة الابتزازية والجماعات المتطرفة.

لقد بدا لاحقاً أن مقاربة أخرى تميل بقوة الى اعتبار الاصلاح السياسي أولوية ومدخلاً، ويجب دمقرطة نظام الحكم قبل إجراء إصلاحات ثقافية واجتماعية واقتصادية. في الوقت نفسه، يجب تشخيص الفساد والتباينات الاقتصادية، متزامناً مع توفير العلم والمسكن والملبس للشعوب بوصفها حاجات ضرورية للحياة قبل أن يبدأوا بالانشغال بمسائل الاصلاح السياسي والثقافي.

إن إدماج الاسلاميين المعتدلين في العملية السياسية في المنطقة يملي الاعتراف بالقوة السياسية للاسلام السياسي. وهناك ميل قوي بين الخبراء السياسيين في الشرق الاوسط نحو استئصال التطرف في المنطقة من خلال إقامة دول إسلامية ديمقراطية حديثة تسمح باندماج ناجح للاسلاميين. وهناك عدد كبير من الخبراء من يجادل بأن الاسلام السياسي ليس المشكلة الرئيسية ولكن فشل الانظمة العربية في إقامة دول ديمقراطية استيعابية.

في المقابل، هناك رأي تدعمه الحكومات العربية يقوم على فصل الدين عن السياسة وأن الاسلام يجب أن يتوقف عن كونه قوة سياسية ويعود الى كونه جزءً من الخلفية الثقافية والدينية للمنطقة.

> **توارث التقاليد الاستبدادية قد يجعل من الجيل الثالث أشد تمسّكاً بخيارات مناهضة للاصلاح**

هناك اتفاق عام بأن الحكومات الغربية التي تدعو للاصلاحات في المنطقة يجب أن تتوقف عن دعم الانظمة التسلطية. وأن الاصلاحات يجب أن تكون نتاج الجهود المتواصلة من قبل القوى المحلية.

الناشطون والقوى السياسية في المملكة يرون بأن انتشار الفساد يجب أن يحارب عبر إقامة دولة ديمقراطية حديثة. وأن الامم المتحدة بحاجة الى دعم مبادرات الاصلاح العربية الشعبية. فمن السخرية، أن تضطلع المملكة ذات السمعة السيئة في مجال حقوق الانسان بدور هام في لجان حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة.

إن مسائل الاصلاح والتحول الديمقراطي قد تراجعت للوراء على وقع قضايا سياسية ملتهبة على علاقة مباشرة بالمصالح الغربية في المنطقة بدءً من لبنان وصولاً الى العراق مروراً بفلسطين وسوريا ودول الخليج إلى جانب الاردن ومصر اللتين أصبحتا مهملتين في مشروع الدمقرطة بعد انضمامهما إضافة الى السعودية الى معسكر الاعتدال بحسب المقاييس الاميركية على خلفية التوتر بين ايران والولايات المتحدة.

قضية الاصلاح السياسي في المملكة تعود الى بداية التسعينيات، حين صدرت عدة عرائض موقّعة من قبل مئات من شخصيات بارزة من خلفيات أيديولوجية وسياسية مختلفة تطالب بإجراء إصلاحات فاعلة ومؤثرة في أجهزة الدولة.

في ذلك الوقت، كانت الادارة الاميركية وكذلك معاهد البحث مثل معهد الشرق الأوسط الذي كان يرأسه مارتن أندك قد مرر توصية الى الادارة الاميركية بأن السعودية، من بين دول أخرى، غير مؤهّلة للتعامل بحذر مع الديمقراطية على أساس أن الديمقراطية قد تسقط في أيدي المتطرفين.

وعموماً، فإن النظرة النمطية في الغرب القائمة على أساس أن سكان المملكة غير جاهزين أو غير قادرين على ممارسة الديمقراطية مازالت قائمة، وهي نظرة صنعت وتعممت من قبل النظام بهدف كبح المطالب المتزايدة بالاصلاح السياسي من قبل الشعب وبعض الغرب.

الا أن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا شهدت بلدان مثل اليمن والكويت والبحرين وقطر تحولات سياسية لافتة فيما لم تشهد السعودية ذلك؟.

الجواب عن ذلك يكمن في المعوّقات التالية:

١. العائلة المالكة: ويقصد بها الجيل القديم من العائلة المالكة الذي يبلغ أعمار أفراده الثمانين أو ما يقرب منه. ويمسك هذا الجيل بالمواقع الحيوية في الأجهزة الحكومية، وفي الوقت نفسه يرفض التغيير الذي يقود الى تآكل القبضة على السلطة. وهذا الجيل مازال غير قادر على الاستجابة بصورة فورية وفاعلة لمنطق الزمن. على أية حال، فإننا يجب أن نتعامل بحذر في إختبار مشيئة ما يسمى الجيل الثالث إزاء الاصلاحات الديمقراطية، حيث لم يصدر عن أفراد هذا الجيل حتى الآن ما يؤكد رغبته في تحقيق تلك الاصلاحات، بل هناك مؤشرات تبعث على القلق من أن توارث التقاليد الاستبدادية قد يجعل من هذا الجيل أشد تمسّكاً بخيارات مناهضة للاصلاح.

٢ ـ المؤسسة الدينية: فهي كانت من منطلق

أيديولوجي وتقليدي معارضة للتغيير مهما كان، وأن الدور غير المقيّد وتزايد حجم ونفوذ المؤسسة في المجتمع يمثل مؤشراً سلبياً بالنسبة لموقف كل من العائلة المالكة والمؤسسة الدينية معاً في مجال التغيير والاصلاحات السياسية والدينية. فالاصلاحات السياسية من وجهة نظر النخبة الدينية تتطلب أولاً تناقص سلطتها النافذة وحصتها في الدولة، وثانياً أن الاصلاحات السياسية ستغير بالضرورة طبيعة الدولة، أي أن القشرة الدينية ستتحجم بصورة دراماتيكية، وثالثاً فإن الاصلاحات السياسية ستطيح بالتوجيه المهيمن والواحدي الذي كان يخضع عادة تحت سيطرة المؤسسة الدينية ويقود في نهاية المطاف الى التعددية. وعليه فإن المؤسسة الدينية تعارض الاصلاحات، حيث ستكون الخاسر الرئيسي.

٣ ـ الثقافة السياسية: فحتى نهاية ١٩٨٩، كانت غالبية السكان في السعودية غير مسيّسة، أي في الوقت الذي كانت فيه الدولة الريعية مهيمنة وقوة كابحة، ومازال هناك إصرار لدى العائلة المالكة على إبقاء السكان خارج مجال تأثير التحولات الديمقراطية في المنطقة.

٤ ـ العامل الخارجي، وخصوصاً الدور الاميركي. فالغرب عموماً والحكومة الاميركية بصورة خاصة كانت حتى هجمات الحادي عشر من سبتمبر مترددة إن لم تكن رافضة تشجيع الديمقراطية في السعودية. ويمكن إرجاع الموقف الاميركي الى الخوف من اختطاف الاسلاميين للديمقراطية، والذي قد يفضي في النهاية الى تهديد المصالح الاستراتيجية الاميركية في المنطقة.

وعلى أية حال، فإن التعديل الحاصل في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بقي مشكوكاً في كونه لصالح دعم وتشجيع الديمقراطية. وهذا يلحظ في الانتكاسة المفاجئة في اللهجة الديمقراطية لدى الادارة الاميركية عقب تحسّن العلاقات السعودية الاميركية على أساس ارتفاع مداخيل النفط، والحرب على الارهاب والتعاون في القضايا الاقليمية في العراق ولبنان وفلسطين، ومشروع السلام في الشرق الاوسط، والأزمة النووية الايرانية.

يبقى القول بأن السعودية يجب أن تصلح نفسها عاجلاً أم آجلاً، وأن الاصلاحات السياسية لم تعد خياراً ولكنها ضرورة من أجل ضمان الاستقرار السياسي في البلاد وفي المنطقة عموماً.

لاشك أن الصراع على السلطة داخل العائلة المالكة يعيق عملية الاصلاحات السياسية. ومنذ ١٩٩٥، حيث أصيب الملك السابق فهد بجلطة دماغية أقعدته عن مزاولة الحكم، أصبحت الدولة معاقة، حيث كانت تفتقر الى جدول زمني للاصلاح فيما كانت مؤسساتها القائمة بحاجة الى تغييرات جوهرية.

وهناك ثلاث عوامل أساسية تسهم في قرار عاجل وفاعل في الاصلاحات السياسية على النحول التالي:

ـ العامل الاقتصادي ـ الاجتماعي: بالرغم من تحسّن الاوضاع الاقتصادية فإن الموضوعات الرئيسية والخطيرة لم تشهد تغييراً ملحوظاً: فمازال معدل البطالة عند مستوى خطير يصل الى ٢٠ بالمئة بين المؤهّلين للانضمام لسوق العمل، فيما لا يزال مستوى الدين العام عند وتيرة عالية يصل الى مايربو عن ٦٠٠ مليار ريال.

إن خطورة المشكلة تكمن الآن فيما أحدثه سوق الاسهم من أزمة إجتماعية واقتصادية كارثية أدّت الى إفقار عشرة ملايين مواطن، حيث بلغت الخسارة الدنيا ١٠٠ ألف ريال مثّلت تسونامي اقتصادي ضرب أسس الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للسكان. حين نضع هذه الحقائق جنباً الى جنب عوامل أخرى من بينها أن ٧٠ بالمئة من السكان ولد بين ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٦ فإن هذا يعني أن الغالبية العظمى من السكان لا تنتمي الى دولة الرفاه السعودية. وهذا يجعل ولاء الغالبية مورد اختبار، بسبب العلاقة العضوية بين الولاء والدولة الريعية السعودية التي تفرض تدفقاً مستمراً للنقد والمنافع المحددة التي يمكن تقديمها من قبل الدولة لرعاياها.

ـ العامل السياسي: كشفت حوادث الحادي عشر من سبتمبر أن البلاد مرشحة دائماً لمواجهة تحديات من الداخل والخارج بسبب غياب أجندة وأهداف سياسية واضحة. فلم يكن هناك من يدرك تماماً الاتجاه الذي تسير فيه البلاد ومن يقودها، خصوصاً بعد أن تبين الدور الهزيل الذي يلعبه الملك عبد الله في السياستين الداخلية والخارجية، ووقوعه رهينة بيد الجناح السديري والادارة الاميركية، الأمر الذي حرمه من كل مزاعمه القديمه في مناصرة قضايا العرب، وكونه رمز الوحدة الوطنية، فيما ثبت الحوادث لاحقاً بأنه ملك أقل من عادي.

تشققات التيار الاصلاحي الوطني لم تمكّن الحكومة من احتوائه أو تحييد ميوله نحو التغيير

أ ـ العامل الداخلي:

السؤال المبدئي: الى أي حد يمكن القول بأن المجتمع في المملكة مازال جاهزاً للاصلاح السياسي؟

هناك أربعة أسباب يمكن ذكرها للاجابة عن هذا السؤال:

١ ـ نمو طبقة سياسية واسعة وفاعلة على مستوى المجتمع، وتلعب هذه الطبقة دوراً مؤثراً في حركة الاحداث الداخلية. ومنذ يناير ٢٠٠٤ كان واضحاً بأن ثمة طبقة جديدة من السياسيين من مختلف التوجّهات الايديولوجية قد دخلت الى حلبة التجاذب الداخلي، وأن التشققات الحاصلة لاحقاً على خلفية أيديولوجية في التيار الاصلاحي الوطني لم تمكّن الحكومة من احتواء هذه الطبقة أو تحييد ميولها نحو التغيير أو تقلل من قوة الاجماع الداخلي على الحاجة الى الاصلاح السياسي في البلاد وإن من منظورات ايديولوجية متباينة.

٢ ـ الثقافة السياسية: فقد شهدت المملكة تغييراً ملحوظاً منذ العام ١٩٩١ على مستوى تداول الثقافة السياسية التي تشيعها وسائل الاتصال الفضائية والانترنت. ودلالة ذلك، أن ما حدث منذاك هو انفراط سلطة إحتكار الدولة للمعلومات ومصادر التوجيه.

٣ ـ هذا التغيّر، أي تطوّر الوعي السياسي الشعبي قد تعجّل بفعل تدهور الاوضاع الاقتصادية التي قادت الى ارتفاع وتيرة العنف ومعدل الجريمة.

٤ ـ تسييس الدين: فقد تم تجنيد عدد كبير من الافراد عبر القنوات التقليدية (المساجد، مراكز التعليم الديني، والنشاطات الثقافية الاجتماعية). وفي غياب مؤسسات المجتمع المدني، فإن البنى التقليدية والدينية بصورة أساسية أصبحت مراكز الجاذبية السياسية والاجتماعية بالنسبة لكثير من الجماعات. وهناك سلسلة من أنوية المجتمع المدني (المنتديات الثقافية والادبية، والجمعيات النسائية والعلمية مثالاً) قد تبرعمت في الخمس سنوات الماضية بما يشير الى تحوّل مهم في المجتمع.

٤ ـ العامل الهيكلي: إعلان الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ كانت حينذاك أدنى من توقعات السكان وطموحاتهم. وأن النزعة المتنامية بين السكان باتجاه الاصلاحات السياسية تحفّز برغبة إحداث تغيير مؤسسي داخل الدولة من أجل خلق قاعدة عريضة لجهة الاندماج السياسي والمشاركة، وهو ما عبّرت عنه العرائض التي رفعها التيار الاصلاحي الوطني في الفترة ما بين يناير ٢٠٠٣ وحتى اعتقال عدد من الناشطين في التيار في الخامس عشر من مارس ٢٠٠٤.

ب ـ العامل الخارجي:

باستثناء التصريحات المتقطعة، فإن العامل الخارجي لعب دوراً سلبياً فيما يرتبط بدعم الاصلاحات السياسية في المملكة. وهناك عدد كبير من الاصلاحيين قد راقبوا بقدر كبير من الاهتمام المبادرات الاميركية وفيما اذا كانت ستؤدي الى عهد جديد على أساس مبادرة برنامج الشرق الاوسط الواعدة، والتي أصبحت من الماضي منذ أن أعلنت وزيرة الخارجية الاميركية رايس في يونيو ٢٠٠٦ عن شرق أوسط جديد يتألف من معسكر المعتدلين الذي يضم السعودية ومصر والاردن.

إن استثناء السعودية، قاعدة التطرف بحسب تصريحات سابقة لمسؤولين أميركيين، فإن الحكومات الغربية لم تعد تلتزم بقيمها الديمقراطية في علاقتها مع الحكومة السعودية وتخليها عن دعم مطالب الاصلاح السياسي.

مشروع عريضة إصلاحية جديدة:

معالم في طريق الملكية الدستورية

دولة الدستور الإسلامي/ دولة العدل والشورى

تداعت مجموعة من الإصلاحيين بلغ عدد أفرادها العشرة الى إحياء الحركة الإصلاحية المطالبة بالإصلاحات الشاملة السياسية والمالية والقضائية والإدارية وغيرها، فأعدّت مسوّدة عريضة بهذا الصدد، وبدأ أفرادها بالتحرّك من أجل عرضها على الإصلاحيين الآخرين في مناطق مختلفة من المملكة.. وفيما كان إثنان من معدّي العريضة يجتمعان بإصلاحيين آخرين من مشارب ومناطق أخرى، اعتقلتهم السلطات السعودية، ووجهت لهم تهمة (تمويل الإرهاب) مذكرة الجميع بالتهم الفارغة الغبيّة التي وجهتها سابقاً للإصلاحيين الذين اعتقلوا في منتصف مارس ٢٠٠٣ وهي (دعم الإرهاب). ومع أن العريضة لم تُرسل الى الملك، إلا أنها نشرت على الملأ، لتفنيد مزاعم وزارة الداخلية القمعية، ففضلاً عن أن المعتقلين معروفون بتوجهاتهم ودعواتهم الإصلاحية، فإن محتوى العريضة وأهدافها ومطالبها تكشف الكذب الصريح لأجهزة الأمن التي تريد تسويق تهم (تمويل الأرهاب) الى المعتقلين، متصورة أنه في خضم الحملة العالمية على العنف والإرهاب يمكن ضرب كل التوجهات الإصلاحية بنفس الحجّة، وبالتالي تضيع المسألة، وتغطّى بالذرائع الكاذبة.

فيما يلي نص مسودة العريضة التي يحتمل إرسالها الى الملك عبدالله، حتى مع اعتقال الإصلاحيين في جدّة، مع ان أحد أهم استهدافات الإعتقال المشين الأخير هو منع إرسالها و(دفن) مطالبها. وسواء أرسلت العريضة الى الملك رسمياً أم لا، فإن نصّها وصل الى المسؤول ووصل الى المواطن.

”لا عدل مع الاستبداد، ولا ظلم مع الشورى، والعدل والشورى يستقران عبر إيجاد آليات مؤسسية تحدد المسؤوليات، وعبر مشاركة شعبية ومؤسسات أهلية تبلور الرأي العام الأصوب“

نصّ العريضة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالم في طريق الملكية الدستورية:
دولة الدستورالإسلامي/ دولة العدل والشورى

إنا الموقعين على هذا البيان، من دعاة المجتمع المدني: العدل والشورى، في المملكة العربية السعودية نشكر للقيادة، ممثلة بخادم الحرمين الشريفين وولي عهده، حديثهما مرارا عن الرغبة في إصلاح البيت الداخلي، وبناء دولة العدل والشورى، وورود مصطلحاتها كالعدالة والمشاركة الشعبية في كلام عدد من أركان القيادة. ونثني الشكر على ما تم من خطوات، ذكرها عدد منهم في خطاب شكر خادم الحرمين

الشريفين المرسل إليه، (بتاريخ١٢/٥/١٤٢٧هـ الموافق٧/٦/٢٠٠٦م).
ونذكر في ذلك السياق شعار (المشاركة الشعبية)، الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين، عندما كان وليا للعهد، وقولته لدعاة العدل والشورى الأربعين، من موقعي خطاب (الرؤية)، الذين التقى بهم في شوال ١٤٢٣هـ (رؤيتكم هي مشروعي).
ونثمن قولته في خطاب البيعة: (أعاهد الله ثم أعاهدكم أن أتخذ القرآن دستوراً والإسلام منهجا، وأن يكون شغلي الشاغل إحقاق الحق، وإرساء العدل وخدمة المواطنين كافة بلا تفرقة).
وهذه الكلمات والمواقف المضيئة، تجسد أولا: إدراكا من المسؤول الأول في الدولة، بأن العدل والشورى هما أساس الحكم الناجح الصالح، وأنه لا عدل مع الاستبداد، ولا ظلم مع الشورى.
وتجسد ثانيا: وعداً من القيادة عامة، وخادم الحرمين خاصة، بالسير الحثيث لبناء دولة العدل والشورى.
وتجسد ثالثا: إدراكاً من خادم الحرمين، بأن مقتضى البيعة على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، هو لزوم العدل والشورى.
هذا التصور الواعي لطبيعة التعاقد السياسي بين الشعب والقيادة، أكده شيوخ الإسلام في مواقفهم ومقولاتهم، فقهاء العهد الأموي كالحسن البصري وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، وأئمة المذاهب الفقهية الأربعة: مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، وفقهاء العصر العباسي، كالغزالي والجويني والقرطبي، وابن عطية وابن حزم، ولا سيما فقهاء ما بعد العباسي، الذين أدركوا أسباب انهيار الأمة، كابن تيمية وابن القيم، والعز بن عبد السلام والشاطبي وابن خلدون، وكل من له موقف أو كلام في هذه المسألة.
وبمناسبة مرور قرابة عامين على البيعة، نود أن نسهم من خلال هذا البيان، بما لدينا من جهد ورأي، في التذكير بمعالم (العقيدة السياسية)، لسلفنا الصالح من خلفاء وأمراء وعلماء، للتواصي بالحق والعدل والشورى، استجابة لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى)، وقوله: (كنتم خير أمة أخرجت للناس، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر). فقد أكد العلماء أن خيرية الأمة، مشروطة بتواصيها بالحق والعدل، وتناهيها عن المنكر، و العدل أعظم المعروفات، والظلم أعظم المنكرات.
ونذكربأن العدل لا يستقر إلا بالشورى، والشورى والعدل لا يستقران إلا بأمرين معا:
ا لأول: وسائل وإجراءات وآليات مؤسسية في الحكومة والدولة، يتوافر فيها الوضوح والدقة في تحديد المسؤوليات والصلاحيات والمساءلة، وتشكل ضمانات لالتزام العدل في الأنظمة والقرارات والتطبيق.
الثاني: مشاركة شعبية، عبر المؤسسات الأهلية، التي تشكل بلورة للرأي العام الأصوب، وقنطرة حضارية لتوصيله رأس هرم الدولة.
ونرى أن أهم معالم العدل والشورى، وأعمقها وأوسعها أثراً على مستقبل البلاد ما يلي:

أولا ـ إصدار أنظمة تضمن مكافحة الفقر والعدل في قسمة المال والأراضي،
لأن أهم ما تعانيه البلاد هو التفاوت الفاحش في قسمة الثروة، حيث إن البلاد ذات وفر كثير، ومع ذلك فإن مساحة الفقر تزداد اتساعاً، لأن معالجات الفقر، تحتاج إلى تركيز على الإصلاح المؤسسي، ومن أهم معالم الإصلاح المؤسسي:
(١) إصدار نظام (عطاء) شهري لكل عاطل عن العمل، يفي بالحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، حتى يجد عملاً مناسبا.
(٢) إصدار نظام (عطاء) فردي شهري للعلاج، يضمن لكل مواطن، موظفا أو غير موظف، أن يحصل على القدر الوافي من الرعاية الصحية والعلاج، ليتاح للناس أن يتساووا في فرص العلاج، ولتتنافس المشافي الخاصة في تقديم خدمات متميزة، ولكي لا تصبح العناية الطبية وقفا على الكبراء وأصحاب الواسطات.
(٣) إصدار نظام (عطاء) أسري شهري لكل مولود، وفي ذلك ما يحفظ كرامة الأسر الفقيرة، من غوائل الفقر والمهانة والإذلال. وفي ذلك إحياء لسنن الخلفاء الراشدين، كعمر بن الخطاب رضي الله عنه.
(٤) وفي مجال حفظ الثروة المالية والعقارية للأمة، ينبغي إصدار أنظمة تضمن عدم استئثار الكبار بلباب أراضي الشعب، كي لا تزداد أعداد الأسر الفقيرة، التي لاتجد مسكنا كريما، ونطالب بإصدار أنظمة تمنع هذا الاختلال.
ونقترح لمعالجة الخلل الواقع في توزيع الأراضي أمرين:
أولهما: أن تحدد مساحة أي منحة سكنية لأي أسرة ، كأن تعطى مرة واحدة في العمر، وفق ضوابط وآليات موضوعية، تضمن التطبيق الفعال لمبدأ العدل والمساواة بين الفقراء والكبراء. وأن تحدد مساحة أي منحة زراعية لأي مستثمر، بضوابط وآليات موضوعية، تضمن التطبيق الفعال لمبدأ حصر المنح الزراعية بالقادرين المنتجين، مع إيثار الأسر الأفقر.
ثانيهما: إن النظام الذي حظر إحياء الموات – بعد عام١٣٨٧هـ – إلا بإذن مسبق من الحكومة،

”

تعاني المملكة من التفاوت الفاحش في قسمة الثروة، فمع وفرتها فإن مساحة الفقر تزداد اتساعاً بسبب غياب الإصلاح المؤسسي

“

”

ينبغي إصدار أنظمة تضمن عدم استئثار الكبار بلباب أراضي الشعب، كي لا تزداد أعداد الأسر الفقيرة، التي لا تجد مسكنا كريما

“

نظام أدت تطبيقاته إلى الإضرار بالناس على العموم، وبالفقراء والمساكين على الخصوص، ولا سيما في أطراف المدن والبادية والريف، إذ حابى – في أحسن تطبيقاته – الخاصة على العامة، وفي غالبها سلب الساكنين والمزارعين الضعاف والمهمشين، وأعطى الأقوياء والكبراء، وشجع المرتشين والمحتالين، ودفع الناس إلى الخصومات والتباغض، وأشغل وزارة الزراعة والبلديات والمحاكم بالقضايا المعقدة، وأفرز من المفاسد أضعاف أضعاف ما له من مصالح. من أجل ذلك نطالب بإلغاء هذا النظام، الذي يخالف القانون الشرعي: الذي صرح به الحديث الصحيح: (من أحيا أرضا ميتة فهي له). ونطالب بنظام يقرر شرعية تملك الأرض المحياة لمن أحياها، ولا سيما للساكنين فيها والفلاحين، من حيث الأصل نقترح الاكتفاء بوضع شروط تضبط شرعية الإحياء وتمنع الاحتيال، كأن يكون قدر الأرض محدودا، وأن يتاح للحكومة التصرف في ما يحتاج إليه التخطيط من مرافق وطرق منها، بغير عوض.

(٥) تعزيز الأنظمة والآليات التي تضمن المساواة في توزيع الثروة وكافة الخدمات والوظائف بين الأقاليم والمناطق والطوائف، مع العناية بالأقاليم والمناطق والفئات المهمشة.

"نظام حظر إحياء الأرض الموات حابى الخاصة على العامة، وسلب حقوق الضعفاء، وقوّى الكبراء، وشجع المرتشين والمحتالين"

ثانياً ـ إنشاء مجلس لنواب الأمة (أهل الحل والعقد):

إن أي دولة إنما تستمد مشروعيتها من قيامها بمصالح الناس، وإن صحة تصرف أي حاكم منوطة بمراعاة المصلحة، وتقرير مصالح العباد والبلاد منوط برؤية أهل العقل والرأي والخبرة، الذين تثق الأمة بخبرتهم وسداد رأيهم، وبأمانتهم وقوتهم فتنتخبهم ليكونوا نوابها (عرفاءها) في الحل والعقد، لأنهم يجسدون نبض قلبها وومض عينيها.

ولا يمكن ضمان تحري المصالح العامة للشعب في أي دولة، من دون وجود مجلس نواب منتخب يقرر المبادئ والقوانين الأساسية للمصالح، ويفوض الحكومة في تنفيذ المصالح والوسائل والتنظيم.

من أجل ذلك ننتظر أن تبادر الحكومة بإنشاء مجلس نواب للشعب، يشترك في انتخابه جميع الراشدين رجالاً ونساءاً. وهذا هو أهم ضامن لحفظ البلاد والعباد، وحفظ المال العام، واستنباط القرارات الصائبة، في مجال التربية والتعليم، والإعلام والإدارة والاقتصاد، والشئون الداخلية والخارجية عامة.ومن معالم الطريق إلى هذا الهدف، أن تبادر الحكومة، إلى تعديل نظام الشورى الحالي، بأن يكون نصف أعضائه منتخبين.

"يجب تعزيز الأنظمة والآليات التي تضمن توزيعاً عادلاً للثروة والخدمات والوظائف بين الأقاليم والمناطق والطوائف"

ثالثا: أن تبادر الدولة بإصدار نظام (مدونة) تعترف بالحقوق التي قررتها الشريعة التي كفلت حرية الرأي والتعبير والتجمع:

إن حرمان المواطنين من مشروعية التعبير الفردي والجماعي، عن العواطف والمصالح المشتركة، في الصحف والقنوات الفضائية والمنتديات والتجمعات، يؤدي أولا: إلى مزيد من الفساد في قسمة المال، وهدر المال العام، وتكاثر العاطلين والفقراء، وسوء الإدارة،

ويؤدي ثانياً: إلى مزيد من إفرازات الاحتقان إفرازات الاستياء العام وانسداد الأفق: كفشو السرقات والرشوة والفواحش والمخدرات، والأمراض الجسدية والنفسية والانتحار وحوادث السيارات.

وليس العنف إلا الجزء الظاهر من الجبل الثلجي الذي يخفي أكثر مما يبدي من إفرازات الاحتقان والاستياء العام.

وقد صدرت من الدولة قرارات وتصرفات تنتهك هذه الحقوق المقدسة، منها:

(١) تجاهل الحكومة خطاب إنشاء مجموعة الأولى (الثلاثين) من دعاة المجتمع المدني لجنة لحقوق الإنسان، في خطابها المرسل من الرياض إلى وزير الشؤون الاجتماعية ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، والمجموعة الأخرى في خطابها المرسل من جدة وغيرهم.

(٢) التعسف في المنع من السفر الذي حرم كثيرا من دعاة المجتمع المدني من حقوقهم الطبيعية، ولا سيما الثلاثة عشر إصلاحيا، الذين أوقفوا يوم ١٤٢٥/١/٢٥هـ (٢٠٠٥/٣/١٦م)، وليست قضيتهم إلا نموذجا صغيرا ـ وإن كان مشهورا ـ للتعسف.

(٣) إغلاق عديد من الديوانيات والمنتديات الخاصة، وعدد من الساحات في الإنترنت، واعتقال وتخويف من يجرؤ على التعبير.

(٤) مضايقة دعاة المجتمع المدني (الثلاثين)، الذين قدموا للمقام السامي خطابا بإنشاء جمعية (دعاة المجتمع المدني الإسلامي)، في ١٤٢٧/٣/١٤هـ/ الموافق ٢٠٠٦/٤/١٢م، فضلا عن تجاهل خطابهم.

(٥) منع عديد من الكتاب والخطباء من الكلام.

(٦) منع الشعب من حقه الطبيعي في المسيرة والتظاهر والاعتصام، كما في خطاب بعض دعاة المجتمع المدني المرسل إلى خادم الحرمين: الثلاثاء ١٤٢٧/٦/٢٩هـ/ الموافق ٢٠٠٦/٧/٢٥م، الذين طلبوا الإذن لهم باعتصام محدود، أو بمهرجان لإعلان تضامنهم مع إخوانهم المجاهدين والمضطهدين

في فلسطين ولبنان، وقد استدعاهم وزير الداخلية، وطلب منهم أن يتركوا الشأن العام، إلى أمورهم الخاصة وهددهم.

(٧) إصدار الحكومة قراراً غريباً يهدد الموظف المهتم بالشأن العام، بفصله من وظيفته، إن عبّر في بيان أو قناة، عن رأي يخالف سياسة الحكومة أو ينتقدها.

إن مثل هذا القرارات والتصرفات تناقض مبادئ (المشاركة الشعبية) و(السلطة للأمة في حفظ مقاصد الشريعة)، والحرية المسؤولة، والتعددية والعدل، وهي أساسية في العقيدة السياسية في الإسلام، وتناقض ما وقعت عليه الدولة من مواثيق حقوق الإنسان، عربيا ودوليا. من أجل ذلك نطالب بإصدار مدونة للحقوق العامة تمنع التعسف في الحرمان من الحقوق المدنية، كالكتابة والخطابة والسفر، وتمنع كافة أنواع التعسف البوليسي على حريات المواطنين التي نالت المهتمين بالشأن العام، من كتاب وخطباء وإعلاميين، ودعاة للمجتمع المدني، من كافة التوجهات الاجتماعية والثقافية. وتلزم الجهات المتطاولة بأن لا يتجاوز الحرمان من الحقوق المدنية، كالمنع من الكتابة والسفر شهراً، إلا بناء على حكم قضائي، وتحدد الممنوعات والعقوبات والإجراءات وتوحد الجهات المخولة بالمنع، بمسطرة واضحة المعالم، وإجراءات التظلم والتقاضي، وتتسم بالشفافية والعلانية، لكي لا تستمر عبارة (أعمال السيادة) معبرا للتجاوزات والهوى والتخرص وانتهاك حقوق المواطنين.

رابعا: إصدار نظام يقرر مشروعية تجمعات المجتمع المدني الأهلية واستقلالها عن الحكومة، وإنشاء مجلس أعلى أو وزارة خاصة بها لتنظيم إجراءات التسجيل:

لا يمكن بناء معالم دولة العدل والشورى على المؤسسات الحكومية وحدها، بل لا بد من مؤسسات الأفراد(التجمعات الأهلية)، سواء أكانت معنية بالشأن العام، كجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات المجتمع المدني، وهيئات الأمر بالمعروفات والنهي عن المنكرات، روحية ومدنية، أو مؤسسات مصالح خاصة بفئة من الناس، كنقابات الفلاحين والقضاة والفقهاء والمدرسين والطلاب.

إن أي دولة لا توجد فيها مؤسسات الأفراد (التجمعات الأهلية) لا تعد دولة طبيعية، بل هي دولة ناقصة التكوين، لأن التجمعات الأهلية المدنية جزء لا يتجزأ من مفهوم الدولة. وما تصدره الحكومة من تنظيمات ينبغي أن ينحصر هدفه ووسائله بتنظيم نيل الحقوق والحريات والتنسيق، لا القوامة والوصاية، من أجل ذلك ننتظر ما يلي:

١ـ المبادرة بإصدار نظام فعال للجمعيات الأهلية:

إن المجالس والأندية والمساجد، ومؤسسات الصحافة الإعلام والتوجيه والتعليم والبحث، من تكوينات المجتمع الأهلي المشروعة، ولا ينبغي أن تمارس الحكومة عليها الوصاية أوالقوامة، فتحولها نفسها إلى توابع، فتشل حركتها، وتعوقها عن أداء رسالتها، فقيامها برسالتها لا يكون إلا باستقلالها النسبي عن الحكومة. من أجل ذلك ينبغي أن تخفف وزارات الداخلية والإعلام والأوقاف والتعليم العالي، من القوامة عليها، وأن تترك القوامة عليها للمستفيدين من خدماتها، وللرأي العام والإعلام، وإنما ينبغي أن ينحصر دور الحكومة بالتنظيم، وأن يكون التدخل في أضيق الحدود. ويكون القضاء لا وزارات الداخلية والإعلام والأوقاف، هو المخول بالعقوبات.

والجمعيات الأهلية هي أهم آلية لتنفيذ مبدأ المشاركة الشعبية، لأن وجود هذه المؤسسات هو الضامن الأساسي لبلورة الرأي الأصوب المنظم، وللتعبير السلمي الهادىء العقلاني المشروع عن المشاعر والمصالح التي يؤدي كبتها– ككبت أي غريزة – إلى الاحتقان، الذي لاتؤمن فلتاته.

ومن أجل ذلك نشكر مجلس الشورى على رفض المسودة الهزيلة لنظام الجمعيات الذي اقترحته إحدى لجانه، الذي أفرغ مفهوم الجمعيات من وظيفتها وطبيعتها، ومن المعايير الموضوعية المعروفة في الدول الشورية، من أجل ذلك استنكره ـ بالأمس– الكتاب الإصلاحيون ودعاة المجتمع المدني، في مقلاتهم وبياناتهم.

ونعلن ـ اليوم – خشيتنا من أن يوافق مجلس الشورى، على مسودة هزيلة أخرى، والناس عامة ودعاة المجتمع المدني خاصة، يتطلعون إلى نظام فعال للجمعيات الأهلية، ينبثق من تصور صحيح للمعايير الدولية للجمعيات الأهلية التي بينها أكثر من عشرين كاتبا من دعاة المجتمع المدني في الصحف والقنوات، وكما في البيانات المعلنة، كالبيان الذي وقعه أكثر من ١٥٠ من دعاة المجتمع المدني، والخطاب المرسل الذي وقعه أكثر من ٣٠ منهم وسلموه لنائب رئيس مجلس الشورى، يوم السبت٢٢/٤/١٤٢٧هـ (٢٠/٥/٢٠٠٦م).

٢ـ فك ارتباط الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بوزير الداخلية، وربطها بمجلس أعلى للجمعيات الأهلية:

لأن وظيفة الهيئة مراقبة تصرفات الحكومة عموما ووزارة الداخلية خصوصا تجاه حقوق

”
لا يمكن ضمان تحري المصالح العامة للشعب في أي دولة، من دون وجود مجلس نواب منتخب يقرر المبادئ والقوانين الأساسية للمصالح
“

”
العريضة تدعو لإنشاء برلمان ينتخب نصفه الرجال والنساء، باعتباره ضامناً لحفظ البلاد والعباد، وحافظا للمال العام، ولاستنباط القرارات الصائبة
“

المتهم خاصة وحقوق الإنسان عامة، فكيف يتناسب هدفها ووظيفتها ورقابتها على وزارة الداخلية، مع قوامة وزير الداخلية عليها. وهي – كأي جمعية أهلية – إنما تربط – إجرائيا – بجهة عدلية كوزارة العدل، أو المجلس الأعلى للقضاء، أو ينشأ مجلس أعلى للجمعيات الأهلية وظيفته التنسيق والتنظيم والدعم المالي، لا التحكم والقوامة.

خامساً: توزيع مهام وزارة الداخلية المتضخمة وغير المتجانسة على وزارتين: وزارة للحكم المحلي وأخرى للأمن:
إن وزارة الداخلية تضخمت مسئولياتها، وهيمنت على مرافق وأنشطة متعددة من الدولة، خارج طبيعتها واختصاصاتها، حتى أصبحت مهيمنة على الشأن العام، وامتدت أطراف تدخلاتها في جميع الوزارات، وفوق ذلك صارت غير قادرة على القيام بما أوكل إليها من مهام أساسية. لا سيما أن وزارة الداخلية حملتها سلطتها الواسعة المطلقة – والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة - على مزيد من التدخل في شؤون الوزارات الأخرى، وأتاحت لها ظروف الحرب على العنف مزيدا من الحدّة والشدّة والأخذ بالظنّة، فوسّعت مفهوم الحل البوليسي، فانجرّت إلى مزيد من مصادرة الحقوق، والتضييق على الحريات الأساسية للمواطنين، وهذا يتنافى مع مبدأ العدل والشورى، فضلا عن أنه يزيد في تكوين مخزون للعنف.
ولأنه لا وجود في العالم كله، من شرقه إلى غربه، حتى في أفريقيا، لوزارة داخلية تجمع بين هذين الأمرين، اللذين أدى الجمع بينهما إلى النيل من الحقوق الأساسية للمواطنين، وتضخم المركزية والروتين، وجمع وظائف متعددة وغير متجانسة، في وزارة واحدة.
ومن أجل ذلك نقترح توزيع أعباء الوزارة الحالية، بتقسيمها وزارتين:
إحداهما: وزارة تختص بشئون الحكم المحلي.
والأخرى: وزارة تختص بالأمن.

سادسا: إنشاء ديوان للمحاسبة المالية:
وفي مجال تفعيل أجهزة الرقابة القضائية، نطالب بإنشاء ديوان قضائي للمراقبة والمحاسبة المالية، يرتبط بالمجلس الأعلى للقضاء، ويشرف على إيرادات الدولة ومصروفاتها، ويختص بمراقبة أموالها، ويكون مسطرة للتأكد من صحة التعاملات وضبط الحسابات، وسلامة الإجراءات، ويوقف نزيف المال وهدره ، ويقاضي ويحاكم ويحاسب المتهمين بالتقصير، ويعاقب المقصرين. لأن ديوان المراقبة الحالي لا يكفي، لأنه تفتيش إداري، قصير اليدين، محدود الصلاحيات، وليس مؤسسة مستقلة ذات سلطة قضائية، تستطيع أن تطبق مسطرة محاسبة قضائية على الجميع.

سابعا: إنشاء محكمة عدل عليا:
لتكون فيصلا في مشروعية جميع الأنظمة والقرارات والقوانين التي تصدرها الدولة، وحكماً عند التنازع، ومرجعية في البت في الطعون.

ثامنا: ربط هيئة التحقيق والإدّعاء العام بالقضاء أو برئيس مجلس الوزراء:
لأن المدعي العام إنما يتكلم باسم العدالة والشعب، وقوامة وزارة الداخلية عليه مخالفة صريحة لطبيعة الهيئة ووظيفتها، والارتباط الطبيعي لهيئة التحقيق والادعاء العام إنما هو بالمجلس الأعلى للقضاء، أو وزارة العدل، أو رئيس مجلس الوزراء، كما هو الحال في الدول الأخرى.

تاسعا: تعزيز استقلال القضاء:
وفي سبيل تعزيز ضمانات عدل القضاء ونزاهته، ننتظر المبادرة بالإجراءات التالية:
(١) أن يبسط القضاء هيمنته على جميع اللجان القضائية التي تجاوزت ثلاثين لجنة منتشرة في الوزارات، فذلك أظهرُ إخلالٍ بمفهوم استقلال القضاء.
(٢) تخويل القضاء الإشراف على مدى التزام الجهات الأمنية بالقواعد والإجراءات العدلية التي أصدرتها وزارة العدل في نظام الإجراءات الجزئية، وأهم هذه الأمور: عدم التوقيف إلا على الجرائم العشر المنصوص عليها، وتوفير محام لكل متهم، وانحصار التحقيق بهيئة التحقيق والإدعاء العام، لأن التحقيق عمل من أعمال القضاء، وليس عملاً من أعمال المباحث.
(٣) في السجون آلاف الموقوفين الذين تجاوز إيقافهم المدة التي يسمح بها النظام للتوقيف من دون محاكمة، وهي ستة أشهر، وكثير من المتهمين تجاوز الشهور إلى السنين، سواءاً في قضايا العنف وقضايا الرأي والتعبير، ولا سيما الفقهاء والعلماء والكتاب كالشيخ سليمان العلوان، والشيخ وليد السناني. ومقتضى استقلال القضاء: إما إلزام وزارة الداخلية بتقديمهم للمحاكم، وإما إصدار أحكام بإطلاق سراحهم.
(٤) لا يمكن تعزيز عدل القضاء ونزاهته من دون توفير احتياجاته، وعدد القضاة اليوم لا يزيد عن عشر العدد الكافي، وينبغي تعزيز استقلاله بدعمه بشريا وماليا بأعداد كثيرة من القضاة،

”
حرمان المواطنين من مشروعية التعبير الفردي والجماعي يؤدي الى مزيد من الفساد والى المزيد من الإحتقان والجرائم والعنف
“

”
الحكومة انتهكت حقوق المواطنين المقدسة، ووزير الداخلية استدعى مطالبين بإجازة مظاهرة تدعم فلسطين ولبنان وهددهم
“

وآخرين من الكتبة، لتمكينه من السرعة في البت، وإنشاء وحدات لقياس الإنجاز والمتابعة.

(٥) إعطاء القضاء صلاحيات تنفيذ الأحكام بإيجاد (قاض تنفيذي) في كل محكمة.

(٦) الإسراع بتحديد قواعد القضاء وتوحيدها وإعلانها للناس.

(٧) التزام القضاة بالمحاكمة العلنية في كافة القضايا، وخاصة التي تكون الحكومة طرفا فيها، والسياسية خاصة.

(٨) إصدار نظام قضائي جديد يجسد المعايير العدلية للقضاء الإسلامي، التي من أهمها أن القاضي ليس وكيلا عن الحاكم عندما يصدر حكما قضائيا، بل هو وكيل عن الأمة المؤتمنة على الشريعة، كي تضيق مسارب التأثير على القضاة، الذين لا زالوا يتصورون أنهم وكلاء عن الإمام، وأن من حقه تقرير العقوبة وزيادتها. وذلك انتهاك صريح لحقوق الإنسان عامة والمتهم خاصة، ولا سيما في النزاع بين الحكومة والأفراد والجماعات عامة، والحقوق السياسية خاصة. ومن البدع والمنكرات الفظيعة أن ينسب هذا الجور إلى الشريعة. ولا يمكن ـ في ظل هذه النظرية ـ أن يصبح القضاء سلطة مستقلة، فضلا عن أن ينال القاضي حقه الطبيعي في الحصانة والاستقلال.

(٩) وضع وسائل تضمن استمرار قوة القضاة وحيويتهم، وتجديد الدماء بالعناصر الشابة، ولا سيما رؤساء المحاكم وأعضاء المجالس وكل من يشغل وظيفة ذات طابع قضائي، ومن أهمها تحديد سن تقاعد القضاة بمدة محددة غير قابلة للتجديد والتمديد، ونقترح أن لا تزيد عن ٦٥ عاما. لا سيما وهو يضيق منافذ التدخل والبطء والترهل.

(١٠) إنشاء أجهزة قياس للإنجاز والمتابعة في المحاكم لمتابعة الالتزام بمعايير استقلال القضاء.

(١١) التركيز على إعداد القضاة وتدريبهم وتأهيلهم وتعميق تخصص كل مجموعة، حسب القضايا، جنائية وتجارية واجتماعية وعمالية.

وفي الختام ندعو الله للقيادة والإمام بالسداد والصلاح، وهذا ما نرى أنه معالم في طريق دولة العدل والشورى، أي ذات (الدستورالإسلامي) أو(الملكية الدستورية)، وهي الترجمة الحقيقية للقولة الدقيقة المحددة: الإسلام (أساس) دستورنا، أي (عقيدتنا السياسية)، وللقولة الفضفاضة: (الإسلام دستورنا)، وهو من أهم مبادئ العقيدة السياسية، التي قررها السلف الصالح من الخلفاء والأمراء والعلماء قبل أربعة عشر قرنا من تنادي الأمم وتوافقها، على اعتبارها قيما إنسانية مشتركة عالمية.

ويحفزنا على بيان ذلك قولة خادم الحرمين الشريفين في خطاب البيعة (أتوجه إليكم طالبا منكم أن تشدوا أزري وأن تعينوني على حمل الأمانة، وأن لا تبخلوا علي بالنصح والدعاء). وهي قاعدة ثابتة في الأدبيات السياسية الإسلامية، منذ عهد الخليفة الراشد أبي بكر رضي الله عنه القائل: (إن رأيتموني على حق فأعينوني، وإن رأيتموني على باطل فقوموني)، والخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه القائل: (لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها).

وندعو كافة التوجهات الدينية والاجتماعية والثقافية في المجتمع الأهلي والحكومي معاً إلى التواصي والتعاون على هذا البر وهذه التقوى: العدل والشورى، ولا سيما في هذا الوقت العصيب، الذي يستدعي حشد الطاقات، في قضايا الأمة الكبرى، ومراعاة الأولويات، والتركيز على الأساسيات، وفق الله الجميع إلى ما فيه الفلاح والنجاح، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

حرر في الرياض يوم الجمعة ١٤/محرم/١٤٢٨هـ(٢ /٢/٢٠٠٧م)

أسماء الساعين في المبادرة من دعاة المجتمع المدني: العدل والشورى:

١- د/ إبراهيم بن صقر المسلم/ أستاذ جامعي في الوراثة/ الأحساء/ هاتف٠٥٠٠٥٩٥٩٥٩٨.

٢- خالد بن سليمان العمير/ إصلاحي/ الرياض/ هاتف ٠٥٠٠٥٤٩٢١٨٥.

٣- سليمان الرشودي/ محام وقاض سابق/ الرياض/ هاتف ٠٥٠٠٥١٤٥٧٩٦.

٤- عبد الرحمن بن حامد الحامد/ محاضر في الاقتصاد الإسلامي/ بريدة/ هاتف ٠٥٠٠٣٧٧٤٤٤٦.

٥- د/ عبد الله الحامد/ أستاذ جامعي سابق في جامعة الإمام/ الرياض/ فاكس٠١٤٩٦١١١٧٧/ هاتف ٠٥٠٠٥٤٩١١١٧٧.

٦- فهد بن عبد العزيز العريني/ باحث في العلوم الشرعية/ الرياض/ هاتف ٠٥٠٠٢٥٦٦٦٧٨/ فاكس ٠١٤٢٧٧٢١٦٨.

٧- مسفر بن علي الميموني/ مهندس/ الرياض/ هاتف ٠٥٠٠٥٩٥٤٥٣٥.

٨- مسفر بن صالح الوادعي/ كاتب صحفي/ الرياض/ هاتف ٠٥٠٠٤٨٢٢٠٧٥.

٩- محمد بن حديجان الحربي/ كاتب/ الرياض/ هاتف ٠٥٠٠٧٧٠٨٣٢٠.

١٠- د/ موسى بن محمد القرني/ محام وأستاذ جامعي سابق/ المدينة/ هاتف ٠٥٠٠٥٦٦٥١٠٠.

”

العريضة تطالب بإصدار مدونة للحقوق العامة تمنع التعسف في الحرمان من الحقوق المدنية، كالكتابة والخطابة والسفر، وتمنع كافة أنواع العسف البوليسي

“

”

الدولة التي لا توجد فيها مؤسسات أهلية ليست دولة طبيعية، بل ناقصة التكوين، والحكومة مسؤولة عن تنظيم الجمعيات لا الوصاية عليها

“

الصراع السعودي الإيراني

المذهبية والمكسب السياسي

محمد قستي

في مقالة حول نظام الشرق الاوسط الجديد تسلط الدكتور مي يماني حول ظروف التوتر الحالية في المنطقة وترى بأن السعودية شديدة الحماسة لاحتواء التهديد الايراني وتنامي (الهلال الشيعي) الذي مع تزايد قوة الشيعة في العراق، قد تحرك باتجاه الغرب ليبدأ باستيعاب مناطق الشيعة في المملكة. ولذلك لم يكن مستغرباً أن تكون السعودية أول من أدان حزب الله في بداية الحرب مع اسرائيل، وأعلنت في ديسمبر بأنها ستقدم الدعم الى سنة العراق عسكرياً في حال أفضى انسحاب الولايات المتحدة الى اندلاع حرب اهلية سنية شيعية هناك. التهديد الشيعي، بحسب الدكتور يماني، للحكومة السعودية هو ايديولوجي. وفي الواقع يمتد التهديد الى قلب سلطة الدولة السعودية، بالنظر الى اعتماد العائلة المالكة على الاسلام الوهابي لشرعنة سلطتها. وحيث أن الوهابيين يعتبرون الشيعة مرتدين، فإن التحدي من الشيعة ـ سواء في الداخل أو الخارج ـ يمثل تهديداً قاتلاً.

ولذلك، ودائماً بحسب الدكتور يماني، فإن السعودية على استعداد للتعاون مع اسرائيل ليس فقط ضد إيران ولكن ضد (الراديكاليين) الآخرين مثل حماس. ومن الواضح، فإن رئيس وزراء حكومة حماس اسماعيل هنية لم يتم استقباله في السعودية في ديسمبر الماضي، حين كان يقوم بجولة عبر المنطقة للحصول على دعم لحكومته. وتفضّل الحكومة السعودية التعامل مع القيادات التقليدية مثل الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الفلسطيني فؤاد السنيورة أكثر من التعامل مع القيادات الشعبية مثل حسن نصر الله وخالد مشعل، ومحمود أحمدي نجاد.

الخلاف بين الرياض وواشنطن يتغذى دون شك على الحرب المذهبية في العراق التي ساعدت على تخفيف التوتر بين العائلة المالكة والمتشددين السلفيين. إن الرسالة التي تنقلها هذه الحرب هي أن الحكومة السعودية تقدّم نفسها باعتبارها الحامي الوحيد لحليفها التقليدي، أي المجتمع الوهابي ضد القوة المتنامية للشيعة في العراق وفي المنطقة عموماً. وللانصاف، فإن هذه اللهجة مغرية حيث أن الادبيات الوهابية تساعد على تطوير هواجس من هذا القبيل. فالرسالة التي وقعها ٣٨ رجل دين سلفي حول ما وصفوه بمؤامرة صليبية يهودية رافضية ضد الامة الاسلامية تكشف عن الاحساس بالخطر المتخيّل لدى هذه الجماعة. فالعراق، المرشح لأن يكون تحت هيمنة الأغلبية الشيعية في العراق، سيكون قوياً، ما يتطلب دعم الحكم السعودي في مقابل الشيعة وكذلك مصادر التهديد الأخرى المتخيّلة. المسكونون بالقضية المذهبية يتم تجنيدهم بسهولة الى جانب الحكومة ضد خصومها في الداخل والخارج. وفي الواقع، فإن الحكومة السعودية تملك عبقرية التحريض المذهبي، ما يجعلها قادرة على استدراج هؤلاء الى صراعاتها، بل وصراع حليفها الاميركي ضد إيران حالياً.

لقد بات واضحاً بأن الحكومة السعودية تلجأ الى حليفها السلفي لمواجهة خصومها عن طريق استغلال السلاح المذهبي. فقد استعمل الملك فيصل هذا السلاح ضد القوى الوطنية في الستينيات، واقتفى الملك خالد نفس الطريق في نهاية السبعينيات ضد ايران والمواطنين الشيعة في المنطقة الشرقية، وقد تم استعمال السلاح ذاته بصورة مفرطة خلال عهد الملك فهد. الآن، ومع تنامي التوتر بين الولايات المتحدة وايران، فإن الحكومة السعودية تبدو أميل الى توظيف الخلافات المذهبية في قضايا عدة: لبنان، العراق، لبنان وكذلك الشيعة السعوديين.

ومن المثير للسخرية، أن وزير الخارجية الاميركي الاسبق طالب خلال حرب تموز/يونيو بين حزب الله واسرائيل، الحكومات العربية السنية لتحمل مسؤوليتها في الحرب. إن استعمال اللهجة المذهبية من قبل المسؤولين والسياسيين الاميركيين يجب فهمه في ضوء فعالية المذهبية في الصراعات السياسية، وماذا يمكن أن تنتجه من علاقات متوترة بين المسلمين.

إن الحروب المذهبية، بخلاف الأنواع الاخرى من الحروب، فهي ذات أبعاد متنوعة، وتطال الجوانب الاجتماعية، والعسكرية، والسياسية، والاقتصادية والفكرية. بالنسبة للعائلة المالكة، فإن المذهبية تسهم في تعضيد التحالف مع المجتمع الوهابي، وتعزيز حكمها في مركز الدولة، أي نجد، بالرغم من أن هذه المذهبية تترك تأثيرات مدمّرة على الأجزاء الأخرى من المملكة. على أية حال، فإن التأثير السلبي على الحكم السعودي لن يكون مقتصراً على الاجزاء الاخرى من البلد، فالتهديد الوهابي مازال أكبر، خصوصاً حين تحصل على المزيد من القوة والنفوذ في الداخل. ففي مقابل التهديد الافتراضي للثورة الايرانية في الثمانينات، قدّم الملك فهد إمكانيات سخيّة للمجتمع الديني السلفي ومنحه سلطة غير محدودة والتي فتحت له شهية توسيع نفوذها سواء محلياً أم دولياً.

في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وإظهار التحقيقات الاولية تورّط ١٥ سعودياً من أصل ١٩ في تلك الهجمات، لم تكن الحكومة السعودية في وضع يسمح لها باللعب بالبطاقة المذهبية مع الادارة الاميركية التي يبدو أنها كانت مرنة تجاه مزاعم الوهابيين ـ السعوديين بأن الشيعة هم أعداؤها الحقيقيون في المنطقة. وهذا يلتقي مع الرؤية التي تقول بأن المصالح المشتركة بين الحكومة السعودية والولايات المتحدة يتطلب تركيزاً على خصم واحد في سبيل تحقيق أجندة محددة. وهذا يفرض تنسيقاً مشتركاً للجهود لمواجهة التهديد المتخيل للشيعة.

في تقديرنا، أن فشل الادارة الاميركية في قراءة الادبيات الوهابية يعود الى القدرات الفريدة للعائلة المالكة في فبركة صورة وهمية عن التعاليم الوهابية. وما ظهر عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر هو تشظي صورة الوهابية على وقع الاحساس بالخديعة من قبل الادارة الاميركية. وما نشهده الآن، أنه محاولة لتكرار نفس الخطأ عن طريق الدعم المتزايد للفكر المتشدد تحت ذريعة التهديد الشيعي. لا شك أن تغذية النزوع الراديكالي لدى الشيعة سيضيف عنصراً جديداً لعدم الاستقرار في المنطقة.

في العام الماضي، خضع الملك عبد الله، بسبب التمدد الشيعي المزعوم، تحت تأثير الامير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الامن الوطني بالتنسيق مع اسرائيل لمواجهة تنامي النفوذ الايراني. اسرائيل، مهما يكن هي (خصم موثوق) بالنسبة للسعودية بعد تدمير جيش مصر

الـنـاصـري في حـرب ١٩٦٧، في وقت كـان السعوديون يحاربون مصر بالنيابة في اليمن. ولذلك فـإن تـركـي الـفـيصل الـذي كـان رئيساً للاستخبارات العامة لفترة طويلة التقى مائير دوغان، رئيس الموساد، فيما كان بندر يلتقي رئـيس الـوزراء الاسرائـيـلـي إيـهـود أولمرت في الاردن في نفس الشهر.

يـبـقـى أن الـدعـم الخفـي مـن قبل إسرائيل وأميركـا والسعوديين لـعباس والسنيورة قدّم القليل من الدعم لهم في معاركهم الداخلية. ومن المغـرب، والجزائـر ولـيـبـيـا، والسـودان الى الـبـحـريـن والـيـمـن، وفي الـواقـع عبر الـعـالم الاسـلامـي مـن جـاكـرتـا الى نـيـجـيريـا، فـإن الـراديـكـالـيين الاسلاميين قد حققوا رهـانـات الدعم الشعبي.

قد تفيد اسرائيل واميركا والمعتدلون العرب مـن الانـقـسـام الـعـمـيـق في الـعـالم الـعـربـي والاسـلامـي. وهـذا الانـقـسـام يـتـعـزز من خلال الدعم السعودي لكل المسلمين السنة في المنطقة. إنه الإحساس بـ (التضامن السني) الذي أصبح عاملاً حاسماً في الحرب من أجل روح الإسلام وفي الصراع من أجل السيادة في الشرق الاوسط التي هي الآن في الطريق.

نستحضر هنا تصريحات الرئيس بوش في ذكرى هجمات الحادي عشر من سبتمبر والتي أطلقها في الخامس من نوفمبر حول تورّط شيعة سعوديين ينتمون الى حزب الله في تفجيرات الخبر ١٩٩٦، والذي أدى الى تحوّل دراماتيكي في موقف الشيعة، الذي شهد تغيّراً بفعل التورط المبـاشـر لـلـولايـات المتـحـدة في الـعـدوان الاسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦. إن الصـورة المشـوّهـة لأميركـا في الـعـراق، والمواقف الجماعية التي يطلقها بوش أفضت الى تقسيم العالم الى ما أعلنه فور وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر: معنا أو ضدنا. وفيما يساوي بـوش بين الـقـاعـدة وحـزب الـلـه لجهة تنشئة العدواة ضد الولايات المتحدة، فإنه يحبط أولئك الذي اقتنصوا الفرصة لبناء علاقات طيبة مع الرسمية الاميركية.

إن التداعيات المباشرة للتوترات المذهبية هي إحياء القضية الاشكالية التقليدية حول ولاء الشيعة لبلدانهم. وهذا سيقود الى إضعاف هذه الدول، وخصوصاً السعودية، حيث أن المشاعر الـوطـنـيـة لـيست على درجة كـافـيـة من القوة، وربما تسهّل مهمة تقسيم الدولة سواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية. لاشك إن الحرب على ايران ستشجع الـعـنـف بـوتـائـر عـالـيـة وستهدد الأمـن في عـمـوم المنـطـقـة، ولاشك أيضاً بـأن صورة الولايات المتحدة ستبلغ حداً خطيراً من الـتشويه، وستضيف الحرب عنصراً جديداً الى عناصر تشويه أخرى مثل: الحرب على العراق، الـعـدوان الاسرائـيـلـي عـلـى لـبـنـان، الانـحـيـاز الـفـاضـح الى جـانـب اسـرائـيـل في الموضـوع الفلسطيني، وغزو افغانستان.

الملك ينصح إيران

ويؤكد على العامل المذهبي

أجرت السياسة الكويتية مقابلة مع الملك عبدالله، وهي مقـابـلـة سـنـويّة معتادة، تكتب الأسئلة ويرد الملك بالجواب كتابة، أي يكتب الأجوبة أحد المساعدين في الديوان. المقابلة نشرت في ٢٧ يناير الماضي، نفى فيها الملك ان السعودية تعمل بسيـاسة المحاور واعتبر ذلك (مجرد كلام ووهم). وشدّد الملك أكثر من مرة أنه (نصح) ايران وطلب من لاريجاني الذي زاره مؤخراً أن يـوصل الـنـصيـحـة. فـمـا هـي النصيحة الفلتة: (قلت له كيف يجب أن يكون الـتـعـامـل مـع المجتمـع الدولي. قـادة المملكة عريقون وحصيفون في التعامل مع المحفل الدولي منذ تأسيس المملكة). هذا كلام لا يباع، لأنه لا قيمة له، ولم نرَ شيئاً مفيداً من تلك الحصـافـة لا لـفـلـسـطـين ولا لـقـضـايـا الأمـة العـربـيـة الأخرى. ومن الـنـصـائـح الملكـيـة أنه طلب من لاريجاني أن ينقل لحكومته (النجاح والحكمة) في السياسة الخارجية السعودية.

ونـفـى الملك أمـام لاريجـاني مـا تتـنـاقـلـه وسـائـل الإعـلام (بـأن المملكـة تتـحـالـف مـع آخرين ضدكم. هذا القول قطعاً غير صحيح، وليس من سياستنا اتباع مثل هذا النهج). إذن فليراقب الملك ما يفعله ابن أخيه بندر، فلعله لا يدري ما تصنع يده الأخرى! ليراقب لقاءاته مع أولمرت، وتشيني، فلعل الملك يعيش عالماً آخر في الـسـيـاسـة الخـارجـيـة غير ذلك الـعـالم الذي يلعب فيه السديريون (ولي العهد وإخوانه وأبناؤهم).

وحول الوضع الداخلي قال الملك أن شعار (الوسطية) الذي يزعم أنه رفعه تجاوب معه الشعب، وكـان الـغـرض ابـعـاد المجتـمـع عـن التطرف والإرهـاب ومـفـاهـيـم التكفير، ويزعم الملك أنـه نجح في ذلك والـدلـيـل: إن (شـعـبـنـا يؤمن بالإعتدال وبطاعة ولي الأمر)!

وأبدى الملك انزعاجه بصورة غير مباشرة مـن تـعـاطـي ايران مـع الملف الـفـلسطيني: فـ (قضيـة فلسطين المفروض ان يحلـهـا الـعـرب وليس سواهم، هناك من يتاجر بهذه القضية ويجعل منها قميص عثمان ويعلق عليها كل مبررات تدخله في قضايانا. لا نريد من يلعب ويتاجر بقضايانا ويتقوى بها. لا نريد من يستغل قضايانا ليدعم مواقفه في صراعاته الدولية). هذا الكلام يعني بالتحديد: إن قضية فلسطين لا تخص غير العرب، ولو قال هذا الكلام مسؤول غير سعودي لفهمنا الأمر، أما السعودية التي ترفع شعار الإسلام والدفاع عن المسلمين ومصالحهم وتتدخل بناء على ذلك في قضايا إسلامية عامّة، لا يجوز لها أن تخالف أيديولوجيتها، ولكن يظهر أن ما هو حلال للسعودية حرام على غيرها.

وحول الموضوع المذهبي والصراع السني الشيعي الذي أطلقته القوى السلفية الوهابية، والذي عمّق الـفـواصل بين المواطنين داخل المملكة أكثر من أي وقت مضى في تاريخها، يقول الملك عنه: (إننا نأخذ الأمر على سبيل الحذر ولا نأخذه على سبيل الخطر). وعما سمي بحملة التشييع قال الملك أن بلاده تتابع الأمر وأنها (على علم بأبعاد عملية التشييع والى أيـن وصلت) وأن السـنـة لـن يـتـحـولـوا عن عقيدتهم ومذهبهم، وأن الكلمة هي كلمة الأكثرية وأن (المذاهب الأخرى غير قادرة على اختراقها أو النيل من سلطتها التاريخية). وزاد طاعناً في التشيّع: (الشعوب العربية المسلمة والمسلمون من غير العرب غـالـبـيـتـهم تعرف نقاء هذه العقيدة وتعرف الشوائب الدخيلة عليها من أي مذهب كان).

وأخيراً نفى الملك وجود صراع بين أمراء الـعـائـلـة المالكـة، ولا شيء أفضل من الـنـفـي، فـهـذا الـصـراع ومـنـذ نـحـو عـقـد كـامـل صـار واضحاً لكل ذي بصر، وكل المواطنين يعلمون ذلك ويرونه على الأرض، لكن الملك يقول بأن مـا يتردد مجرد (تـقـولات تـدور في الخارج) وانتقد المنتديات الإنترنتية التي (تتحدث عن تباعد مزعوم بين أبناء هذه الأسرة. على كل حال دعهم في غيهم يعمهون، شعبنا مدرك ولن تكون مثل هذه الاقاويل لافتة لانتباهه). وتـابـع: (الأسرة الـسـعـوديـة كلـهـا مترابطة... وبـالمـنـاسـبـة فـإني أنصحكم كإعلاميين ألا تسمعوا لقصص الغوغائيين فهي أولا كاذبة، وثانيا خارجة عن قلوب ملؤها الحقد والبغض والكراهية).

شكراً خادم الحرمين على هذه الفلتات!

إقحام (المقدّس) لتحقيق ما عجزت عنه الدبلوماسية المجرّدة

العامل المكّي

سعد الشريف

محاولات عدّة بذلتها القيادة السعودية من أجل تحريك الجمود الذي أحاط بسياستها الخارجية على المستويين العربي والاسلامي.. حزمة الرهانات التي وضعها صانعو السياسة في المملكة كانت مكرّسة لردم الهوّة العميقة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر، الأمر الذي جعل الجهود الدبلوماسية موجّهة لترميم التحالف الاستراتيجي مع واشنطن ومع الغرب عموماً. ولكن ما غفلت عنه القيادة السعودية، أن التطورات اللاحقة في منطقة الشرق الاوسط فرضت رزمة جديدة من الالتزامات التي وضعتها الادارة الاميركية برسم القيادة السياسية السعودية كشرط ضمني لعودة التحالف التقليدي الى طبيعته، بدءً من العراق ولبنان وفلسطين وأخيراً افغانستان وايران.. ملفات ساخنة في الشرق الاوسط وضعت استقلالية القرار السعودي على المحك، ودفعت نحو رهانات غير قابلة للتجزئة، بحيث تفرز ألوان السياسية عن بعضها، فما لواشنطن لواشنطن وما للرياض يكون للرياض وواشنطن معاً.

فقد تقاربت وجهات النظر بين العاصمتين الى حد التطابق، وبات السؤال يدور حول إملاءات أميركية بدرجة أولى بشأن القضايا التي ترى فيها إدارة بوش إمتيازات محتكرة لها.. بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، تكشّفت صورة التطابق السعودي الاميركي في قضايا المنطقة، وجاءت التطورات اللاحقة لتثبيت هذه الصورة، منذ اعلان رايس عن معسكر الاعتدال، والاتصالات المكشفة التي مازال يجريها المسؤولون السعوديون مع نظرائهم الاميركيين والاسرائيليين، وهو ما يبعث هواجس مشروعة حول التحرّكات السعودية على الساحة الاقليمية، الى حد اعتبارها الوسيط السياسي لتمرير المواقف الاميركية والاسرائيلية.

هنا يعاد إقحام (المقدّس) في السياسة على أمل تحقيق ما تعجز عنه الدبلوماسية المجرّدة، فاستعارة السماء يغدو ضرورياً لازالة الدنس الذي أصاب حكّام الأرض السعوديين. من منظور الأمراء، فإن النفط والدين عنصران لا يمكن الاستغناء عنهما في توليد المشروعية في الداخل والنفوذ السياسي في الخارج، فهما ينطويان على قدرة فريدة في صنع عبقرية مستحيلة لدى القيادة السعودية، التي تظل بمسيس الحاجة الى استعارات دائمة خارج قدراتها الذهنية.

نلفت هنا الى أن العامل المكي كان حاضراً على الدوام في السياسة السعودية، ويجري استعماله حين تتعرّض المكانة الدينية للعائلة المالكة للمسائلة والتشكيك، كما يجري توظيفه في الخصومات السياسية التي لا تقدر على خوضها الا بتثمير المقدّس. فقد احتضنت مكة المكرمة، التي واجهت أخطر تشويه لمعالمها على يد المتشددين الحلفاء للعائلة المالكة، فعاليات دينية وسياسية هامة.

نتذكر بأن قادة حركات الجهاد الافغاني قد اجتمعوا في مكة من أجل وقف القتال الداخلي ولكن لم يحقق نتائجه المرجّوة، وانعقد مؤتمر المصالحة العراقية في مكة في الثامن عشر من أكتوبر ٢٠٠٦، تحت إشراف منظمة المؤتمر الاسلامي كوسيط عن العائلة المالكة، وانهى أعماله بإعلان (وثيقة مكة) ولكن عاد العراقيون الى وطنهم شيعاً يقتل بعضهم بعضاً. وبعد شهرين على انعقاد المؤتمر بشّرت السعودية العراقيين بأنها ستأتيهم تحت غطاء مذهبي، بعد أن فشلت في أن تملي عليهم شكلاً في التوحد بحسب طريقتها ومقاييسها، وهدّدت بأنها سترسل وبصورة علنية (بعد أن كانت سرّية ومازالت) المال والرجال الى داخل العراق.

> في نظر الأمراء، النفط والدين عنصران لا يمكن الاستغناء عنهما في توليد المشروعية في الداخل والنفوذ السياسي في الخارج

محاولتان فاشلتان قامت بهما القيادة السعودية في رحاب مكة المكرمة، ولم يكن الفشل عائداً بالضرورة الى الفرقاء الذين اجتمعوا في مكة ولكن لأن توظيف المقدّس كان لخدمة مسار سياسي محدد أريد مباركته دينياً، ولذلك كان نصيبه الفشل.

عاودت القيادة السعودية المحاولة ثالثة، محثوثة بالمخاوف من نفوذ أطراف أخرى (إيران وسوريا على وجه التحديد)، بعد أن أكلت أصابعها ندماً لأنها غابت لسنوات عن الساحة العراقية وصارت تذرف دمعة الحسرة أمام الجدار الاميركي لأنه فرّط في حلفائه الذين وقفوا معه خلال حربي الثمان سنوات ضد ايران (بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) وحرب تحرير الكويت (١٩٩٠-١٩٩١) وخلقت بأخطائها التكتيكية والاستراتيجية فرصاً تاريخية أمام النفوذ الايراني.

القيادة السعودية تبحث عن دور إقليمي حيوي يعيد إليها بعض الزخم الذي فقدته منذ سنوات، ولأنها تخضع تحت ضغط النداءات من قيادات دينية وسياسية من أجل التدخل للعب دور الوسيط في المشكلات الكبرى التي تمرّ بها المنطقة، فإنها تتحرك الآن تحت غطاء أميركي بعد أن أفادت من تمرير دورها في مناخ طائفي محتقن، بما يجعلها في مأمن طالما أن تحرّكها يهدف الى صد النفوذ الايراني الذي ينسي الى حين النفوذ بل والاستعمار الاميركي في المنطقة.

لن يكون هناك عامل إنقاذي في مثل هذا التلبيد السياسي المحموم في المنطقة كالمقدّس، أي العودة الى العامل المكي في خدمة السياسة مجدداً. ولن تكون هناك قضية مقدّسة تملي تأكيد حضور العامل المكي كما القضية الفلسطينية، وخصوصاً في ظل الأنباء المتدفقة من مصادر عدة عن لقاءات بين أمراء كبار في العائلة المالكة والقيادات الاسرائيلية، فهنا يصبح (تلبيس إبليس) مورداً ضرورياً من أجل فكّ الطوق الذي فرضته مواقف السعودية في السنوات الماضية من قضايا عربية وإسلامية بالغة الخطورة والحساسية.

القيادة السعودية تبحث عن مخرج لأزمة عميقة في سياستها الخارجية على المستوى الاقليمي، بعد أن بات العامل الأميركي دائماً والاسرائيلي أحياناً يغشي الدور السعودي، الذي تخلف كثيراً عن القيام بمهام قومية واسلامية. نتذكر هنا عقب انتهاء القمة العربية الأخيرة

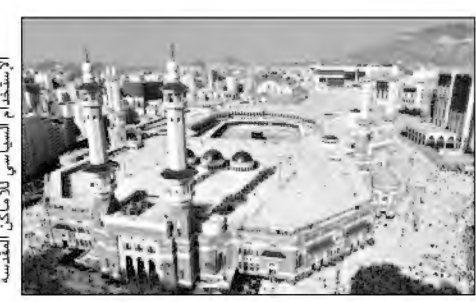
التي عقدت في القاهرة والتي نقلت مهمة انعقاد القمة العربية اللاحقة الى الرياض، وفوجئنا حينها بتصريحات الامير سعود الفيصل التي نفى فيها أن تكون السعودية على استعداد لاستضافة القمة العربية القادمة، ولكن هذا النفي ما لبث أن تبدّل الى إثبات في الشهر الماضي. لابد أن نضع هذا التحوّل في سياق التحرّك الخفي الذي يقوم به رئيس مجلس الامن الوطني بندر بن سلطان، الذي بات يضطلع بأدوار مشبوهة يكاد كثيرون داخل العائلة المالكة لا يدركون أبعادها أو حتى يحيطون علماً بها.

الامير بندر كان ضالعاً خلال الشهرين الفائتين بلعب دور الوسيط بين قيادات عربية والقيادة الاسرائيلية حول مبادرة الملك عبد الله حول السلام في الشرق الأوسط، والتي رفضها الجانب الاسرائيلي حين أعلنت أول مرة في بيروت ٢٠٠٢، ولكن هذه المبادرة بقيت تتنفس ببطء طيلة السنوات الماضية الى أن بدأ الامير بندر بإجراء مشاورات مع الملك عبد الله وعدد من الأمراء من أجل إجراء تعديلات عليها كيما تكون صالحة للتسويق خلال قمة عربية تحتضنها الرياض. وقد لحظنا خلال الشهور الفائتة تحوّلاً تدريجياً في موقف القيادة الاسرائيلية، عقب إطلاع الامير بندر إيهود أولمرت على التعديلات الحاصلة على مبادرة الملك عبد الله، والتي حظيت بموافقة عدد من القيادات العربية مثل مصر والاردن وتونس والمغرب.

هل ثمة ما يربط هذه التحرّكات السرّية للأمير بندر لتسويق وضمان موافقة قيادات عربية أساسية على مبادرة الملك عبد الله بنسختها المعدّلة مع موافقة الرياض على استضافة القمة العربية القادمة؟ وهل لما سبق علاقة أيضاً باحتضان السعودية لمؤتمر مكة الأخير بين قيادتي فتح وحماس؟

هكذا يبدو التسلسل المنطقي لمجريات التحرّك السعودي السري والعلني، وكل ذلك يتوقف على صمود إتفاق مكة بين قيادتي فتح وحماس لجهة تشكيل حكومة وحدة وطنية، التي تعتبر ضمانة لنجاح تسويق المبادرة السعودية في القمة العربية القادمة.

تريد الرياض تحقيق فتح في سياستها الخارجية عن طريق مبادرة السلام، وبها وحدها تكفل لها خروجاً الى النور بدور فاعل في قضايا المنطقة عموماً. وفيما تلحّ الادارة الاميركية على ربط قضايا المنطقة ببعضها ضمن منظومة حلول موحّدة على الطريقة الاميركية في ضوء صراعها مع الاطراف الاقليمية وخصوصاً (سوريا وايران)، فإنها تخشى من انفراط المنظومة في حال فقدت التوازن في نهج الحلول التي تقترحها حول الملفات الملتهبة في المنطقة.



الإستخدام السياسي للأماكن المقدسة

ليس هناك من يضمن نجاح خيار حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين، كما ليس هناك من يضمن نجاح خيار حكومة الوطنية في لبنان الذي يبدو أن السعودية قبلت به في مشاوراتها مع طهران من أجل إنجاح مبادرة السلام الشرق أوسطية، خصوصاً إذا كان الغرض من الخيار تهيئة مناخات تصالحية في الخارج وليس في الداخل، أو حصر صلاحية الحلول لمدة قصيرة ريثما تلتئم القمة العربية في الرياض في مارس المقبل.

ولكن بالتأكيد، فإن أي فشل يصيب إتفاق مكة الفلسطيني سيعكس أثره المباشر على مكانة السعودية وعلى القمة العربية القادمة في الرياض. إنه، على أية حال، اختبار كبير للوزن السياسي السعودي الذي بقي خارج التجربة لسنوات طويلة بفعل انشغال القيادة السعودية بترميم تحالفها مع واشنطن، أو ترتيب أوضاعها

العامل المكي كان حاضرا على الدوام في السياسة السعودية، ويجري استعماله حين تتعرّض المكانة الدينية للعائلة المالكة للاختبار

الداخلية الأمنية والسياسية. لقد حاولت القيادة السعودية أن توفّر ضمانات النجاح لمبادرتها، عن طريق الحصول على تعهّدات علنية وربما خطيّة من القيادات الفلسطينية التي اجتمعت في مكة المكرمة من أجل إنجاح الاتفاق، وفي ذلك ما يلفت ليس الى حرص القيادة السعودية على الاتفاق بقدر خوفها على فشل المسعى التي قامت به وتداعياته المستقبلية على دورها الاقليمي، خصوصاً وأن تجارب المصالحة السابقة (العراقية والافغانية) لا تقدّم دليلاً يسعف على التفاؤل.

ليس بإمكان القيادة السعودية التنصّل هذه المرة من مسؤولية الفشل، فهو قد يفسّر ولكنه لا يبرر خصوصاً إذا ما وضعنا في الحساب ما ترجوه الرياض في المرحلة القادمة، حين تقود قمة عربية على خلفية تجارب فاشلة سابقة، ولا سيما في القضية التي تريد أن تكون محوراً لمبادرتها الكبرى التي تريد منها التأسيس لانطلاقة جديدة نحو دور إقليمي فاعل.

ثمة خوف مشروع من فشل إتفاق مكة، خصوصاً حين يراد منه رعاية حكومة وحدة وطنية بين طرفين لا تنظر اليهما الرياض بعين واحدة. فمن المعروف، أن القيادة السعودية تكيل لعباس وفتح عموماً ما لا تكيله لهنية وحماس عموماً، وقد أوصدت أبوابها في وجه حكومة حماس، وشاركت في (تجويع) الشعب الفلسطيني تحت قيادة حماس، ومنعت الاموال من أن تصل اليها..بل إن ما أوصل القيادتين في فتح وحماس الى مكة، هو سياسة الحصار التي فرضتها، الى جانب الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي، حكومات عربية من بينها السعودية على حكومة حماس وأوصلوها الى نقطة الانسداد السياسي، ما اضطرها للقبول بالتسوية وإن كانت على يد من رفض استقبالها بالأمس.

نجاح (لقاء مكة) بلا شك سيدعّم الموقف السعودي في القمة العربية المقبلة، وسيقنع الاسرائيليين بجدوى التعاون مع القيادة السعودية في قضايا أخرى إقليمية، ولكن هذا النجاح بحاجة الى شروط أخرى مثل رفع الحصار وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، والطلب من الادارة الاميركية والاتحاد الاوروبي رفع الحصار وتقديم الاموال والضغط على الدولة العبرية من اجل وقف تدابيرها (حبس الاموال، وبناء المستوطنات، والاعتقالات العشوائية..الخ).

تبقى مشكلة جوهرية ترافق المبادرة السعودية في تسوية الخلاف الفلسطيني الفلسطيني أنها لا تقوم على رؤية استراتيجية، فهي تريد حلاً بأي ثمن، وبأي شكل، ولكنها لا تدرك ماهيته، ولا شروطه في ضوء الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي فهي ستقبل بدولة منقوصة السيادة وبشعب تحت الاحتلال الاسرائيلي طالما أن ذلك يمنحها دوراً ولو مشوّهاً يحظى بقبول أقطاب الاعتدال.

اعتقالات جديدة للإصلاحيين في المملكة

صراع الإصلاحيين مستمر حتى يتحقق الإصلاح

الحدث: اعتقلت السلطات السعودية مساء الجمعة/ فجر السبت (٢/٢/٢٠٠٧) مجموعة من الشخصيات الإصلاحية والحقوقية الناشطة في المملكة العربية السعودية، بعد أن داهمت منزلاً في منطقة بحرة بجدة، حيث كان هؤلاء يجتمعون، وأعلنت السلطات فيما بعد أن عددهم عشرة أشخاص وأنها اعتقلتهم من المدينة وجدّة. ولم تنشر وزارة الداخلية الأسماء ولكنها اعلنت في بيان للناطق باسمها بأنه وجهت لهم تهمة تمويل الإرهاب.

لكن الذي ظهر أن الحكومة اعتقلت سبعة أشخاص من جدة من الناشطين سياسياً وحقوقياً، ومن المعروفين بالعمل والدفاع عن نشطاء حقوق الإنسان، ولا يمكن أن يكونوا من الممولين للإرهاب، خاصة وأن آراءهم المنشورة ضد هذا التوجّه.

ومن بين المعتقلين: ١) المحامي عصام بصراوي، وهو مقعد، وهو من خلفية ليبرالية ومن المحامين الذين تولوا قضية الدفاع عن الإصلاحيين الثلاثة المشهورين: علي الدميني، ومتروك الفالح، وعبدالله الحامد. ٢) المحامي سليمان الرشودي، وكان ذا منصب كبير في وزارة التعليم، وقاضياً معروفاً، ثم عمل في المحاماة، وكان أحد المحامين عن الإصلاحيين الثلاثة المذكورين. كما كان أحد الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ومن الموقعين على عرائض الإصلاح التي رفعت للقيادة السعودية في السنوات الأخيرة. ٣) الدكتور سعود مختار الهاشمي، وهو طبيب، وله مقابلات تلفزيونية وصحافية، ومن دعاة الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان. ٤) الشريف سيف آل غالب، إصلاحي ومن الموقعين على عرائض إصلاحية، وقد سبق اعتقاله. ٥) الدكتور موسى القرني، استاذ جامعي، ومن الموقعين على عرائض اصلاحية. ٦) الدكتور عبدالرحمن الشميري، استاذ جامعي، ومن الموقعين على عرائض اصلاحية سابقة. ٧) عبد العزيز الخريجي، من دعاة الإصلاح والموقعين على عرائض المطالبة به.

بعد اعتقال المجموعة ببضع ساعات، هاجمت قوات المباحث منزل المحامي عصام بصراوي في الساعة الثالثة من صباح السبت الثالث من فبراير ٢٠٠٧، وأرعبت سكان المنزل، وصادرت جميع الكمبيوترات بما فيها كمبيوتر زوجته، وكمبيوترات أبنائه، كما عبثت بمحتويات المنزل، وصادرت بعض الكتب والأوراق.

دواقعه: تعتقد الحكومة السعودية أنها انتصرت في معركتها على الإصلاحيين الراغبين في إصلاح سياسي جزئي يبقي العائلة في سدة الحكم، ويقدم للشعب بعضاً من مطالبه في الإصلاح، ويحمي البلاد من العنف الذي لم تستطع الحكومة حتى الآن إخماده بشكل نهائي، بل على العكس يتوقع أن ينشط في الفترة القادمة. وبناء على ذلك النصر (المؤقت) الذي تمّ بسبب غياب الضغوط الخارجية، والرشوة المالية السعودية للدول الغربية من البترودولار في صفقات أسلحة وغيرها، يعتقد وزير الداخلية أن اليد صارت مفتوحة أمامه ليعيد عقارب الإصلاح الى ما قبل زلزال ٩/١١. وما يريده الأمراء بالتحديد: إيقاف أي دعوة أو عريضة تطالب بالإصلاح تتخذ شكل العرائض التي قدّمت سابقاً سواء في السنوات الأربع الماضية أو تلك التي قدّمت في التسعينيات الميلادية من القرن الماضي. أكثر من هذا تريد وزارة الداخلية والامراء النافذين سدّ الأبواب أمام أي إصلاح، وإعادة المجتمع الى هامش الحريات الضيّق، عبر إسكات منتديات الإنترنت، وإغلاق الديوانيات بصورة شاملة حسبما عمّمت ذلك وزارة الداخلية الشهر الماضي، وعبر تقليص هامش الحريات الصحافية ومن ثم كتم حتى الأفواه الناقدة بالقول، فضلاً عن منع كل من له رأي أن يتحدث الى صحيفة أو قناة فضائية خارجية عربية أو أجنبية عن شأن محلي، أو حتى المشاركة في مؤتمر خارج المملكة أياً كانت صبغته بدون موافقة من وزارة الداخلية.

والإعتقالات الأخيرة جاءت حينما علمت وزارة الداخلية أن بعض الإصلاحيين قد أعدّوا عريضة جديدة بنفس المطالب القديمة، وأنهم بصدد جمع التوقيعات المؤيدة لها ومن ثمّ رفعها الى الملك عبدالله. فجاءت الإعتقالات استباقية لمنع ذلك من جهة، ولإشاعة الخوف والرعب من جهة ثانية في صفوف المواطنين، ومن جهة ثالثة استخدمت الداخلية ورقة (مكافحة الإرهاب ومموليه) لتلصق ذلك بالإصلاحيين الذين هم أبعد ما يكونوا عن دعم العنف.

المتوقع: كما حدث على أرض الواقع، يبدو أن العالم لم يصدق التهم التي قدمتها الحكومة، أولاً لأن المعتقلين معروفون بالإصلاح والدعوة اليه والدفاع عنه وعن القائمين عليه، وثانياً لأن أهم المنظمات الحقوقية الدولية والعربية تعرف

PUBLIC — AI Index: MDE 23/007/2007

05 February 2007

UA 27/07 — Incommunicado detention/fear of torture

SAUDI ARABIA
Sulieman al-Rushudi (m), lawyer
Essam al-Basrawi (m), lawyer
Dr Saud al-Hashimi (m), medical doctor
Al-Sharif Saif Al-Ghalib (m)
Dr Musa al-Qirni, university professor (m)
Dr Abdel Rahman al-Shumayri (m), university professor
'Abdelaziz al-Khariji (m)
At least three others

At least 10 men, including the seven named above, were arrested in the cities of Jeddah and Madinah on 3 February. They are held incommunicado and are at risk of torture or other ill-treatment. Amnesty International believes that they may have been detained solely for their peaceful activities in defence of human rights.

They are reportedly held in the offices of the General Intelligence Service (al-Mabahith al-'Amma) in Jeddah. Relatives of some of the men reportedly asked the General Intelligence Service to let them see the men, but have not yet been able to do so.

The Ministry of the Interior is reported to have issued a statement claiming the detainees had been arrested because they were collecting money to "help terrorism". However, according to other sources they were targeted because they were active as human rights defenders and advocates of peaceful political change. Some of them had been detained before because of their work in defence of human rights.

BACKGROUND INFORMATION
The Saudi Arabian authorities regularly hold detainees incommunicado, when they are frequently tortured and otherwise ill-treated. This can last for months or years, often until a confession is obtained.

In March 2004 a group of reformists signed a petition calling for changes to the system of government. Some members of this group were arrested, including Suleiman al-Rushudi and Al-Sharif Saif Al-Ghalib, but these two were released after some weeks. Others were held for much longer, and were adopted as prisoners of conscience. They were eventually released in 2005.

RECOMMENDED ACTION: Please send appeals to arrive as quickly as possible, in Arabic or English or your own language:
- expressing concern at reports that at least 10 men (naming the seven) were arrested in Jeddah and Madinah on 3 February and are held incommunicado;
- asking the authorities to ensure that all the detainees are protected from torture and other ill-treatment, and given regular access to their families, their lawyers and any medical attention they may require;
- asking why exactly they have been detained, and what if any charges they are facing;
- calling on the authorities to release them immediately and unconditionally if they are held solely for the peaceful exercise of their right to express their conscientiously held beliefs;
- asking for details of any trial proceedings.

APPEALS TO:
King Abdullah Bin 'Abdul 'Aziz Al Saud

هؤلاء ولها صلة بهم بنحو أو بآخر بل والتقت بهم أو ببعضهم، وقد أصدرت تلك المنظمات بيانات سريعة وخشنة ضد الحكومة السعودية، ولم يعد أحدٌ لا في الداخل أو في الخارج يصدق مزاعم وزارة الداخلية التي أرادت من الإعتقالات أن تكون بصمت ولا يحسّ بها أحد. ومن شأن الإعتقالات ثالثاً أن تثير الرأي العام المحلي والدولي، وان تحرّك الحديث عن الموضوع الإصلاحي بعد ركود منذ الصيف ما قبل الماضي حين أفرج عن الإصلاحيين بعد وصول الملك عبد الله الى الحكم. وبهذا فإن الحكومة السعودية فتحت على نفسها النار من الخارج، وحرّكت أوتار اللعبة الإصلاحية المحليّة.

زيادة على ذلك، فإن الإعتقالات جاءت في أسوء وضع للمواطنين، الذين تحول الكثير منهم الى فقراء بين ليلة وضحاها بسبب انهيار سوق الأسهم المحلية، وهو ما قد يدفع ببعض المواطنين الى تبنّي العمل السياسي الصدامي مع الحكومة، فالآفاق الإقتصادية والسياسية إذا ما سدّت بوجه المواطن فقد يلجأ لخيارات العنف، او على الأقل يصبح العنف ضد آل سعود مشرعناً عند بعض الفئات.

المستقبل: أعطت قضية الإعتقالات للإصلاحيين فرصة للتحرك من جديد، وستبقى الحكومة السعودية تحت الضغط لفترة طويلة إلا إذا أطلقت سراح المعتقلين (وهو ما لا يبدو في الوقت الحاضر أن في نيّتها فعله). وبالتالي فقد توفرت مادة إضافية تجعل الحكومة السعودية ووزارة الداخلية بالذات في فوّهة المدافع الإعلامية والمنظمات الحقوقية الدولية والعربية بما يحمل ذلك من انعكاسات في اتجاهات عدة.

وحتى لو أطلقت السلطات سراح المعتقلين الإصلاحيين، فإن دعوة الإصلاح لن تتوقف على أية حال، والإصلاح يحتاج الى ثمن يجب دفعه، ومن الواضح أن ليس في نيّة الأمراء السعوديين أن يتنازلوا ولو عن القليل من صلاحياتهم بدون ضغوط، وبالتالي فإن الإصلاحيين مدعوون الى دراسة تجربتهم الماضية للإستفادة منها وجعل قضية الإصلاح عملاً مستمراً، وعدم الإكتفاء بالمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. يجب ان تكتب عرائض جديدة، وتطور وسائل جديدة للمواجهة السياسية، حتى وإن أدّى ذلك الى اعتقال ناشطين حقوقيين وإصلاحيين.

النظام السعودي عصيٌ على الإصلاح السهل، وفي ظل غياب الضغوط الأميركية عليه، فإن هذا يجرّد الحكومة السعودية من مزاعمها بأن الإصلاحيين يحملون أجندة أجنبية كما زعمت في السابق. الإصلاح في المملكة بمثابة موج قد يهدأ أحياناً وقد يرتفع بشدّة، ولكنه لن يتوقف حتى وإن تمّ ترحيل الموضوع الى المستقبل كما هي عادة آل سعود. إن العريضة التي أعدت مؤخراً ـ انظر نصها في هذا العدد ـ يجب دعمها والدعوة الى التوقيع عليها، وهي تثبت أنه مهما كان آل سعود أقوياء، ومهما كان رأيهم في حراك الداخل والنظر اليه بشزر، فإن النشاط الإصلاحي في المملكة المتواصل سيعيد يوماً الى آل سعود بعض الرشد، أو ليتحملوا غائلة العنف الذي يسببه سدّ المنافذ الإصلاحية في كل الإتجاهات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والقضائية.

THE OBSERVATORY

for the Protection of Human Rights Defenders

L'OBSERVATOIRE
pour la Protection des Défenseurs des Droits de l'Homme

EL OBSERVATORIO
para la Protección de los Defensores de Derechos Humanos

URGENT APPEAL - THE OBSERVATORY

SAU 001 / 0207 / OBS 015
Incommunicado detention / Fear of ill-treatment
SAUDI ARABIA
February 6, 2007

The Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, a joint programme of the World Organisation Against Torture (OMCT) and the International Federation for Human Rights (FIDH), requests your urgent intervention in the following situation in **Saudi Arabia**.

Brief description of the situation:

The Observatory has been informed about the incommunicado detention of at least ten human rights defenders in Saudi Arabia.

According to the information received, on February 3, 2007, at 3 am, at least ten human rights defenders, including Messrs. **Sulaiman al-Rashudi**, **Essam al-Basrawi**, lawyers, Mr. **Saud al-Hashimi**, a doctor, Messrs. **Musa al-Qirni** and **Abdel Rahman al-Shumayri**, university professors, and Messrs. **Abdelaziz al-Khariji** and **Al-Sharif Saif Al-Ghalib**, whose profession remain unknown, were arrested and placed in incommunicado detention, where they are at risk of ill-treatment. While some were arrested in Madinah city, others were arrested by officials of the General Intelligence Service in a residential area called "Bahra", in Jeddah city, were they had met to discuss the organisation of peaceful activities in favour of political and democratic reforms in the Kingdom. The same officials also assaulted the house of Mr. Essam al-Basrawi and confiscated several books and computer units belonging to him and his family. The officials would also have destroyed some furniture and some personal belongings to the family.

All men are well-known for their peaceful activities. In particular, they engaged in the past in signing petitions addressed to King Abdullah Bin Abdulaziz Al-Saud calling upon him to initiate political and democratic reforms in the Kingdom and to respect human rights.

The men would reportedly be suspected of "illegally collecting money and passing them on to suspicious elements outside the country".

Since their arrests, the detainees' relatives asked, in vain, the General Intelligence Service to allow them to visit them and to appoint lawyers. On February 5, 2007, Mr. Essam Basrawi's son was denied the right to visit his father, ordered to return home and warned to never ask again to meet his father. He wanted to hand him some medicine, as Mr. Essam Basrawi is ill and a disabled person.

At the time of issuing this appeal, all detainees remain in detention in the offices of the General Intelligence Service (al-Mabahith al-'Amma) in Jeddah.

The Observatory expresses its deep concern about the incommunicado detention of these ten men, and fears for their physical and psychological integrity. The Observatory considers their detention, which appears to be only aimed at sanctioning their human rights activities, as arbitrary and urges the Saudi government to release them immediately.

Action requested:

Please write to the authorities of the Kingdom of Saudi Arabia urging them to:

منظمات حقوقية تندد باعتقال الإصلاحيين

أعربت اللجنة العربية لحقوق الانسان، وجمعية الكرامة للدفاع عن حقوق الانسان، ومنظمة العدالة العالمية، وجمعية حقوق الانسان اولا، عن استنكارها لحملة الاعتقالات، واصدرت بيانات طالبت السلطات السعودية بسرعة الافراج عن الاصلاحيين. وقالت جمعية حقوق الإنسان أولاً: رغم أننا لا نعلم سبب هذه الاعتقالات، فإن خلفيات المعتقلين أنهم من الناشطين في مجال حقوق الإنسان ودعاة الإصلاح إذ أنهم من أبرز الموقعين على خطاب المطالبة بالملكية الدستورية. وأضافت بأن الإجراء يدعونا أن تنظر بعين الريبة لهذا الأمر، وتطالب الحكومة بالالتزام بالقوانين السعودية وخصوصاً نظام الإجراءات الجزائية، وتمكين المعتقلين من الاتصال بعائلاتهم، وتقديمهم للقاضي خلال المدة المتصوص عليها نظاما، وتمكينهم من توكيل محام وأن يحضر المحامي كافة جلسات التحقيق، كما يتص على ذلك نظام الإجراءات الجزائية. وأضاف البيان ان جمعية حقوق الإنسان أولا، ومن منطلق حماية والدفاع عن حق المواطن السعودي في التعبير عن رأيه، وحقه في إنشاء والدعوة لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، تدعو الحكومة السعودية للإفراج فورا عن هؤلاء المعتقلين إذا لم توجه لهم تهمة تنص عليها القوانين السعودية.

من جهته، قال المحامي باسم عالم الذي يمثل عدداً من المعتقلين الإصلاحيين أن وزارة الداخلية حذرتهم في الاونة الاخيرة، وطالبتهم بوقف اجتماعاتهم وعرائضهم التي يتقدمون بها. وأضاف بأن المعتقلين اصلاحيون صميميون ولا علاقة لهم من قريب أو بعيد بالارهاب، مذكراً بحساسية السلطات الأمنية المفرطة بخصوص الالتماسات والاجتماعات.

اما منظمة العفو الدولية فقد أصدرت أمراً مستعجلاً لكل المنظمات الحقوقية والمؤسسات السياسية ولأنصارها في كل العالم للضغط على الحكومة السعودية من أجل الإفراج عن المعتقلين. جاء ذلك في بيان لها صدر في الخامس من فبراير الماضي، أوردت فيه أسماء المعتقلين، وقدمت خلفية عن الحدث وما يتطلبه من فعل من كتابة رسائل الى المسؤولين وغيرهم.

الأمر ذاته فعلته منظمتان حقوقيتان من جنيف وباريس وهما من أكبر المنظمات الحقوقية في أوروبا وعلى مستوى العالم، وهما الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب.. وقد صدر بيان المنظمتين المشترك في السادس من فبراير ٢٠٠٧.

هيومان رايتس ووتش في بيان حول الإصلاحيين المعتقلين:

المباحث السعودية تعتقل سبعة إصلاحيين بارزين في تكرار لأحداث ٢٠٠٤

على السعودية الإفراج عن دعاة الإصلاح المُحتجزين

(نيويورك، ٨ فبراير/شباط) ـ قالت هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٧/٢/٨) أن على المملكة العربية السعودية أن تفرج فوراً عن عشرة أشخاص اعتقلهم شرطتها السرية في ٢ فبراير/شباط، أو أن توجه إليهم اتهامات رسمية وتبرز ما لديها من أدلة ضدهم.

والرجال جميعاً على صلة بالدعوة إلى الإصلاح؛ كما أن السرية التي تحيط باعتقالهم واحتجازهم بموجب مزاعم غامضة حول تمويل الإرهاب في العراق توحي بأن للاعتقال بواعث سياسية. وترفض المباحث السماح لعائلات المحتجزين بزيارتهم، وكذلك تمنعهم من الاتصال بمحاميهم، ولم تؤكد بعدُ مكان احتجاز أحد هؤلاء الرجال.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (من جديد تحاول السلطات السعودية إسكات الإصلاحيين بدلاً من الدخول في حوار حول القضايا الجدية التي يعمل عليها هؤلاء الرجال)، وأضافت: (ويعتبر سبعةٌ من هؤلاء المحتجزين من دعاة الإصلاحات السياسية والاجتماعية البارزين منذ زمن طويل).

وفي ٢ فبراير/ شباط، داهمت قوات المباحث السعودية فيلا المحامي عصام بصراوي في جدة حيث كان يجتمع مع خمسةٍ من رفاقه المعروفين على نطاقٍ واسع بدعواتهم المتصلة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية في السعودية؛ واعتقلت المباحث الرجال الستة جميعاً إضافةً إلى مُساعد لبصراوي الشخصي. كما تم اعتقال رفيقٍ آخر لبصراوي في سيارته بجدة، وتعرض رجلان آخران للاعتقال في المدينة المنورة. وقيدت المباحث أيدي من كانوا في الفيلا ثم نقلتهم إلى سجن جديد للمباحث يبعد ٣٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من جدة قرب عسفان، وذلك طبقاً لما قاله شخصٌ من جدة تلقى معلومات عن الاعتقال من زوجة بصراوي.

وخلال بعثة لتقصي الحقائق في المملكة العربية السعودية خلال شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، التقت هيومن رايتس ووتش أربعةً من المحتجزين العشرة، وهم سليمان الرشودي، وعصام بصراوي، وعبد الرحمن الشميري وعبد العزيز الخريجي، وكذلك محاميهم باسم عالم. ومن بين الآخرين الذين تم اعتقالهم في جدة سعود مختار الهاشمي، وموسى القرني، والشريف سيف الدين شاهين، ومُساعد بصراوي حسين الصادقي، وهو مغربي.

وتعرض سليمان الرشودي، وهو قاضٍ سابق متقدم في السن، للاعتقال أيضاً في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٤ على يد المباحث، ومعه ١٣ آخرين من دعاة الإصلاحات السياسية والدستورية البارزين. ومن بين الذين تعرضوا للاعتقال مؤخراً الطبيب الهاشمي الذي يدير ديوانية معروفة للنقاش الثقافي في منزله بجدة، وقالت زوجته لـ هيومن رايتس ووتش إن المباحث كثيراً ما استدعته وأمرته بالكف عن دعوة شخصيات إسلامية بارزة إلى منزله للمشاركة في النقاشات، وقالت إنه شارك قبل اعتقاله بثلاثة أيامٍ فقط في حوارٍ تلفزيوني دار حول مطالب الإصلاحيين السياسيين.

وفي ١٢ إبريل/نيسان ٢٠٠٦، كان موسى القرني، وهو واحدٌ ممن تعرضوا للاعتقال هذا الشهر، من بين أربعة رجال قدموا طلبا للملك عبد الله من أجل السماح بافتتاح منظمة مجتمع مدني إسلامية تهدف إلى مناقشة (الحرية والعدل والمساواة والمواطنة والتعددية والشورى، ودور المرأة). لكن ذلك الالتماس لم يلقَ إجابةً لا من الديوان الملكي ولا من أية جهةٍ حكوميةٍ غيره.

وقال باسم عالم لـ هيومن رايتس ووتش، وهو محامي أربعة من المحتجزين، إن السلطات منعته من مقابلة موكليه على الرغم من إرساله برقيات متكررة إلى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود. وفي ٣ فبراير/شباط، نقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم وزارة الداخلية الفريق منصور التركي زعماً مفاده أن المعتقلين متورطون في جمع الأموال من أجل إرسال شباب سعوديين إلى (مناطق مضطربة)، لكن شيئاً لم يُعرف بعد حول وجود اتهام رسمي.

وقال مصدر أن حسام بصراوي، ابن عصام بصراوي، يحاول يومياً زيارة سجن المباحث لمقابلة أبيه المقعد الذي يعتمد على مساعده الشخصي في التحرك، إلا أن محاولاته لم تُصب نجاحاً، وقالت أسماء (زوجة الهاشمي) لـ هيومن رايتس ووتش إن ضابطاً في السجن قد أنكر احتجازهم لزوجها عندما ذهبت إلى السجن في ٥ فبراير/شباط. ولم تتلقَ أية معلوماتٍ عن مكانه. كما احتجز ضباط المباحث في ٣ فبراير/شباط، ولمدةٍ قصيرة، أسامة الهاشمي شقيق سعود، عندما رفض السماح لهم بدخول منزل سعود من غير مذكرة تفتيش.

وهيومن رايتس ووتش تدعو وزير الداخلية السعودي إلى إخلاء سبيل هؤلاء الإصلاحيين المحتجزين. والظاهر أن ضباط المباحث يمتنعون عن التقيد بالقانون السعودي عند تنفيذ عمليات الاعتقال والتفتيش؛ فهم لم يبرزوا أية أوامر تفتيش على الرغم من أن المادة ٤١ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي تنص على أن تفتيش المنازل يتطلب وجود (أمر مسبب من هيئة التحقيق والادعاء العام). كما منعت المباحث المعتقلين من الاتصال بالخارج ولم يتمكن محاميهم وأفراد عائلاتهم من زيارتهم أو تلقي معلوماتٍ حول التهم الموجهة إليهم. وأما ما يدعو إلى قلق أكبر فهو عدم معرفة مكان وجود سعود مختار الهاشمي.

وتنص المادة ١١٦ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على الحق في أن (يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يوقف بأسباب القبض عليه أو توقيفه) وعلى المحقق ـ وهو الادعاء العام أيضاً في السعودية ـ إبلاغ الموقوف بالتهم (عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق)(المادة ١٠١)، وهو ما يجب أن يحدث خلال ٤٨ ساعة (المادة ٣٤). وينص ذلك النظام أيضاً على أن للمحتجز (الحق في الاتصال بمن يرى إبلاغه)(المادة ٣٥). وأما التوقيف لمدة تتجاوز ٢٤ ساعة فيتطلب (أمراً كتابياً من المحقق)(المادة ٣٣). ويمكن أن يصدر هذا الأمر (إذا لم يأتِ [الموقوف] بما يبرئه)(المادة ٣٤). ويجعل هذا المعيار القانون السعودي مخالفاً للمعايير الدولية التي توجب احترام الحق الأساسي في افتراض البراءة.

وقالت سارة ليا ويتسن: (يبين عدم التزام المباحث بالقوانين السعودية عند اعتقالها إصلاحيين معروفين استناداً إلى أسسٍ مشكوكٍ فيها أن الاعتبارات السياسية في المملكة مازالت تعلو على سيادة القانون).



المحامي المعتقل سليمان الرشودي

لقاءات متواصلة بين الأمير بندر وأولمرت

تعويل إسرائيلي على (حكمة) السعودية!

خالد شبكشي

قلّة من المراقبين خارج الولايات المتحدة والشرق الاوسط على وجه التحديد تملك معلومات كافية عن دور المعهد اليهودي للأمن القومي Institute for National Security The Jewish المعروف بـ (جينسا). فهذا المعهد يعمل كمنتدى اسرائيل المفتوح على المؤسسة السياسية في الولايات المتحدة، ولا يقل من حيث أهميته ونفوذه عن لجنة الشؤون العامة الأميركية الاسرائيلية (إيباك) من حيث دورها في تنضيج مناخات سياسية ملائمة لصناعة قرارات متناغمة مع التوجهات الاسرائيلية. وقد لعبت جينسا دوراً كبيراً في دفع الادارة الاميركية لاحتلال العراق، وهي تدافع الآن عن العمل العسكري ضد الدول التي تعتبرها إسرائيل تهديداً لها، بما في ذلك سوريا وإيران.

وكان يضم مجلس المستشارين في جينسا كلاً من نائب الرئيس ديك تشيني، وجون بولتون، ودوغلاس فيث قبل دخولهم إدارة بوش. ولا يزال في عضوية هذا المجلس محافظون جدد بارزون مثل ريتشارد بيرل، ومايكل ليدين، وستيفن براين، وجوشوا مورافتشيك، ومدير المخابرات المركزية الأميركية السابق جيمس وولسي.

وفيما يبدو فإن هذا المعهد بات يضطلع بمهمة أخرى، ذات طبيعة سياسية أمنية، فقد التقى بعض أعضائه بمسؤولين سعوديين من الدرجة الثانية في الولايات المتحدة بالتوازي مع سلسلة لقاءات أخرى على متسويات عليا بين أمراء في العائلة المالكة (مثل الامير بندر بن سلطان) ورئيس الموساد داغان ورئيس الحكومة الاسرائيلية إيهود أولمرت.

وقد ذكرت مصادر دبلوماسية إسرائيلية بأن لقاءً جرى بين رئيس مجلس الأمن الوطني الامير بندر بن سلطان ورئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود أولمرت في عمان في منتصف يناير الماضي، بحضور الملك عبد الله الثاني ودار اللقاء حول تحضيرات لمرحلة الحرب ضد إيران. وذكر مصدر دبلوماسي إسرائيلي بأن زيارات متواصلة تجري بين الاسرائيليين والسعوديين في كل من واشنطن وعمان، وأن السعوديين يشجّعون الاسرائيليين على تشكيل قوة ضغط على ادارة الرئيس الأميركي من أجل توجيه ضربة عسكرية الى ايران. ونقلت المصادر بأن السعوديين كانوا يقولون لنا لا تترددوا في قرار الحرب، وقدّموا لنا ضمانات بتغطية جزء من تكاليف الحرب من أجل ازالة مصدر التهديد المشترك المتمثل في ايران. وقد أبدى المصدر الاسرائيلي استغرابه من حماسة الأمير بندر التي تفوق حماسة الاسرائيليين في المضي في قرار الحرب ضد ايران، وأنه يكرّس لقاءاته بالاسرائيليين وبفريق ديك تشيني من أجل الإسراع بتنفيذ قرار الحرب الذي شارك في صنعه مع فريق من المسؤولين الاميركيين والاسرائيليين.

في هذا السياق، يبدو أن معهد جينسا قد حصل على معلومات كافية من الأمير بندر في تصوّر العلاقة مع السعودية، وهو، أي المعهد، يوفر تحليلاً موجّهاً لطبيعة العلاقة بين الجانبين الاسرائيلي والسعودي، كما لا يخفي الهواجس التي يرى المعهد بأنها جدّية في النظر الى النهج السياسي السعودي، الذي ينطوي على غموض وتعقيدات غير قابلة للتنبوء.

وقد نشرت جينسا مؤخراً مقالة بعنوان (حكمة العربية السعودية) جاء فيه:

لم يعد سراً أن إسرائيل والعربية السعودية كان لديهما إتصالات بما يخص قلقهما المتبادل حول إيران. ولم يعد سراً بأن الولايات المتحدة تريد من السعوديين المساعدة بإستقرار العراق وبذل الجهد ضد إيران وسوريا وحماس. إلا أن الحد الذي ستميل إليه العربية السعودية في مساعدتها سيكون لدواعي سعودية ـ وليس لدواعي أميركية وإسرائيلية، مع ملاحظة بأن السعوديين لم يقولوا بأن حرب حماس ـ فتح تخدم مصالح إسرائيل او المصالح الكافرة، إنما قالوا بأنها (تؤذي) المصالح الاسلامية والعربية، أي المصالح السعودية.


الى أي مدى يمضي التحالف؟

فالخدعة الآن قد تكون بعدم تسكين مخاوفهم قبل الأوان، وبالتأكيد عدم الدفع مقدماً مقابل خدمات لم تقدم بعد والتي قد لا تقدم. ليس هذا وقت إعلان قربنا من العرب (المعتدلين) الذي هم بالحقيقة غير معتدلين على الإطلاق. ليس هذا الوقت بالنسبة للولايات المتحدة لإعلان تصميمها الدفاع عن المملكة، التي تقوم بتمويل الإرهاب الاسلامي السني، بما في ذلك القاعدة وكذلك المدارس والمساجد الوهابية في بلادنا. ليس هذا وقت إعادة درس (الخطة السعودية) لحل المشكلة الفلسطينية ـ الاسرائيلية التي قد يود الاسرائيليون حلها لأسبابهم الخاصة.

هذا أمر صعب (حقاً حقاً) لكل من أميركا وإسرائيل، اللتان لديهما إستعداد للإرتماء في أحضان حلفائنا ـ أو حلفائنا المحتملين ـ أو البلدان التي هي غير حليفة لنا بالتأكيد، لكن لديها هواجس فردية مشابهة والتي قد تقوم ببعض الأشياء لإراحتنا لأسبابهم الخاصة. إن إرتماء كهذا هو بمثابة قبلة الموت. (ففي استطلاع فلسطيني جديد، مثلاً، قال أكثر من ٥٠ بالمئة من الفلسطينيين بأن التصريحات الأميركية والاسرائيلية بدعم أبو مازن (يقلل) ثقة الشعب بسياسات هذا الأخير. وقال ٣٠ بالمئة فقط أن ذلك زاد من ثقتهم به).

أن السعوديين قلقون، ويجب أن يكونوا كذلك. أما أنهم سيجعلون الولايات المتحدة واسرائيل سعيدتين، فإنهم لن يتمادوا بذلك حتى لا يقضوا على حكمة العربية السعودية المتزايدة.

خلافات داخل العائلة المالكة

عبد الله.. والعرش المتصدّع

محمد شمس

منذ تسلّمه مقاليد الحكم في الثلاثين من أغسطس ٢٠٠٥، كان يتوقع كثيرون بأن الملك عبد الله سيحدث تغييرات جوهرية في موازين القوى داخل العائلة المالكة بعد أن نجح الجناح السديري في إحكام القبضة على مفاصل الدولة. وبالرغم من أن كلاماً طويلاً قيل عن خلاف بين عبد الله ونايف حول سير القررات الخاصة بالشؤون الداخلية، الا أن ثمة خلافاً كان يستتر خلف غمامة التفاعلات التي صاحبت فترة التدهور الامني بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، والتجاذب الطويل بين عبد الله ونايف بخصوص التعامل مع الملف الامني.

خلاف الملك عبد الله وولي عهده الامير سلطان ليس جديداً ولا بسيطاً، فهو يعود الى سنوات سابقة، ترجع الى عهد الملك فهد، وتجسّدها في الظاهر احتفاظ كل منهما بمؤسستين عسكرتين منفصلتين: الجيش والحرس الوطني، والتنافس الشديد على تعزيز قوة كل منهما عسكرياً وسياسياً. ما يجعل الخلاف بين الملك عبد الله وسلطان يتسم بالسرية يعود الى قدرة الامير سلطان في المراوغة وفي إخفاء خلافاته مع الملك عبد الله، فهو، أي الأمير سلطان، يفضّل الضرب تحت الحزام، والخنق بمنديل ناعم، ولكنه لا يتنازل عن مواقفه، وقد جدد معركته مع الملك عبد الله في قضايا ثلاث أساسية: التسلح، والنفط، والعلاقات الدبلوماسية. فقد نجح في تقويض زيارة شيراك الى رياض العام الماضي والتي انتهت الى فشل المباحثات حول صفقة طائرات رافال التي لم يكن جزءاً فيها، ثم نجح في وقت لاحق في الانفراد بها في يونيو الماضي، وساهم في تخريب علاقات الملك بدول الجوار، ونجح في استعمال النفط لخدمة صفقاته العسكرية.

من جانبه، حاول الملك عبد الله منذ اعتلائه العرش اختراق القلاع الحصينة التي بناها الجناح السديري خلال عهد الملك فهد، وكان يقتنص الفرصة بعد الأخرى لتثبيت مواقعه في القضايا المفصلية. فبعد استقالة الرجل الثاني من وكالة الاستخبارات العامة الامير تركي الفيصل قام عبد الله بتعيين أحد رجاله في الوكالة. وبعد موت الملك فهد، عمل على فرض سلطته على العائلة المالكة من أجل تخفيض امتيازات الأمراء السديريين وقام بتقسيم ثروة سلفه، ووقف الامتيازات المالية لدى أبناء فهد من خزينة الدولة. ولكن تلك الاجراءات لم تحقق قدراً كبيراً من النجاح بفعل تغلغل الجناح السديري في الجهاز الاداري للدولة، وقد كشف إعلان الملك عن (هيئة البيعة) عن ضعف مركز الملك في حسم الخلافات في القضايا الشائكة بما في ذلك قضية الخلافة، إضافة الى قضايا أخرى تتعلق بالقرارات المصيرية للدولة مثل الحرب والسلم والعلاقات الدبلوماسية مع الدول العربية والاسلامية وكذلك ملف النفط.

شائعات واسعة برزت في الآونة الاخيرة حول خلافات داخل العائلة المالكة، دفعت بالملك والأمراء الى نفيها كما هي العادة في التعامل مع الانباء التي تتحدث عن الخلافات الداخلية. فقد ذكرت وكالة رويترز للأنباء في الثامن والعشرين من يناير أن الملك عبد الله نفى ما تردد عن وجود شقاق داخل العائلة التي تحكم أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم. ونقلت الوكالة عن الملك عبد الله قوله بأن ظهور عدد كبير من الشخصيات البارزة في العائلة الحاكمة لدى عودة احد الامراء من مستشفى بريطاني والذي ابرزته وسائل الاعلام استهدف تبديد اي حديث عن وجود خلافات.

وكان الملك عبد الله قد ذكر في مقابلة صحفية مع جريدة السياسة الكويتية بأن (الاستقبال كان الرد على أي تقولات تدور في الخارج حول ترابط وتلاحم أبناء هذه الاسرة وكان الرد ايضا على كل هذه المنتديات والمواقع الالكترونية التي تبث من أوكار لا يعرف احد عناوينها وتتحدث عن تباعد مزعوم بين أبناء هذه الاسرة). وقد علّق الملك على خبر الخلافات بالقول (شعبنا مدرك ولن تكون مثل هذه الاقاويل لافتة لانتباهه.. الاسرة السعودية كلها مترابطة..انصحكم كاعلاميين ألا تسمعوا لقصص الغوغائيين).

وعلّقت رويترز على تصريحات الملك بالقول: ولم يتضح ما هو الشقاق المحتمل الذي كان يشير اليه العاهل السعودي. ونقلت الوكالة بأن حديثاً تردد بين دبلوماسيين وسعوديين من أصحاب النفوذ عن وجود خلافات سياسية بين افراد العائلة الحاكمة بخصوص العراق.

وكانت صحيفة (لي فيجارو) قد نشرت في السادس من فبراير مقالاً للكاتب الصحافي جورج مالبرونو بعنوان (الملك عبدالله بن عبد العزيز يعزّز سلطته ويسعى للحدّ من نفوذ سلطان ونايف) جاء فيه:

قبل أيام، أبرم الحرس الوطني السعودي، الذي يمثّل القوة الضاربة الحقيقية للملك عبدالله بن عبد العزيز، والمؤلف من ٧٥ ألف رجل ينتمون إلى العشائر الأكثر ولاءً، عقداً مع فرنسا لشراء ٧٥ قطعة مدفعية متنقلة عيار ١٥٥ ملم من فئة (سيزار). ويدرس الحرس الوطني لأول مرة فكرة التزوّد بطائرات هليكوبتر. وفي قرار أحيط بسرّية تامة، استدعى الملك السعودي مسؤول حرسه الشخصي حينما كان وليّاً للعهد، وعهد إليه بمنصب الرجل الثاني في (الحرس الملكي)، الذي ما يزال تابعاً لوزارة الدفاع ولو أن الملك عبدالله يعتزم إعادة النظر في هذا المسألة.


الملك الخيخة

ويبدو مغزى هذه المناورات واضحاً وسط الهندسة المعقدة للسلطة السعودية. فبتعزيزه القوة الضاربة للحرس الوطني، الذي يقوده متعب بن عبدالله، والذي يتولى حماية المرافق النفطية الإستراتيجية، فإن (عبدالله يسعى لتعديل التوازن لصالحه بمواجهة الفروع الأخرى للعائلة الحاكمة)، حسب تعليق أحد الإختصاصيين. وفي الجهة المقابلة (هناك محمد بن نايف، المسؤول عن عمليات مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية. كذلك يشغل إبنا الأمير سلطان، موقعين أساسيين). فالأمير خالد بن سلطان هو نائب وزير الدفاع، في حين أن بندر، رئيس مجلس الأمن الوطني، يمثل (عنصراً مستقلاً) يُقال أنه اجتمع مع الإسرائيليين سرّاً في شهر سبتمبر في الأردن، وليس بالضرورة أن تكون إجتماعاته هذه قد تمت بموافقة الملك عبدالله.

ويُعتقد أن إرادة الملك عبدالله في تعزيز سلطته سوف تتأكّد لمناسبة التعديل الوزاري المرتقب في نهاية شهر مارس. ويظل الموضوع الملتبس هو موضوع وزارة الشؤون الخارجية، التي يترأسها الأمير سعود الفيصل، المقرّب من الملك، منذ ٢٣ سنة. ولكن سعود الفيصل مريض. وقد سجّل الملك نقطة حينما عيّن، في الأسبوع الماضي، مستشاره الديبلوماسي عادل الجبير سفيراً في واشنطن. ولأول مرة، فالسفير السعودي لدى الحليف الأميركي ليس أميراً، مما يعني أن ضبطه سيكون أسهل.

ويندرج تعزيز نفوذ عبدالله ضمن منظور خلافته على رأس المملكة. وحرصاً منه على إضفاء طابع مؤسّسي على آليات عمل الدولة، فقد أنشأ الملك (٨٢ عاماً) في العام الماضي مجلساً للأسرة، عهد إليه

بـالـبتّ بـهـذه المسألـة الحسّاسة. ويضم المجلس ٣٠ أميراً من أبناء عبد العزيز، ستكون لهم كلمتهم، كما أنـه يسمـح بـتـخـفـيف نفوذ (السديريين)، أي الفرع الأقوى في العائلة، بزعامة سلطان ونايف وسلمان.

وبعكس فهد، الذي خلفه في العام ٢٠٠٥، يتمتع عبدالله بشعبية أكيدة. كما أنه غير (متّهم) بالولاء المبالغ للأميركيين. وقام عبدالله بجولة في مناطق المملكة بهدف تجديد العقد الإجتماعي في أعقاب العمليات الإرهابية التي قامت بها الفرع السعودي لـ(الـقـاعـدة) في الـعـامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤. ويـعـلّـق ديبلوماسي غربي بأن (شعبية الملك مضافاً إليها إهتمامه بشؤون وحاجات المجتمع السعودي تجعل موضوع سقوط الحكم السعودي أمراً بعيد الإحتمال حـالـيـاً). ولكن الإصلاحات بطيئة جداً. وما تزال المرأة السعودية محرومة من حقّها في قيادة السيارة. كما تسهر سياط (المطوّعة) على تطبيق نظام أخلاقي ينتمي إلى عصر آخر. وتنظر السلطة بعين الحذر إلى موضوع الإنفتاح السياسي: فقد اضطر مجلس بلدية الرياض للإنتظار ١٥ شهراً بعد انتخابه قبل أن يعقد إجتماعه الأول.

وبدلاً من تحقيق إنفتاح سياسي في بلد يحكمه نوع متشدّد من الإسلام، فإن (الملك يسعى لخلق ولاء وطني حول العائلة الحاكمة، بغية مواصلة تحديث السعودية)، حسب ديبلـومـاسي آخر. ولـهـذا الغرض، يبدو أن الملك شرع بعملية (مكافحة فساد) مصغّرة. فـهـو يـنـوي الحدّ من إمـتـيـازات أمراء معيّنين، عبر مركزة الإنفاقات في ميزانية الدولة.

ويـضـيـف الديبلـومـاسي نفسه: (لقد استخلص عبدالله درس عملية غسيل الأموال الهائلة التي مثّلها)عقد اليمامة(المعقود مع الإنكليز، وقام بإصلاح نظام توزيع عقود التسلّح. وما يزال الأمير سلطان مكلّفاً بالتفاوض، ولكن الملك هو الذي يوقّع العقود العسكرية إذا تجاوزت سقفاً معيّناً. وتعزيزاً للشفافية، بات إلزامياً أن تحظى عقود التسلّح بموافقة وزير المالية المقرّب من الملك، إبراهيم العسّاف. ويعلّق رجل أعمال بأن)عبدالله أثبت أنه هو الرئيس، وهو لا يقبل أن يقوم أمراء آخرون بالإستفادة من نفوذهم، مـع أنـهم مـا يزالون مقيّدين على القـائـمة المدنية لشركة أرامكو). وهذه الإشارة إلى القائمة المدنية في أرامكو هي تلميح إلى النسبة (١٠ بالمئة على الأقل) التي تذهب للعائلة الحاكمة في كل عام من مداخلي شركة النفط الوطنية السعودية.

ولكن عبدالله يرغب في وضع حدّ للتسيّب حتى في هذا النطاق. فاعتقاداً منه أن قسماً من العمولات التي نجمت عن عقود التسلّح من الغرب في نهاية الثمـانـيـنـات، قد تمّ التـنـازل عنـهـا، من جـانـب أمراء رغبوا في تحسين سمعتهم، إلى منظمات إرهابية أو إجرامية، يرغب الملك في تسليط الضوء على الشبكات المبـهـمـة التي تـتـولّـى إعـادة تـوزيـع الأمـوال القـذرة. ويعلّق الإصلاحي محمد سعيد طيّب قائلا: (ينمّ الملك عـبـدالـلـه عن رغبـتـه بتنفيذ إصلاحـات، ولكن هل سيـتـمـتّـع بـالـوقـت اللازم والمثـابرة لـلإستمرار في مواجهة كل خصوم الإصلاح؟).

وتضيف الصحيفة: تعثّرت الأمور بعد أكثر من شهر من توقيع بروتوكول تفاهم بين الأمير سلطان وزميله وزير الدفاع البريطاني لتزويد الرياض بـ٧٢ مقابلة (يوروفايتر) بقيمة ١٥.٢ مليار دولار. وكان سبب الـتـعـثـر هـو الـتـحـقـيـق البريـطـاني حـول(عقد اليمامة). وكان تم توقيع هذا العقد في العام ١٩٨٥ وبلغت قيمته ٨٥ مليار دولار تمّ تسديد معظمها في صورة شحنات نفط. وأسفر هذا العقد عن مليارات الدولارات من العمولات. وتروج معلومات بأن قسماً من هـذه العمولات (تسرّب) لصالـح تمويل شبكات إرهـابـيـة محلـيـة. ولا يرغب الملك عبدالله في (عقد يمامة) جـديـد. ومـن جـهـتـهـا، وضـعـت الـعـدالـة البريـطـانيـة، بنـاء علـى تـوصيـة من طوني بلير، حدّاً لـتحـقيـقاتـهـا حول عـقد اليـمامة. ومع ذلك، ما يزال توقيع العقد الجديد قيد الإنتظار.

وفي سياق صفقة اليمامة المثيرة للجدل، إتهم رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي رئيس الوزراء البريـطـانـي تـوني بـلير بـاعـتـمـاد سـيـاسـة مزدوجة المعايير، وذلك تعقيباً على قراره الأخير وقف تحقيق فسـاد فـي صـفـقـة بين شـركـة BAE البريطانية لـلأسـلـحـة والسـعـوديـة مـقـابـل عدم تدخله لـوقف الـتـحـقـيـق بشـأن صـفـقـة أخـرى بين الشركة ذاتـهـا وجنوب أفريقيا.

وأضاف في حديث لصحيفة الصنداي تايمز نشر في الثامن والعشرين من يناير على هـامش منتدى دافوس الاقتصادي، أن القرار أساء لسمعة بلاده، قـائـلاً إنـه سيـبـحـث هذه المسألـة مـع بلير شخصيـاً. وكشف عن أنه تلقى أخيرا طلباً من لندن لتزويدهم بـالمعلومات، مؤكداً أنه لبى طلباتهم رغم أنه يشكك بقوة في أسس هذا التحقيق.

وعبر الرئيس الجنوب أفريقي عن مخاوفه بأن تحقيقات الفساد تركز على الدول الأفريقية بدلاً من الشركات الغربية، معرباً عن حيرته من موقف بلير، متسائلاً لماذا تظهر المصالح الاستراتيجية مع دولة ولا تبرز مع دول أخرى.

ولفتت الصحيفة بسخرية من المعايير المزدوجة للسياسة البريطانية في هذا الملف، إلى أن المدعي العام البريطاني أشار إلى أن هناك عددا من القضايا التي يتم التحقيق فيها مؤخراً والتي تكشف أنشطة شركة BAE في رومانيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وجمهورية تشيكيا وشيلي.

وكانت معلومات تكشفت عن أن رئيس مكتب مكافحة الفساد البريطاني روبرت واردلي، تعرض ٧ مرات علـى الأقل للضغوط من أجل وقف تحقيقه المتعلق بقضايا الفساد بشركة BAE Systems البريطانية في صفقة اليمامة للأسلحة السعودية التي دفعت فيها رشاوى ضخمة لأفراد في العائلة المالكة السعودية، مما دفعه إلى إيقافه بالفعل.

وأضافت المعلومات أن واردلي تعرض لضغوط رئيس الوزراء توني بلير نحو ٣ مرات، كما تعرض لضغوط سفير بـريـطـانـيـا لدى الريـاض، شيرارد كووبير — كول، نحو ٣ مرات أيضاً، ومرة لضغوط شركة BAE.



لحص أبو الكلام

وكانت الحكومة البريطانية قد دعيت الى تقديم توضيحات من قبل ٣٥ حكومة أوروبية فيما يتحين الـديموقـراطيون الأميركيون الفرصة لـلانقضاض علـى هـذا الملف مـن خـلال اسـتـجـواب الكونغرس لشخصيات رفيعة في شركة BAE. وقد دخل بلير في مـواجـهـة مـع جـهـاز الاسـتـخـبـارات البريـطـاني الخارجي MI6 الذي دحض ادعـاء الحكـومـة بـأن تحقيق مكتب مكافحة الفساد في صفقة الأسلحة السعودية (اليمامة) كان يهدد الأمن القومي، لافتة إلى أن رئيس الجهاز جون سكارليت رفض التوقيع على ملف حكومي يقول أن جهاز الاستخبارات يؤيد هذا الرأي.

ويبدو ان هذا ملف التحقيق الذي يصر رئيس الـوزراء البريـطـانـي عـلـى اقـفـالـه خـوفـاً مـن تـوتـر العلاقات مع المملكة العربية السعودية التي يتورط عدد من أفراد أسرتها الحاكمة فيه، سيكون الضربة القـاضية التي تنهي حكم بلير الذي يترنح تحت سيل مـن الـفـضـائـح والمواقف السلبية التي تسببت في خسارته لأي تأييد أو شعبي.

وذكـرت مـصـادر حـكـومـيـة حـيـنـهـا أن أجـهـزة الاستخبارات البريطانية الخارجية والداخلية MI6 وMI5 لا تملك أية معلومات استخباراتية تشير إلى أن السعوديين كانوا ينوون إلحاق الضرر بالعلاقات الأمنية، وأن الأجهزة سئلت فقط إذا كان التحقيق سيضر بمصالح بريطانيا القومية، وقد أجابت بأن هذا أمر طبيعي وقد يحصل.

وقـد أبـلـغـت مصـادر وايـت هـول صـحـيـفـة (الغارديان) مطلع الشهر الجاري بأن البيان الذي عرض على اللوردات غير صحيح وإن MI6 وMI5 ليس لديهما أي معلومات استخباراتية مفادها أن السعوديين يعتزمون قطع أواصر التعاون الأمني، وأن ما حدث هو ان الأجهزة الاستخباراتية سئلت عن مجرد رأيها فيما إذا كان الأمر سوف يضر بالأمن القومي للمملكة المتحدة إذا حصلت مثل هذه الهفوة وقد أجابوا بأن ذلك أمر طبيعي.

الخليج لم يعد عربياً

واشنطن.. والأمن الأحادي

حسن الدباغ

يكشف المشهد السياسي في منطقة الخليج، بأن هذا الجزء من العالم بات الأقل أمناً، واستقراراً في العالم. وعليه فإن التحديات السياسية والامنية التي تواجه المنطقة في الوقت الراهن ستسهم في تشكيل مستقبل أمن وهوية المنطقة.

وفيما تتواصل لهجة التصعيد بين واشنطن وطهران بدعم من أطراف إقليمية ومخاوف عربية ودولية وغياب شبه تام لشعوب المنطقة في قرارات مصيرية يجري طبخها على نحو عاجل من أجل إقحام المنطقة في أتون المجهول، فإن ثمة انفراطاً في التسلسل المنطقي لأولويات الأزمة وسبل التعامل معها.

قوة الدفع الأمامي نحو الحرب تحظى بدعم غير مسبوق من السعودية التي كانت تنأى فيما مضى عن التورط في المجهول الذي قد يحمل في باطنه نتائج كارثية، ولكنها اليوم تخضع تحت تأثير عناصر ضغط جديدة يشارك فيها أشخاص تأهّلوا في واشنطن وجاءوا للقيام بأدوار تخدم مشروع الحروب الاميركية في المنطقة.

في الوقت الراهن، تواجه منطقة الخليج منظومتين من التهديدات:

ـ تهديدات خشنة: مثل الحروب، وسباق التسلح، والتوترات الطائفية، وانتشار السلاح النووي، والتدخل الأجنبي.

ـ تهديدات ناعمة: التطرف الديني، الزعزعة الثقافية، الحكم التسلطي، النمو السكاني المتزايد، شحة المصادر الطبيعية والصراعات العلنية والكامنة حول الاراضي ومصادر المياه.

وتتطلب هذه التهديدات ردود فعل من كافة الفرقاء في الخليج، من أجل الاتفاق على آليات أمن جماعي، ولكن فيما يبدو فإن اختزالاً خطيراً لمصادر التهديد وللشركاء المعنيين في هذا الموضوع ليس بين المتخاصمين فحسب، بل وبين الحلفاء، فالادارة الاميركية وقلة ضئيلة من حلفائها الاوربيين تنسّق المواقف مع قلة ضئيلة من الحلفاء الاقليميين (اسرائيل، السعودية ومصر والاردن) في إطار التحضيرات لحرب الأشرار ليس ضد إيران فحسب، وإنما لتغيير معالم المنطقة برمتها.

النزوع المتعاظم لدى دول المنطقة نحو (العسكرة) على حساب برامج التنمية الاقتصادية والصناعية باتت تخدم أهداف الاقتصاديات والسياسات الأميركية في المنطقة فيما تتسبب العسكرة في نتائج كارثية على الصعد الامنية والاقتصادية والسياسية في المنطقة.

الأمن الاقليمي هو مسؤولية جماعية، وأن تقسيم المنطقة الى معتدلين وأشرار فتح الباب على صراعات ذات طبيعة عبثية وقد تنجم عن تبديل الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة. إن إقصاء ايران، وسوريا، وتركيا من الترتيبات الامنية وخصوصاً في ضوء أزمة العراق، يمنح فرصة تجزئة الأمن لخدمة مشاريع أميركية وإسرائيلية، ولن تفلت من آثار التدهور الأمني في المنطقة الاطراف الاقليمية العربية التي تشارك بصورة مباشرة في تحضيرات الحرب.

إن إطار الامن الجماعي يحكم إستراتيجية الامن القومي الاميركي الجديدة والتي تقضي استعمال هجمات ابتدائية ضد التهديدات الحقيقية والكامنة بما يفرض التحدي الأكثر خطورة لهذا الاطار والذي كان قائماً منذ أكثر من خمسين عاماً. فهذه الاستراتجية التي أفضت الى احتلال وزعزعة العراق والتي يمكن أن تؤول الى تدخلات إضافية في عدة دول أخرى في المنطقة، تمثل أكبر تهديد للمنطقة.

إن استعمال القوة لـ (حل) مشاكل المنطقة سينتهي الى تعقيد هذه المشاكل بدرجة غير قابلة للسيطرة ويقود الى التطرف وعدم الاستقرار في المنطقة. إن المقاربة الضرورية تملي معالجة جذور المشكلة، وليس مجرد تمظهراتها، كما هو الحال في النهج الذي حكم رؤية واشنطن وحلفائها الاقليميين لملفات الأزمة في المنطقة.

في حرب الخليج سنة ١٩٩١، كانت الولايات المتحدة في موقع فريد حين نجحت في تحشيد الجهود الدولية لاضفاء شرعية على تدخلها العسكري في الخليج، بهدف تحرير الكويت من الغزو العراقي تحت قرار الامم المتحدة. لقد خدم الانجاز العسكري الاجندة الاستراتيجية عبر اتفاقيات دفاعية مع دول الخليج، والتي وضعت نهاية غير سعيدة لدور مجلس التعاون الخليجي في الأمن الاقليمي. وفي مارس ٢٠٠٣، فإن الوضع الأمني في المنطقة أصبح مختلفاً، حين قررت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا الحرب على العراق مخالفة القانون والمؤسسات الدولية، والقيام بصورة منفردة بإعلان الحرب على العراق واحتلاله.

يوشكا فيشر، وزير خارجية المانيا في الفترة ما بين ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٥ وأحد زعماء حزب الخضر، كتب مؤخراً مقالة حول ما يجري في دول الشرق الاوسط في الوقت الراهن، وقال: بأن قرار الذهاب الى الحرب ضد العراق لتحرير الكويت في العام ١٩٩١ يمثل بداية الدور الاميركي بوصفه القوة العسكرية المهيمنة والوحيدة في المنطقة. فقرار الذهاب في حرب ضد العراق للمرة الثانية، ومن ثم احتلال البلاد في مارس ٢٠٠٣ حوّلت هذه الهيمنة الى مسؤولية أميركية مباشرة عن مستقبل الشرق الاوسط.

وما لا يدعو للدهشة، فإن الولايات المتحدة ينظر اليها من قبل الكثيرين في المنطقة بوصفها (عاصية) وتعمل ضد إرادة المجتمع الدولي. وفي الحقيقة فإن (الواحدية الأميركية) قد أضعفت موقع الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية التي أصبحت هيئات مشلولة. وهناك نداء من قوى سياسية متعددة لهذه الهيئات من أجل تطوير آليات لتشجيع الاصلاح وتسوية المشكلات في المنطقة.

الرئيس السوفييتي الاسبق ميخائيل جورباتشيف كتب مقالاً في صحيفة الجارديان اللندنية في الثامن عشر من يناير الماضي، نبّه فيه الى الخطر الحقيقي للانقسام الجديد في العالم، واحتمالية اندلا ع حرب باردة جديدة. فبدون حسبان دور مجلس الأمن أو رأي الدول الأخرى بما فيها شركاء الولايات المتحدة وحلفائها، فإنها قامت بغزو العراق بنتائجه الكارثية. إن غطرسة القوة العسكرية قادت الى أزمة خطيرة، والى تناقص دور الولايات المتحدة ونفوذها.

النتيجة الاخرى للسياسات الواحدية ومحاولات ادعاء قيادة فريدة وخاصة هي أن معظم المؤسسات الدولية أصبحت غير قادرة على تحديد بصورة فاعلة التحديات العالمية للبلد الجديد ـ الأزمة البيئية ومشاكل الفقر. إن التصاعد غير المسبوق في وتيرة الارهاب الدولي وانتشار النزاعات الاثنية والدينية هي مؤشرات اضطراب لمشاكل قادمة.

إن الولايات المتحدة كعامل إقليمي مباشر، حيث أن احتلالها للعراق، يعني أنها باتت تتقاسم بصورة فاعلة الحدود مع سوريا وإيران وتركيا. وقد أصبحت عاملاً اقليمياً مباشراً ومن المحتمل أن تبقى كذلك في المستقبل المنظور. ويجادل البعض بأنه حتى لو أن الولايات المتحدة اخترقت من الناحية الاستراتيجية المنطقة وبناها، فإنها مازالت غير مدركة كيف تدير المنطقة. فهي بحاجة الى إطار استراتيجي مستقر اذا ما فكرت في أن تحظى بتأثير دائم في المنطقة.

إنها حقيقة تامة بأن الاستقرار يتحقق في حالة الانسجام في المنطقة، وهناك طريق واحد فحسب وهو الحوار حيث أن الحروب الاقليمية تقدّم دليلاً صلباً على أن الحرب لا تزيل أسباب التوتر وعدم

الاستقرار. فالحضور العسكري الكثيف في منطقة الخليج يساهم في تصعيد الوضع الأمني، وسيكون له تأثير خطير على الاوضاع الاقتصادية والسياسية. أن القوة الخارجية لن تكون وحدها قادرة على جلب الاستقرار بدون تعاون القوى الاقليمي مجتمعة.

هناك تركيز على أهمية الترتيبات الأمنية الجماعية والحاجة الى تعزيزها على المستويين الاقليمي والدولي. وهناك رأي يقول بأن الصراعات الاقليمية يطيل في عمر العنف وعدم الاستقرار في المنطقة ويمثل العوائق الرئيسية أمام الاصلاح. فالأنظمة العربية مسؤولة عن الازمات والتحديات التي تواجه المنطقة، وهي مسؤولة عن الانتشار الواسع والمستمر للفقر والتخلف.

هناك إجماع على أن الحكومات العربية مطالبة بإصلاح دساتيرها، وأنظمتها التشريعية والانتخابية، وتشكيل نظام محاسبة وشفافية. فهذه الحكومات بحاجة الى خلق آليات لإدخال الاصلاحات المرغوبة والحاجة الى مساهمة المؤسسات المحلية والدولية في العملية الاصلاحية.

في المقابل، هناك كثيرون يلقون باللوم على الغرب بشأن عديد المشاكل السياسية والاقتصادية في المنطقة. وهناك رأي يشدد على إمكانية تسوية هذه المشاكل بالتعاون مع الغرب، حيث أن لدى كل من الجانبين مصلحة في السلام والاستقرار في المنطقة.

تتوحّد القوى السياسية الناشطة حول رفض (المعايير المزدوجة) من قبل المجتمع الدولي بخصوص التعاطي مع قضايا العرب في مقابل قضايا الآخرين وبخاصة الدولة العبرية، ويشيرون الى الاحباطات التي تخلقها هذه الازدواجية بين شعوب المنطقة، مما يزرع شكوكاً عميقة حول المبادرات الاصلاحية التي تأتي من الخارج ومصداقية أولئك الذين يقترحونها.

إن الخلاف حول الاطر المفهومية لبعض القضايا المتعلقة بالأمن، وخصوصاً مفهوم الارهاب بكونه تستغل لشرعنة الاعمال العسكرية ضد الجماعات والدول. وفي الشرق الاوسط، هناك تفريق بين الارهاب والمقاومة المشروعة، وبين الاسلام والتطرف. وفي تقديرنا، فإن الادارة الاميركية ستقع في معظلة خطيرة في حال أعلنت حرباً أخرى بدون أخذ بنظر الاعتبار المعيار المعرّف للارهاب.

وفيما تجنح بعض الأطراف في الحكومة السعودية نحو خيار الحرب ضد ايران، كجزء من الالتزامات الجديدة في التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن، فإن ثمة استحقاقات مؤجلة على العائلة المالكة مواجهتها في المرحلة القادمة، ولن تكون بمنأى عن مطالب داخلية ودولية خصوصاً بعد أن استنزاف العائلة المالكة لفرص إعادة بناء الدولة على أسس وطنية، وتبني خيار الاصلاحات السياسية والاقتصادية.

تقترف العائلة المالكة خطأً قاتلاً في حال قررت السير في الخيار الاميركي الاسرائيلي لخوض حرب جديدة في المنطقة، فليس هناك صداقات دائمة، ونتذكر التصريحات الأميركية التي أعقبت سقوط بغداد، بأن العراق سيكون منطلقاً لتغييرات جوهرية في المنطقة وكانت السعودية في دائرة الاهتمام الأميركي لمهندسي التغيير في واشنطن. لن تنجو الرياض، شأنها شأن عواصم أخرى، من الموجات الارتدادية لما بعد الحرب الجديدة، بصرف النظر عن الرابح والخاسر فيها، ففي الحالتين ستخرج العائلة المالكة خاسرة، ولكنها ستتكبد خسارة فادحة على يد حليفها الاستراتيجي الذي يملك أجندة شبه معلنة للشرق الاوسط الجديد أو الكبير، والتي تتضمن إعادة تشكيل الخارطة السياسية، والتي تقوم على تقسيم الدولة على أساس إثني وقومي وديني.

الغطرسة الاميركية ترافقها غطرسة سعودية كالتي لدى رئيس مجلس الامن الوطني الامير بندر، الذي صوّره الاعلام الاميركي بأنه يملك ذكاءً سياسياً فريداً، بما جعله يتصرف على هذا الأساس في مقاربة أزمات المنطقة، وقد يسوق البلاد الى مهلكة قاصمة، فهو يتحرك بين عواصم (المعتدلين) كصانع قرار رئيسي وربما وحيد في موضوع الحرب على ايران، وقد أحدثت تحركاته زعزعة داخل العائلة المالكة، وأثار إستياء الاجنحة الأخرى التي تنظر بريبة الى ما يضطلع به من أدوار خطيرة.

السعودية ضمانة لامدادات الوقود للقوات الاميركية بالخليج

قالت مصادر تجارية بالشرق الاوسط أن السعودية زادت بشدة إنتاجها من وقود الطائرات المخصص للجيش الاميركي الذي يعزز وجوده في الخليج.

وأضافوا أن شركة النفط الحكومية أرامكو السعودية ربما جنبت ما لا يقل عن مليوني طن من وقود الطائرات يمكن استخدامها من جانب الجيش الاميركي هذا العام مقارنة مع حوالي ٢٠٠ ألف طن في ٢٠٠٦.

وقال مصدر أعتقد أن السعودية أخطرت مقدماً بزيادة النشاط العسكري الاميركي من أوائل ٢٠٠٧ ولعلها خصصت مليون الى ١.٢ مليون طن من وقود الطائرات من الممكن أن يستخدمها الجيش الاميركي في ٢٠٠٧ .

ونشرت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) في يناير الماضي مجموعة ضاربة تضم حاملة طائرات ثانية في الخليج. وقال مركز دعم الطاقة التابع لوزارة الدفاع والذي يشرف على مشتريات البنتاغون من الوقود ان تعزيز الوجود العسكري ينطوي على زيادة الطلب على الوقود. وقال باتريك جونز المتحدث باسم المركز في فرجينيا نتوقع ارسال ٢٠ ألفا الى ٢٥ ألف جندي اضافي الى الشرق الاوسط في المدى القريب ومن ثم ستكون هناك زيادة ملموسة في الطلب على الوقود. وقال ان الامدادات الاضافية من وقود الطائرات فضلا عن غيره من المشتقات النفطية ستأتي من عقود قائمة مع موردين في الشرق الاوسط.

وقال متحدث بإسم الأسطول الأميركي الخامس في البحرين أن كل طائرات البحرية تستخدم وقوداً من نوع جيه بي ـ ٥ ذو نقطة الوميض المرتفعة. وفي حين تنتج مصافي التكرير عادة وقود الطائرات المعياري من نوع أيه ـ ١ للطائرات المدنية الا أن هذا يسهل تطويره الى جيه بي ـ ٥ وقال خبير تجاري بالشرق الاوسط لا يمكنك العثور على الكثير من إمدادات وقود الطائرات الفائضة في الخليج لأن كميات كبيرة جنبتها لهم (البنتاغون) أرامكو وأدنوك وبابكو مشيراً أيضا إلى مصافي تكرير في أبوظبي والبحرين. وأضاف أنها ملزمة بإنتاج ما يسمونه جيه بي ـ ٥ وكميات الوقود العادي ستتأثر.

وأقرّت أرامكو السعودية بخفض إمداداتها من وقود الطائرات لأسواق التصدير لكنها عزت ذلك الى زيادة الطلب في السعودية. وقال متحدث بإسم أرامكو أن خفض صادرات وقود الطائرات الذي أخطرنا زبائننا به ناجم عن زيادة الطلب المحلي على المقطرات. وقالت مصادر بصناعة النفط السعودية في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أن أرامكو تعتزم خفض صادراتها من وقود الطائرات والديزل بمقدار النصف هذا العام. وعزوا الخفض أنذاك الى أعمال صيانة مكثفة كانت مزمعة لمصافي التكرير في السعودية فضلاً عن زيادة الطلب من زبائن في المنطقة بما في ذلك صعود الطلب على وقود الطائرات من المطارات في أنحاء الخليج.

وقال استشاري نفطي مطلع على أنماط المعروض في الخليج أن إمدادات أرامكو من وقود الطائرات لزبائنها من أصحاب العقود بأجل جرى خفضها الى ٢.٣ مليون طن من هذا العام مقابل ٤.٤ مليون طن في ٢٠٠٦. وأضاف أن صيانة المصافي وزيادة الطلب المحلي على وقود الطائرات مسؤولة عن أقل من نصف تراجع الصادرات مع تجنيب معظم الكمية الباقية لاستخدام الجيش الاميركي. وقال متعاملون في المنطقة أن الزيادة المتوقعة في الامدادات الى القوات الامريكية ستضاف الى كميات وقود الطائرات للاستخدام العسكري من الموردين التقليديين للولايات المتحدة مثل شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) وشركة نفط البحرين (بابكو) ومؤسسة البترول الكويتية وقطر للبترول. وقال متعاملون في وقود الطائرات أن التحرك السعودي لتحويل صادرات وقود الطائرات سيقلص على الارجح فائض المعروض في آسيا. وقال متعامل في نواتج التقطير بالشرق الاوسط آسيا الآن مغمورة بإمدادات وقود الطائرات. وقال متعامل آخر الامدادات التي كانت ستتجه الى الشرق انخفضت.

المرضون والرابحون

تحضيرات أميركية لحرب خليجية أخرى

هناك عدد من المؤشرات تفيد بأن الحرب على ايران باتت وشيكة، وهي ذات المؤشرات القابلة للاستعمال متعدد الاغراض، بما في ذلك تشكيل قوة ضغط إقليمية ودولية لكسر الارادة السياسية الايرانية.

أولاً: تعتبر هذه السنة الحاسمة في إدارة الرئيس الاميركي بوش من أجل القيام بعمل ما في المنطقة، حيث سيتم تكريس العام القادم للحملات الانتخابية الرئاسية والتي تتطلب تجميعاً لحصاد السنوات الماضية، بما لا يدع فرصة للمغامرات الخطيرة التي قد تهلك الحرث والنسل في المنطقة وفي العالم بأسره وقد تهدد الوجود الاميركي في المنطقة والعالم بأسره. وبخلاف ما نقلته صحيفة الجارديان في العاشر من فبراير بأن واشنطن تعتزم القيام بعمل عسكري في العام القادم، فإن صنّاع السياسة في إدارة بوش يصرّون على أن الفسحة الزمنية المتاحة للقيام بعمل عسكري ضد إيران لا يحتمل تأجيله الى العام القادم حيث يصعب التنبوء بتداعيات والأمد الزمني الذي قد تستغرقه الحرب، الأمر الذي يتطلب وقتاً إحتياطياً لتفادي أية تداعيات سياسية على الحزب الجمهوري في العام المقبل، وأن توريط الحزب الديمقراطي في تحمّل مسؤولية الاستمرار لن يكون مضموناً، خصوصاً مع نوايا الحزب بجدولة انسحاب القوات الأميركية من العراق حال نجاحه في انتخابات العام القادم.

ثانياً: الزيارات المنظمة التي يقوم بها السفراء الاميركيون في دول الخليج وخصوصاً السعودية والبحرين والكويت لرجال الدين والشخصيات الشيعية. وقد ذكر بعض أولئك الذي دعوا من قبل السفراء الاميركيين بأن السؤال المركزي الذي كانوا يثيرونه يدور حول ردود فعل الشيعة في حال إعلان الولايات المتحدة الحرب على ايران. وبالرغم من أن المسؤولين في دول الخليج يوجهون انتقادات مبطنة لسلوك السفراء الاميركيين لتجاوزهم حدود المهام الدبلوماسية الموكلة اليهم، فإن ذلك السلوك يعكس أجندة الحرب الموجّهة أميركياً.

وقد علمت (الحجاز) أن القنصل الاميركي في الظهران شرقي المملكة قام بجولة على المناطق الشيعية على خلفية التعرف على طبيعة الطقوس الدينية التي تجري خلال أيام عاشوراء لدى الشيعة، وقد طرح أسئلة صريحة عن موقف الشيعة من الاختلاف مع ايران، وسألهم إن كان سيتخذون موقفاً متطابقاً مع موقف الحكومة في حال اندلاع حرب ضد ايران، وكان الجواب بأن الشيعة سيقفون مع ايران لا لأنها شيعية بل لأنها ستكون مظلومة، وقال رجل دين شيعي بأن (ما تعلمناه من الامام الحسين أن نقف مع المظلوم بغض النظر عن دينه او مذهبه)، وقال بأننا لسنا ملزمين بموقف الدولة في هذه القضية، وهو ما حدث أيضاً في لبنان حيث تبنى رجال الدين الشيعة في المنطقة الشرقية موقفاً معارضاً لموقف الحكومة التي وصفت اختطاف حزب الله لجنديين اسرائيليين بالمغامرة. ونقلت بعض المصادر بأن الصحافيين الاجانب سمعوا جواباً مماثلاً.

ثالثاً: التنامي المتزايد للنبرة الطائفية في المنطقة والتي تستهدف بدرجة أساسية عزل إيران في العالم الاسلامي قبل بدء الهجمات. ويمكن إرجاع بدء التدابير المذهبية الاميركية ضد ايران كجزء من تحضير مناخ الحرب، الى:

١ ـ إتهام ايران بتفجيرات الخبر عام ١٩٩٦. ٢ ـ الهجوم على المكتب الايراني في اربيل ٣ ـ قتل الايرانيين في العراق، واختطاف الدبلوماسيين الايرانيين المتكرر خلال شهري يناير وفبراير ٤ ـ التأجيج الطائفي بطريقة غير مسبوقة، بتحريض أميركي.

نشير الى أن الطائفية تستعمل الآن من قبل لاعبين سياسيين في داخل وخارج الشرق الاوسط، وقد تم تفجيرها بصورة مفاجئة. ونلفت هنا الى أن هذا التأجيج يتطابق مع الرؤية الاسرائيلية، حيث تقدّم الصراع الدائر في المنطقة على أنه جزء من صراع الحضارات (الخليج، العراق، ايران، لبنان)!. وبالتالي فإن مواجهة المحور الشيعي يملي على اسرائيل الانضمام الى المعتدلين العرب لاستعمال القوة. الرؤية الاسرائيلية تقوم على تقسيم الشرق الاوسط الى محورين: المعتدلين العرب والاشرار العرب، والشيعة والسنة.

لاشك أن الاسرائيليين يرغبون في رؤية تفكيك البنية الجيوبوليتيكية لدول الشرق الاوسط وخصوصاً المحيطة بها والقريبة منها، ولذلك فإنهم يرغبون في أن تغادر القوات الاميركية العراق، وأن تترك للعراقيين مهمة تسوية مشكلتهم بأنفسهم عن طريق (البلقنة) أي التقسيم. وفي السياق نفسه، فإن الاسرائيليين يقوموا بتمرير معلومات خاطئة من أجل تضخيم الخوف من ايران لجهة دفع الاميركيين للقيام بعمل عسكري. وقد تقع الحكومات العربية ضحية لعملية تضليل كهذه، بالرغم من أن هذه الحكومات قد تملك معلومات تؤكد بأن أي عمل عسكري سيكون (كارثة) كما وصفها مدير وكالة الطاقة الذرية محمد البرادعي.

هناك بلا شك خوف مشروع بأن الفشل في العراق سيؤدي الى انتقال العنف الى المنطقة وبإمكان المرء تخيّل ماذا سيحدث لو أن عملاً عسكرياً فاشلاً حصل ضد ايران فإن دائرة العنف والاضطراب ستتسع لتشمل المنطقة الواقعة بين أفغانستان وصولاً الى الخليج. ولا ننسى بأن دول الخليج هزيلة البنية ولا تتحمل حرباً كبيراً قد تؤدي الى تفكيكها.

خطأ الحسابات المتبادل

إن نفوذ إيران في الشؤون العراقية غير قابل للانكار، ولكن السؤال هنا ما هو حدود هذا النفوذ ومسؤوليته عن تدهور الوضع الأمني، سيما وأن هذا الوضع بقي على حاله منذ سقوط بغداد في التاسع من أبريل ٢٠٠٣، وبالتالي فإن التركيز حالياً على النفوذ الايراني لا علاقة له بالتدهور الأمني، وانما يندرج في سياق التوظيف السياسي الاميركي للمشكلة مع الملف النووي الايراني، وهو توظيف يخدم مخاوف السعودية التي نأت خائبة عن العراق منذ سقوط بغداد وشعرت بأنها لم تحصل على حصة في الكعكعة العراقية!!

وفيما يرتبط بالوضع الأمني والعوامل المتسببة في تدهوره، فإن المسؤولين العراقيين تحدثوا في مناسبات عدة الى دور المقاتلين العرب. وذكر رئيس الوزراء العراقي السابق ابراهيم الجعفري خلال زيارته الى لندن العام الماضي بأنه تحدث مع القيادة السعودية وخصوصاً الملك عبد الله والامير نايف عن تورّط جماعات سلفية سعودية في دوامة العنف داخل العراق. في المقابل، سئل عضو برلماني عراقي في يوليو من العام الماضي عن طبيعة النفوذ الايراني في العراق فقال إنه نفوذ مالي واستخباراتي، وهي مهمة تقوم بها دول الجوار العراقي وعلى وجه التحديد السعودية والامارات ومصر والاردن.

في حال نشوب حرب ضد إيران، سيكون هناك نوعان من التداعيات:

على المدى القصير: ستخلق نتائج الحرب فوضى سياسية عارمة، وتصدّعات في البنى السياسية والامنية والاجتماعية وقد تمهّد الى إحداث انقسامات بالغة الخطورة في الدول، وربما تقود الى اضمحلال عدد من الدول وتقسيمها الى اجزاء وهو ما ترغب الدولة العبرية في رؤيته من أجل ضمان

أمنـهـا واستقرارهـا من خـلال قيـام كيـانـات هشّة وهزيلة تعتمد على الخارج بصورة شبه كاملة.

على المدى البعيد: زيادة وتيرة التطرف الثقافي والديني كرد فعل على ضياع الكرامة والهوية، بما يجعل المنطقة برمتها مسرحاً لظواهر عنفية ذات طابع إثني وطائفي، وربما تقود الى اندلاع حروب داخلية طويلة المدى، تهدد فرص الوحدة القومية والدينية.

وستترك تداعيات الحرب أثرها على العلاقات الدولية، سواء بين أوروبا والولايات المتحدة وبين الأخيرة وروسيـا والصين والـدول الاقـليـمـيـة حيث سيـكـون صراع المصـالـح عـلـى أشدّه بما يـطيـح بالمعادلات الاقليمية والدولية.

وستفتح الحرب أفق الراديكالية بين مجموعات جـديـدة ستـشـعـر بـأنـهـا مـهددة من قبل الولايـات المتحدة وحلفائها على المستويين الاقليمي والدولي. فحين يأتي الحديث عن السلام والحرب، فإن الشعوب تـتـصـرف بـصـورة مختلفة. فـالمعلومـات الـتـي يـتـم الحصول عليها قبل الحرب لا تساعد بالضرورة على فهم أفضل لمسار الحرب حين تندلع، حيث سيتغير المنـاخ الـسـيـاسـي والمزاج الـشـعـبـي بـصـورة دراماتيكية، وعليـه فـإن الـوضـع الـنـفسي سيـتـغير بالضرورة.

إن خطأ الحسابات، وانعدام الثقة، والهواجس المتبـادلـة تـعتبر ميزات رئيسيـة لـلـعـلاقـة بين دول الخليج كافة والولايات المتحدة. وهذه الميزات قد تشكل أساس المصالحة حيث أن الأمل والثقة بالذات قد تقدح أحياناً شرارة الحروب.

لا شك أن الولايات المتحدة تأمل في تحقيق أجندتها في العراق والمنطقة بصورة عامة، بدون اعـتـبـار لـردود الـفـعـل، والمصـالـح والمخـاوف لدى شعوب وحكومات الخليج.

تـنـظـر شـعـوب الخـلـيـج الى الـولايـات المتـحـدة والـغـرب عـمـومـاً بوصـفـهـا قـوى استـعـمـاريـة، إنـهـم يـدركـون صـورة الـغـرب الـعسـكـري فـيـمـا تـتـلاشـى الجوانب الحضارية والديمقراطية. وما نلحظه حالياً، أن سلوك الولايات المتحدة في المنطقة لم يحدث أدنى تغيير في مشاعر ومواقف شعوب المنطقة تجاه أميركا، بل على العكس أصبح الشعور الخصامي لدى سكان المملكة أكبر.

إن مشروع الدمقرطة قد توقف لأسباب معلومة. وأن تبني إدارة بوش لمواقف مناهضة للديمقراطية أقـنـعـت شـعـوب الخـلـيـج بـان الـنـفـط قد انـتـصـر عـلـى الـديـمـقـراطـيـة. وأن الاخيرة بـاتـت تـسـتـعـمـل كسـلاح تـخـوّف بـه الادارة الاميركيـة حـلـفـائـهـا في الشرق الاوسط، بنفس الطريقة التي يخوّف بها حكومات الشرق الاوسط عـن طـريـق إشـهـار سـلاح الـتـطـرف الديني. فالديمقراطية مختطفة من قبل الحكومات الغربية كما أن الاسلام مختطف من قبل الحكومات الشرق أوسطية.

القوات العسكرية الاميركية في الخليج منشغلة في الدفاع عن المصالح الاميركية الحيوية وليس لـتـطـبـيـق قـرارات مجلس الامن المتـعـلـقـة بـالـعـراق. وبصورة عامة، فإن هذه القوات لا تساعد على حفظ الاستقرار الاقليمي عن طريق مساعدة دول المنطقة على التوصل الى ترتيبات جماعية.

سلوك الحكومة الاميركية في العراق والمنطقة بصورة عامة يثير سخط ليس إيران فحسب ولكن دول الخلـيـج كـافـة. فـالـولايـات المتـحـدة الـفـاقـدة للشعبية والمصداقية قد تشجّع بسلوكها العصياني التطرف في الخليج، والذي يقود الى أشكال جديدة من العنف. باختصار، أن حكومة الولايات المتحدة ستخلق خصوماً جدد، كانوا فيما مضى على الحياد. في المقابل، قد تلعب إيران دوراً تدميرياً على أساس ذريعة أن دول الخليج متورطة فيما تعتبره طهران مؤامرة أميركية ضد المصالح الايرانية.

في تـقـديـرنـا، هـنـاك حـاجـة شديـدة الالحـاح بـالنسبة لصنّاع السياسة الاميركيين للقيام بتحوّل حـاد في الاستراتـيـجـيـة الاحـاديـة الاميركيـة في المنـطـقـة مـن أجـل إحـلال الـسـلام والـتـغـيـير الاستراتيجي. في مقالته الموسومة (لعنة الاحادية) يـرى يـوشـكـا فـيـشـر بـأنـه (بدون تحوّل أساسي في الـوعـي الـسـيـاسـي الاميركـي، فـإن فـقـدان الـذاكـرة الاحـاديـة لسياسة الخارجية الاميركية سيكون له تـداعـيـات بـعـيـدة المدى، وستترك فـراغـاً هـائـلاً في الـنـظـام الـعـالمي. فـلـيس هـنـاك أمـة ـ لا الصين ولا أوروبا أو الهند أو روسيا ـ لديها السلطة والاحساس بالمهمة كيما تحل مكان أميركا. فأميركا وحدها كانت ومازالت قادرة على صهر الواقعية في المثالية والمصلحة الذاتية والاخلاق في سياستها الخارجية.

ويـبـقـى أن تـقـوم الـولايـات المتحدة بتطبيق سيـاسـة خـارجـيـة تنظر الى الحرية والديمقراطية كمهمة لها. فهناك حاجة الى وعي، وعودة جازمة للسياسة الخارجية الاميركية نحو التعددية. إن هذا التحول الذهني ، هو في واقع الأمر، جوهري اذا ما أريد تحسين الظروف، لأن الوضع في العراق يمثل، فوق كل ذلك، هو هزيمة للتوجّه الاحادي الاميركي.

واذا كانت الولايات المتحدة على وشك التورّط في حرب أخرى، فإنها ستفعل ذلك ضد إرادة دول وشعوب الخليج. ففي بيان مشترك صادر في السابع عشر من يناير الماضي، شدّد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والاردن على مبدأ القانون الدولي وشرعة الامم المتحدة. وهذا يستبطن رفضاً ضمنياً لانتهاكات الولايات المتحدة لسلطة الأمم المتحدة. وهذا واضح بجلاء في اتفاقهم على أن السلام والأمن في الشرق الاوسط بما في ذلك منطقة الخليج بالغا الخطورة على صحة الاقتصاد العالمي والاستقرار الدولي، وأن زعزعتهما سيهدد المصالح الحيوية القومية لكل الاطراف، وهذا يقضي تعاوناً دائماً وجميعاً ضد التهديدات المشتركة. كما أكّد بـيـان وزراء الخارجيـة عـلـى أن الخلافات بين الدول يجب أن تسوّى سلمياً وفق المعايير الدولية، وأن الـعـلاقـات بين الـبـلـدان يـجب أن تـقـوم عـلـى الاحترام المتبـادل للسيـادة والوحدة الترابيـة لكل الـدول، عـلـى أسـاس مـبـدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

هذا يعني باختصار أن إيران جزء من المنطقة، وأن الولايات المتحدة قادرة من وجهة براغماتية عـلـى ضـم ايـران لـلـتـرتـيـبـات الامـنـيـة في الـعـراق والمنطقة بصورة عامة. إن الخصام الستي الشيعي يجب أن يحل بالتنسيق بين دول المنطقة وعليها العمل معاً لوضع حد لاهراق الدم الستي الشيعي في العراق بدلاً من إعلانات الدعم لهذا الطرف أو ذاك. وبوجه خاص، فإن على ايران والسعودية تفادي أي عـمـل يـصبّ الـزيـت عـلـى الحرب الاهـلـيـة المذهـبـيـة القـائـمـة في العـراق وعلـيـهـمـا استـعـمـال موقـعـهـمـا الاقليمي للدفع معاً لقيادة العراق نحو السلام.

عـلـى إيـران أن تـتـفـاهـم مـع الامـارات الـعـربـيـة المتحدة للتفاوض بصورة جديدة من أجل تسوية الخلاف حـول الجزر الـثـلاث (طـنب الـكـبرى، وطـنب الصغرى، وأبو موسى). ثمة تصريحات إيرانية تصدر في مناسبات متفرقة تبعث على التفاؤل بخصوص حلحلة هذه القضية، ويجب على إيران أن تتبع هذه الـتـصـريـحـات بعمل صلب. في المقـابل، يـجب عـلـى الولايات المتحدة وحلفائها العرب الاعتراف بالألم الذي سبّبوه لايران في الحياة الانسانية وعاطفياً، بسبب دعم بعض البلدان العربية لحرب صدام حسين الثماني سنوات بتحريض أميركي ضد إيران، ويجب تقديم تطمينات لايران حول العلاقة المستقبلية مع الولايات المتحدة ودول الخليج.

زيارة وزيرة الخارجية الاميركية رايس ونائب الرئيس الاميركي ديك تشيني الى المنطقة تستهدف توريط الدول العربية في العمل العسكري الاميركي ضد إيران. وسيـكـون لـذلك تـأثير سلبي على هذه المهـمـة، فـبـإمـكـان دول الخلـيـج رفض الحرب عـن طـريـق عدم الـسـمـاح بـاستـعـمـال أراضـيـهـا من قبل القوات الاميركية في هجومها ضد إيران.

هـنـاك نـتـاجـان نـاشـئـان عن الدور الاميركي كسلـطـة نـهـائـيـة في الشرق الاوسط. وفـيـمـا تـنـجـح الولايات المتحدة في استعمال القوة العسكرية فإنها قـد تـخـلـق شرق أوسط ديمقراطيـاً جديداً. ولكن في حـال، بـالـرغـم من قـوتـهـا العسكرية، فشلت فـإنـهـا ستخلق فراغ سلطة وتزعزع الاستقرار في المنطقة. إن السيناريو الثاني، الذي كان ينظر اليه بوصفه ممكناً في البداية قد أصبح الآن واقعاً في العراق.

فـالـهـدف مـن الحرب في الـعـراق قد انتقل من مهمة الدمقرطة الى مهمة احلال الاستقرار الأمني، بـعـد ارتـفـاع أعـداد الضـحـايـا والـتـكـالـيـف. وبدلاً من تصحيح علاقات السلطة في المنطقة، فإن الهدف الآن هو ببساطة المحافظة على الوضع القائم.

الـسـيـاسـة الشرق أوسطيـة الجديدة سـتـتـركـز بـصـورة أسـاسـيـة عـلـى أربـع جـوانب: الاول، تقديم عرض شامل لسوريا لفصلها عن التحالف مع ايران وتسوية المشاكل القائمة بين الغرب وسوريا. الثاني: عرض آخر لايران بإجراء مباحثات مباشرة حول أفق تطبيع شامل للعلاقات، الثالث: مبادرة واقعية وحـاسـمـة لـتـسـويـة الـصـراع الـعـربـي الاسرائيلي، والرابع: هندسة الامن الاقليمي الذي يتمركز على إحلال الاستقرار في العراق وافغانستان.

تفاهمات الرياض وطهران حول لبنان

تمرير الوقت أم احتواء الأزمة

يحي المفتي

بعد يوم واحد من الاضراب العام الذي أعلنت عنه المعارضة اللبنانية في الثالث والعشرين من يناير الماضي، برزت حقيقة جديدة لم تكن الأطراف الداخلية والخارجية مستوعبة لأبعادها، فقد تمكّنت المعارضة من إحداث شلل تام للدولة، وكان سقوط الحكومة قاب قوسين أو أدنى بما دفع فريق السلطة الى القيام بتدبير استثنائي يحول دون إنهيار السلطة بالكامل، حيث لجأ بعض المناصرين الى إقحام السلاح في التجاذب الداخلي، وقاموا بفرض حصار على طلبة جامعة بيروت العربية على طريق مطار بيروت الدولي، ثم اطلاق النار على عدد منهم، ما أسفر عن سقوط ثلاثة من الطلبة المصنّفين على المعارضة.

لا شك أن إنزال السلاح قد أحرج المعارضة التي تعهّدت بإجهاض أية محاولات الاستدراج للحرب الاهلية، ولكنه في الوقت نفسه أوصل لبنان الى نقطة إنسداد سياسي خطير، ما دفع بالسعودية الى التحرّك العاجل درءً لخسارة محققة لفريقها اللبناني الذي لم يعد قادراً على وقف إيقاع الاحتجاج السياسي المتصاعد. أوكلت العائلة المالكة الأمير بندر، رئيس مجلس الأمن الوطني، الضالع حتى النخاع في الملف اللبناني، الذي قام بجولة مكثّفة بين عواصم إقليمية ودولية بدأت بطهران ووصلت الى موسكو وواشنطن وباريس. وبالرغم من أن بندر بات معروفاً لكل اللبنانيين، كما للايرانيين والسوريين والروس، بأنه طرف غير محايد، وأنه ذو سمات سياسية أميركية، الا أن دوره يبقى مهماً. فحين ذهب الى طهران، كان يدرك الايرانيون بأنه جاء حاملاً رسالة مزدوجة سعودية ـ أميركية، فهو الوحيد بين أمراء العائلة المالكة الذي بإمكانه أن يتحدث كممثل أميركي وسعودي في آن واحد.

وصل بندر الى طهران بعد أن بلغ الوضع اللبناني درجة سخونة عالية، وقد يصل الى نقطة الغليان ثم الانفجار، وهو ما لا تريده السعودية، لأنها بالتأكيد ستخرج كما فريقها في السلطة خاسرة، لأن ذيول الأزمة في لبنان ستتمدد لتطال أماكن أخرى، والسعودية من بينها، التي تشحن حالياً المناخ العربي والاسلامي بلغة خصامية مذهبية، خصوصاً وأنها باتت تدرك خطورة هذا الشحن كون ارتداداته ستأتي من مصادر عدة هذه المرة، وسيترك تأثيراته على الداخل، فالعراق ولبنان واخيراً إيران، باتت ساحات مكلومة بفعل الخطاب الطائفي السعودي الذي حظي برعاية أميركية، وأن ما ينشأ عن ذلك الخطاب من تداعيات سيصيب الجزء الحيوي من الدولة السعودية.

ايران هي الأخرى، تجد نفسها محاطة بطوق عربي على وقع الشحن الطائفي والقومي، بما يضعها أمام تحديات أزمة خطيرة خصوصاً مع استرسال واشنطن في البحث عن رزمة ذرائع لشرعنة حربها على ايران، وبالتالي فطهران تحاول تبديد الاحتقان السياسي والمذهبي في المنطقة، الأمر الذي جعل اللقاء بين الجانبين السعودي والايراني ممكناً بل وضرورياً، من أجل مصلحة الطرفين. المشكلة تبقى دائماً أن الأمير بندر الذي يقدّم نفسه على أنه مفوّض أميركي مطلق الصلاحية لا يبدو كذلك حين يتعلق الأمر بإيران، فواشنطن تهمس في أذن الامير بندر بأن التفاوض مع ايران حول لبنان هو ورقة أميركية لا يجوز التفريط فيها، أو استعمالها لأغراض متعددة، وهو ما دفعه الى الانتقال سريعاً من طهران الى واشنطن لاطلاع الجانب الاميركي على طبيعة المشاورات التي جرت مع الجانب الايراني حول الملف اللبناني، وليست باريس بمنأى عنه التي مازالت ترى في لبنان جزءً من مجال نفوذها التاريخي الحيوي.

بندر سمع كلاماً من الاميركيين بأن لبنان جزء من المقايضة مع طهران، ولكن ليس على حساب الخلاف حول الملف النووي الذي تنفرد واشنطن به بعيداً عن كل حلفائها الاقليميين والاوربيين الذين لم يخفوا قلقهم من الاحادية الاميركية الكارثية.

في ضوء هذا التباين، لا ترغب السعودية أن تخسر كل شيء حين تقرر واشنطن تفجير الأزمة مع طهران، ولذلك فإن الامير بندر لم يحصل على غطاء أميركي بشأن التفاهم مع طهران بخصوص الملف اللبناني، ولذلك مالبث أن تبدّلت اللهجة السعودية حيال المقترحات التي كانت موضع تداول مع طهران حول تشكيل حكومة وحدة وطنية والمحكمة الدولية، ما عكسه أيضاً لاحقاً هجوم رئيس تيار المستقبل سعد الحريري على رئيس مجلس النواب نبيه بري، وتحميله مسؤولية تعطيل إقرار المحكمة الدولية، ثم قيام رئيس الحكومة فؤاد السنيورة وبصورة منفردة ببعث رسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يحثه فيها على الاسراع بإقرار المحكمة الدولية وإن تطلب إدراجها تحت البند السابع، وهو ما زاد في توتير الوضع الداخلي.

عربياً، كانت زيارة الامين العام للجامعة العربية عمرو موسى الى دمشق في الثاني عشر من فبراير محاولة للحصول على المزيد من الضمانات من أجل دعم مبادرة الجامعة العربية، التي يدرك أمينها العام بأن العامل الاميركي يلعب على الضد من نجاحها، ولذلك فهو يسعى الى تحشيد أكبر دعم عربي من أجل كسر الاحتكار الاميركي لقرار فريق السلطة في لبنان، أو إنقاذه من قبضة الاطراف الدولية التي تتحكم في إيقاعه السياسي.

السعودية التي تراهن على نجاح (لقاء مكة) الفلسطيني تتطلع الى تكرار اللقاء المكي لبنانياً، على الأقل من أجل تمرير مبادرة السلام المنتظر إعلانها في القمة العربية المزمع عقدها في الرياض الشهر القادم.

الاتصالات السعودية الايرانية تواصلت، وقد يكون الملف اللبناني مدخلاً لمزيد من الاتصالات إذا ما أراد الطرفان سحب فتيل الأزمة في المنطقة. لقاءات السفير السعودي عبد العزيز خوجة ونظيره الايراني محمد شيباني يأتي في سياق إبقاء حالة التواصل بخصوص الملف اللبناني، بالرغم من وجود أطراف في فريق الرابع عشر من آذار (وليد جنبلاط وسمير جعجع بدرجة أساسية) تتخوّف من هذا التواصل في غياب العامل الاميركي أو الفرنسي الذي ترى فيه هذه الأطراف عضداً لها، بل هي تعوّل على المواجهة المرتقبة بين طهران وواشنطن من أجل جني ثمارها لبنانياً واقليمياً.

التطوّر الايجابي الوحيد كان في العاشر من فبراير حيث بادر سعد الحريري بالاتصال برئيس مجلس النواب نبيه بري قبل اربعة أيام من الذكرى السنوية لاغتيال والده الرئيس رفيق الحريري، والذي يأتي في سياق تهدئة الوضع الداخلي اللبناني وسط أنباء عن توصل الجهود السعودية الايرانية الى إتفاق أولي يعطي للمعارضة الثلث الضامن اضافة الى اصدار قانون جديد للانتخابات النيابية، ويعطي لفريق السلطة اقرار المحكمة الدولية. ولكن السؤال: هل هو اتفاق مبدئي أم صوري كجزء من عملية تقطيع الوقت على الطريقة اللبنانية؟

المدارس السعودية تشيع الكراهية الدينية

كتبت كارولين ديفيز وجرايم باتون في السادس من فبراير مقالاً في صحيفة الدايلي تلغراف حول المدارس الاسلامية المموّلة سعودياً في لندن والتي تواجه تهمة تسميم عقول الطلبة الذين تبلغ أعمارهم الخمس سنوات بمنهج الكراهية.

كولين كوك، ٥٧ عاماً، يرى ، بحسب الصحيفة أن الكتب المدرسة التي يتم استخدامها من قبل الاطفال في أكاديمية الملك فهد في منطقة أكتون، غرب لندن، تصف اليهود بأنهم قردة (ممسوخين) والنصارى بأنهم (خنازير).

فقد استمع متحوّل للاسلام وأب لثلاثة أطفال، البعض يقول بأنهم أرادوا (قتل الاميركيين)، ويباركون الحادي عشر من سبتمبر، ويمجّدون أسامة بن لدن بوصفه (بطلاً).

كوك، الذي كان يدرّس اللغة الانلجيزية في أكاديمية الملك فهد مدة ١٨ عاماً، قد تم فصله من وظيفته في ديسمبر الماضي بزعم سوء إدارته لما يرتبط بإجراء الاختبارات.

في أوراق القضاء التي قدّمت لمحكمة توظيف واتفورد، يقول كوك بأن الأكاديمية تستعمل مناهج دراسية مقرّة من قبل وزارة التعليم السعودية، والتي تدرّس الكراهية الدينية.

وتصف الكتب المدرسية، التي يتم تدريسها حالياً، اليهود بالقرود والمسيحيين بالخنازير، حسب إفادته في الوثائق التي قدّمها. ويُسئل الطلبة، حسب إفادته، بـ (ذكر بعض خصائص مسخ اليهود) ويسئل الطلبة في الصف الاول بـ (إعطاء أمثلة عن الاديان الباطلة، مثل اليهودية والمسيحية وعبدة الاصنام وغيرهم).

ويزعم كوك بأنه حين تقدّم بشكوى الى المسؤولين في الاكاديمية حول محتوى المناهج وتسائل ما اذا كانت متطابقة مع القوانين البريطانية، تم إبلاغه بأن (هذه ليس إنجلترا. إنها السعودية).

لقد تم إنشاء الاكاديمية في الأصل من أجل أبناء الدبلوماسيين السعوديين في لندن، وهي الآن تغذي أبناء المسلمين البريطانيين وتخصص نصف الدروس للتعليم الديني التي تدرّس في الغالب كافة الفصول باللغة العربية.

وقد سلّطت مجموعة فريدوم هاوس الحقوقية الاميركية على بعض الكتب المدرسية المناهضة للغرب والسامية في تقريرها الصادر العام ٢٠٠٦ والتي وصفت (مناهج الكراهية السعودية) ونقلت عن أحد الكتب التي توجّه الطلبة لاعلان الجهاد ضد (الكفار) من أجل (نشر العقيدة).



التعليم السعودي: ولاء لآل سعود وشتم بقية المسلمين!

لقد أقرّت الحكومة السعودية في وقت ما أن بعض الكتب المدرسية غير مبررة ولكنها أنكرت بأنها تستعمل خارج السعودية. الاكاديمية السعودية في بون، التي تحمل نفس الاسم، قد تم إدراجها من قبل جهاز المخابرات الالمانية كونها مكاناً لتجمع المتطرفين.

يقول السيد كوك أن الاكاديمية كانت تسير بصورة جيدة للغاية حتى وقت مغادرة غالبية المدرّسين البريطانيين العام ٢٠٠٥، ويفيد كان هناك توجه نحو (الاجندة السعودية). ويضيف (من الواضح أنها تقسيمية. فالغالبية العظمى من المسلمين، بمن فيهم أنا شخصياً، ملتزمون بالقانون، ومتسامحون مع الآخرين ومسالمون).

وقد رفضت الاكاديمية التعليق، ولكن المديرة الجديدة النسائية، الدكتور سميه اليوسف، أبلغت ديلي تلجراف في يناير الماضي بأن الأكاديمية ألغت المنهج السعودي عقب شكاوى من الأهالي بأن هذا المنهج أخفق في تأهيل أبنائهم للحياة في المملكة المتحدة.

هذه الخطوة جاءت عقب تحقيقات في سنة ٢٠٠٤ والتي وجدت بأن الاكاديمية تدرّس الابناء البريطانيين الاسلام (الاصولي) وتوفّر للطالبات تعليماً دونياً، وقد نفت الأكاديمية كون الطلبة يخضعون للتعليم المتشدد.

تقرير من قبل أوفستد (لمّند) وهي منظمة لمراقبة التعليم، الصادر في مارس العام الماضي دعمت المدرسة لتقديمها تعليماً متوازناً للطلبة وفرصاً لتطوير إمكانياتهم الذهنية ومهاراتهم.

شروط الاصلاح السياسي وأعمدته

- **الليبرلة:** وتملي وضع حد لسيطرة الدولة على الصحافة، والنوادي الادبية، والجميعات الخيرية، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات النسائية، والنوادي الثقافية، والمنظمات الحقيقية، والاتحادات العمالية.
- **تغيير شكل النظام السياسي:** أي تحويل نظام الحكم من ملكية مطلقة الى حكومة تمثيلية شراكية. ويجب أن يبدأ ذلك بإحداث تغييرات جوهرية في النظام الاساسي ويمتد الى وظائف كل من مجلسي الشورى والمناطق.

الاصلاحات السياسية في المملكة يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار الحقائق والميزات التالية:

- **التعددية:** فالمجتمع القائم في المملكة تعددي، حيث الاختلافات المناطقية والمذهبية والاجتماعية لم يتم الاعتراف بها من قبل الدولة.

وهذه الحقيقة يجب أن تنعكس في مؤسسات الدولة وتشريعاتها.

- **الشراكة السياسية/ التمثيل:** يمكن القول بأن النظام السياسي السعودي بدائي، ومغلق وغير استيعابي. ويعتمد بصورة متزايدة على الولاء والروابط العائلية أكثر من اعتماده على الكفاءة والجدارة والأهلية. إن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من ٦٠ الى ١٢٠ عضواً لم يغير من النظرة العامة حول طبيعة عمل المجلس وكونه مؤسسة لم تضطلع بدورها التشريعي حتى الآن، أو المشاركة الحقيقية في عملية صناعة القرار.
- **اللامركزية:** أي نقل جزء من سلطة الحكومة المركزية الى الادارات المحلية في المناطق الأخرى، وهو قرار يكتسب أهمية بالغة لجهة مواجهة خطر تركيز السلطة، والفساد، والنخر السياسي.

في عهد الخيخة عبدالله

سرقة شوارع جدّة تتواصل!

وصلت السعودية الى الدرك الأسفل في الفساد والفلتان.

نشهد ذلك في تصاعد الجرائم وخوف الناس على أنفسهم وأملاكهم وأعراضهم من القتل والنهب والإختطاف لهم ولأبنائهم.

ونشهده من خلال تزايد عدد الأحياء في جدّة والرياض وغيرهما التي صارت (مغلقة) على روّاد الرذيلة والخارجين عن سلطة الدولة، فلا يدفعون فواتير ماء أو كهرباء أو غير ذلك، ولا تستطيع في بعض الأحيان أن تصل اليها حتى قوى الشرطة، وغالباً ما يستعان بكتيبة من الحرس الوطني لكي تتعامل مع تلك الأحياء التي تنتشر فيها المخدرات والدعارة وكل شيء يخطر على البال.

كما نشهده من خلال هدر المال العام على الأمراء وزبانيتهم، والإستيلاء على شحنات نفط تباع لهذا الأمير أو تلك الأميرة، ومصادرة الأملاك العامة من حدائق وأراضٍ بمساحات شاسعة تصل الى آلاف الكيلومترات المربعة، فضلاً عن مصادرة البر والبحر، حيث يجري دفن مساحات هائلة منه وتحويلها الى أراض يملكها الأمراء. وزاد الطين بلّة أن الأمراء أيّاهم صادروا بيوتاً وأراض للمواطنين خاصة في مكة، وحولوا تراثاً معمارياً عمره مئات السنين الى فنادق وشركات استثمار، وفرض عديد من الأمراء أنفسهم على ملاك الشركات فصاروا مساهمين رئيسيين فيها بلا مقابل، فضلاً عن الإستحواذ على الوكالات المشهورة، وعلى المناقصات الحكومية.

زيادة على ذلك، رأينا التلاعب بالمال ونهبه بصورة فاضحة من خلال تخصيص مليارات الدولارات على القضايا الأمنية الغبيّة، مثل تخصيص عشرين مليار ريال لانشاء سور بين العراق والسعودية بطول مئات الكيلومترات، وشراء صفقات أسلحة أزكمت سمسرتها العالم كصفقة اليمامة السابقة، والتايفون الحالية التي يعتقد انها ستنهب من البلاد نحو ٤٠ مليار دولار، سيكون حصة ولي العهد واخوته منها ما يقارب الثلث.

وخلال عهد عبدالله (عهد الخيخة) انحدر وضع الناس الإقتصادي رغم تعافي الإقتصاد بسبب فورة أسعار النفط وزيادة انتاجه، وبدل ان يتقلص عدد الفقراء زادوا، وانهار سوق الأسهم السعودية ليجرّد نحو نصف المواطنين من مدخراتهم، وليفتح لهم عدداً من المصحات النفسية (الجديدة!) لمن لم يقدم حتى الآن على (الإنتحار) حيث زادت نسبة المنتحرين حسب بعض الإحصاءات الرسمية الى ٣٠٠٪.

ونظراً لتراخي قبضة الملك الخيخة، انتشرت فئران الأمراء بحثاً عن أراض يستولى عليها، وكثرت تعدياتهم على أملاك المواطنين الخاصة، وتوسّعوا في نهب الأراض الحكومية المخصصة للمدارس والمستشفيات والمرافق العامة، ولا يزال نحو ٧٠٪ من المدارس الحكومية بيوتاً مستأجرة.

وخلال عهد الخيخة المهيب! وبرغم قلّة الحدائق العامة والمساحات الخضراء في كل البلاد، نهب الأمراء كثيراً منها وحولوها الى أراض تباع بالقطعة على المواطنين الباحثين عن ملجأ يسكنون اليه، ونظراً للإحتكار الأميري زادت أسعار الأراضي في بلد المليونين والربع مليون كيلومتر مربع لتصل الى أرقام جنونية فاقت أسعار أراضي لندن ونيويورك في كثير من الأحيان.

وفي عهد الخيخة برزت الظاهرة الملكية العجيبة، وهي سرقة الشوارع!

أي والله، سرقة الشوارع! وهذا لم يحدث في تاريخ البشر على حد علمنا. وهي ليست حادثة واحدة نافرة، وإنما عدّة حوادث آخذ في التوسع كظاهرة في جدّة، عروس البحر، الظمأى، والغارقة في بحيرات مياه المجاري، والتي شهدت أمراضاً عجيبة هي الأخرى، حتى

مراسل رويترز كتب من جدة عن الأمراء اللصوص

ابنة سلطان سرقت أرضاً لمواطن وسجنته

يقود سليمان الشريف سيارته حول قطعة كبيرة من الارض كانت مملوكة له من قبل ويتحسر على ملايين الدولارات التي سلبت منه. وتقف سيارات فارهة أمام مبان لم ينته العمل فيها تصطف على جانبي طرق مدت حديثا في قطعة الارض التي يقول الشريف انه اشتراها مع بعض اصدقائه في عام ١٩٩٥ بمبلغ خمسة ملايين ريال (١.٣٣ مليون دولار) فقط. وقال: في أحد الايام سمعت أن أصوات البلدوزرات تهدر في الارض وتهدم الاسوار فتوجهت الى هناك وطلبت منهم التوقف.

وحين اشتكى للشرطة القي القبض عليه واعتقل لمدة ثمانية ايام. وابلغ أن وزارة الدفاع منحت أميرة سعودية ثلاثة أرباع مساحة الارض البالغة ١٦٨ ألف متر مربع. وتفتح قصة الشريف نافذة على الصفقات المشبوهة والفوضى القانونية التي يقول خبراء الصناعة انها تصيب سوق العقارات في المملكة بالشلل حيث تتنازع اطراف مختلفة ملكية قطعة واحدة من الارض.

وبالنسبة للشريف فان التعقيدات القانونية محبطة ومكلفة. فقد لجأ الى مسؤولين ومحاكم وجماعات حقوق انسان لاستعادة ارضه بلا طائل وفي العام الماضي بيعت قطعة الارض محل النزاع مقابل ٥٨ مليون ريال (١٥.٥ مليون دولار).

وأكد الممثل القانوني للاميرة ان الوزارة منحتها قطعة الارض بعد ان اعتبرت صك الملكية الخاص بالشريف باطلا. والان يقول الشريف ان الاميرة عرضت عليه ١١.٦ مليون ريال لانهاء المشكلة ولكنه رفض. وقال بعناد يعتقدون انه .. لا بأس اعطوه بضعة ملايين.. ولكن الامر يتعلق بالحقوق.

وأضاف انه لن يخاطر بعد الان، فقد تخلى طواعية عن ملكية اربعين بالمئة من قطعة الارض المتبقية لاميرة سعودية اخرى، واحتفظ بالستين بالمائة. وتابع انها حماية حتى لا يتكرر ما حدث من قبل.

بقي أن نعرف بأن الأميرة المذكورة هي (صاحبة السمو الملكي!) الأميرة عتاب بنت سلطان بن عبد العزيز آل سعود، أي ابنة ولي العهد. ومن شابه أباه فما ظلم!

الأيبولا وصلها مؤخراً!

يا له من إنجاز عظيم من الخيخة، الملك بلا مُلك، والآمر بلا منفذ!

وقد تناولت منتديات الإنترنت بعضاً من قصص استيلاء أمراء آل سعود على الشوارع موثّقة بالصور والتعليقات. من بين ذلك:

* سرقة شارع يؤدّي إلى طريق الكورنيش في جدة، ويصل بينه وبين الشارع الموازي له، وقد قررت ابنة أحد المسؤولين من الأمراء الكبار أن تتقاسم مع الناس الشارع، فتستولي هي على نصفه بالتمام والكمال لتتمكن من توسيع ساحات قصرها المطل على طريق الكورنيش، وتترك ـ لا جزاها الله خيراً ـ النصف الآخر من الشارع للناس، وقد تنازلت سموها عن نصف الشارع حتى لا يقال أن الشارع اختفى من الخريطة. كلا! فالشارع موجود، وكل ما في الأمر أنه (كش شوي) فضاق بمعدل النصف!، ربما بسبب الغسيل وكثرة النظافة وفرط الامانة! بئس الأمانة والأمناء أصحاب المخازي!

ومن خلال الصور المنشورة يمكن ملاحظة الحفرة التي كانت صاحبة السمو تريد تمديد قصرها اليها، بحيث تكون الحفرة نقطة زاوية السور للقصر، وكانت رغبة سموها فيما يبدو التوسع والزحف شمالا وغربا وأن يتم الإستيلاء على جزء من طريق الكورنيش أيضا! ولكن مندوب البلدية (الأمانة) رأى أن الأمر لا يمكن تحمّل صفاقته، فتوسل إلى سموها على ما يبدو بأن ترفع يدها عن طريق الكورنيش مؤقتا، وتكتفي حالياً بسرقة نصف الشارع الشمالي، الى أن تحين فرصة أخرى!

هناك سرقتان على الأقل في حي الشاطئ بجدة في شارعين ليسا بعيدين عن بعضهما.. وأن ما يحدث في جدّة وصل حداً لا مثيل له في أي بلد آخر، فاطربوا وغنوا للبلد أغنية: (ما مثلك بلد) و(جدّة غير) فعلاً. المهم أن أحد المواطنين رفع دعوى على أمانة جدة لدى ديوان المظالم، كما بعث ببرقية الى الملك الخيخة، ولكن شيئاً لم يتغيّر، ولا يبدو أن أحداً قادر على إيقاف الأمراء اللصوص عند حدّهم، ما لم يكن هناك تحرّك شعبي واسع ضد العائلة الفاسدة المفسدة.

* ومن المواقع التي تمّ تداول سرقتها ما جرى لإحدى الحدائق العامّة بجدّة (نقول حديقة تجاوزاً فليست هناك حدائق!)، وهي سرقة تدعو للضحك أكثر من البكاء على حال البلاد وما وصلت اليه. فالأمير الحرامي مستعجل هنا، وهو في سباق مع مقاول مكلف بتحسين وتجميل حدائق (جدة غير) كان قد وضع لوحته التي تفيد بأنه مكلف بالعمل على تحسين وضع الحديقة، فيأتي الأمير الحرامي المستعجل ويضع لوحة أعلى وأوضح من لوحة المقاول، معلنا عن رغبته في بيع الحديقة، والسعر معقول ٤١٠٠ ريال للمتر المربع، أي بقيمة إجمالية للحديقة قدرها ملايين الدولارات حسب سمسار بيع أرض الحديقة الذي وضع اسمه على اللوحة.

لقد أصاب الأمير الحرامي المستعجل القلق من استمرار المقاول بتنفيذ العمل، فأحضر لوحة أخرى تحمل هذه المرة (سيفين ونخلة) ليفهم المقاول والمواطنين جميعاً أن المسألة ليست (لعب عيال) بل (شغل رجال) رجال عصابات منظمة!، ومافيا مسيطرة محمية بـ(السيفين والنخلة) أخذت تعلن أن الحديقة صارت من (الأملاك الخاصة) والسيفين والنخلة والأملاك الخاصة كلّها تؤكد على أن أميراً كبيراً قرّر الإستيلاء على الحديقة، وكل



لقطة أخرى للشارع المسروق مأخوذة من الطرف الآخر للشارع أي من الشارع الموازي لشارع الكورنيش



صورة للشارع (حاليا) بعد الإنتهاء من عملية الشفط والتخسيس للجزء الأثمن من الشارع وهو المطلّ على شارع الكورنيش



الحديقة التي يراد بيعها، أو هي بيعت فعلاً

ذلك يجري في عهد (الإصلاح السعودي!) ووجود مجلس شورى نائم أو متواطئ أو جبان، ومع وجود (صحافة سعودية حرّة)!

* ومن الطريف أيضا في هذا السرقة أن هذه الحديقة كان



كل البلاد أملاك أميرية خاصة وليست فقط هذه الحديقة

بجوارها مواقف للسيارات شاسعة، وقبل أكثر من سنة أتت الجرافات والمعدات بعد دوام يوم أربعاء (وما بعد الأربعاء عطلة الأسبوع) وبدأت تكسر وتجرف في المواقف، وأزالت الإسفلت، وحولت المواقف إلى أرض ترابية، ثم تم تسوير الأرض واعلن تملكها لأمير.. كل ذلك جرى بسرعة لا نحلم بنظيرها للمشاريع العادية التي تنفذها الأمانة، وزيادة في المكر واستهبال الناس، وخبث الحرامية، تم على وجه السرعة فتح شارع بين الأرض المستولى عليها والتي كانت مواقف سيارات وبين الحديقة التي تم الإستيلاء عليها هي الأخرى وذلك للتمويه بأن لا صلة بين السرقتين (انظر الصورة).



صورة لما تبقى من الحديقة في حي الشاطئ بـ (جدّة غير)

هذا ما حدث لحي واحد من أحياء (جدة غير) والذي لا يمثل شيئاً ذا بال بالنسبة للشوارع والأحياء الأخرى، فهناك ميادين تم الإستيلاء عليها، وهناك مجسّمات جمالية في تلك الشوارع والميادين نقلت الى مواقع أخرى (يا لها من أمانة!) باعتبارها ملكاً للمجتمع المسعود!

صحيفة لوفيغارو الفرنسية:

إنقسام داخل الأسرة المالكة حول الحرب على إيران

كتب مراسل (الفيغارو)، جورج مالبرونو (في السادس من فبراير) أن موضوع التهديد الإيراني يطغى على إفتتاحيات الصحف وتعليقات المسؤولين ونقاشات المجالس في السعودية. وأضاف أن 'العون المالي الذي تقدّمه طهران لحركة 'حماس'، ودعمها العسكري لـ'حزب الله' اللبناني وللميليشيات الشيعية في العراق، وطموحاتها النووية تمثل المشاغل الرئيسية للسعودية.

وينقل عن وزير الشؤون الإجتماعية السعودي، عبد الحميد العكاس، أن (الموضوع لم يعد تصدير الثورة كما في بدايات نظام الخميني، ولكن تصدير التشيّع، كما نلاحظه اليوم، ليس مقبولاً بدوره). ولم يتورّع الملك عبدالله بن عبد العزيز، في مقابلته الأخيرة مع صحيفة كويتية، عن التنديد بعمليات (التشيّع) الجارية في عدد من البلدان العربية. وداخل حدودهم، يخشى السعوديون من أن تستفيد الأقلية الشيعية (١٠ بالمئة من الشعب، بدون نفوذ يذكر) من هذا الوضع للمطالبة بمزيد من الحقوق. ويقول مراقب غربي عاد لتوّه من المناطق الشيعية التي شهدت إحتفالات حاشدة هذا العام بذكرى عاشوراء: (إنهم يشعرون أن الوضع موآتٍ لهم).

ويستطرد قائلاً: يضيف عبد الحميد العكاس: (كل هذه الإشارات تدلّ على أن طهران لا تسعى إلى التعايش بسلام مع جيرانها). مع ذلك، يعقد الأمير بندر بن سلطان لقاءات دورية مع زميله الإيراني الذي يرأس مجلس الأمن الوطني، علي لاريجاني. ووفقاً لمبعوث سعودي زار طهران ٦ مرات خلال عام، فإن جواب إيران واضح: (لا ينبغي النظر إلى الأمور على هذا النحو، فهذه رؤية صهيونية وإمبريالية). والواقع أن طهران تتعهّد بدفع حزب الله إلى الإعتدال وبضبط الميليشيات الشيعية العراقية. ويقول أحد الشهود: (أمام الملك عبدالله بن عبد العزيز (في شهر يناير الماضي)، أمضى لاريجاني نصف الوقت في إبداء قلقه من العواقب التي ستترتب على إيران من جراء الإنقسام المتزايد بين الشيعة والسنّة. وبدا مخلصاً في كلامه). ولكن الرياض لم تلحظ أية أفعال تضفي مصداقية على هذا الكلام.

وقد نفذ صبر السعوديين بسبب هذه (اللغة المزدوجة). وإذا كان كل المسؤولين يجمعون حول هذه النتيجة، فهنالك خلافات حول الردّ الذي ينبغي إعتماده لمواجهة إيران: إعتماد سياسة هجومية أو مواصلة النقاش مع إيران؟ ويحبّذ الملك المنحى الديبلوماسي، ولا يرغب في إعطاء الغلبة لائتلاف عربي يبدو أنه مستعد لمساندة تدخّل عسكري أميركي، لن يسفر سوى عن مزيد من زعزعة الإستقرار في الشرق الأوسط. بالمقابل، يتزعّم بندر فريقاً من الأمراء السعوديين الذين يدعون لسياسة أكثر هجومية. ويقول أحد هؤلاء: (لسنا أمام مشكلة شيعية-سنّية، وإنما، ومجدّداً، أمام الصراع المزمن بين العرب والفرس).

وإذا كان التفاوت في وجهات النظر ما يزال يسمح للرياض بأن تلعب كل أوراقها في الملف الإيراني، فإن هذا الخلاف كان أحد الأسباب الرئيسية لاستقالة الأمير تركي الفيصل، الذي يُعتَبَر مقرّباً من الملك عبدالله، من منصبه كسفير في واشنطن. وحسب مصدر مطلع في الرياض: (قبل أيام من استقالة تركي، دخل بندر إلى مكتب ديك تشيني لإقناعه بضرورة الردّ العسكري على طهران). ويحتفظ بندر، الذي خدم ٢٣ عاماً كسفير في واشنطن، بنفوذ كبير لدى إدارة بوش، الأمر الذي طالما أثار إستياء الأمير تركي إلى أن وصلت به الأمور إلى الإستقالة. ولكن رحاب مسعود، وهو أحد مستشاري الأمير بندر، يقول أنه (بمواجهة إيران، ليست هنالك سوى سياسة واحدة، وهي السياسة التي يرسمها الملك). ويضيف: (لا يمكن لإيران أن تصبح زعيمة العالم الإسلامي. ومثل هذا الطموح يشبه طموح التشيلي لإنتاج نبيذ يتفوّق على النبيذ الفرنسي).

جدة التي نعشقها: (جدة غير)!

عروس البحر.. مدينة تحتضر

جدة التي نعشقها.. التي تغنى بها الشعراء في زهرة شبابها قبل خمسين عاماً من الآن.. (أم الرخاء والشدة).. والمتنفس الوحيد الرائع البريء لسكان المملكة.. بوابة الحرمين الشريفين.. والصورة الأولى التي تطبعها في ذهن كل زائر عن مدننا. جدة التي يسكنها قرابة الثلاثة ملايين إنسان.. المدينة الثانية في وطننا العزيز.. (عروس البحر الأحمر).. أصبحت لا تطاق، أصبحت لا تطاق للأسف!

فعروس البحر أضحت عجوزاً شمطاء تحاول جاهدة إخفاء آثار السنين على وجهها المتهالك بطبقة سميكة وبغيضة وصارخة من الماكياج المقزز، وترتدي فستانها ذاك الذي ارتدته قبل خمسين عاماً حين كانت عروساً على جسد مترهل وأديم قديم. وقبل أن تكمل ارتداءه، تشقق عن عورة الشيخوخة وتجاعيد الزمان، فلطم كل العيون الطامحة إلى الجمال بأقبح منظر! جدة التي ما زالت تضع في يديها المتيبستين بقايا أساور من نحاس صدئ وخواتم من حديد أسود ما زالت تتباهى بكل هوان أمام العرائس من المدائن الحديثة المقابلة لها على ساحل الخليج، ولم تدرك بعد أن قرنيها قد شابا وتهشما وأصبحا تراباً ذرته رياح الخيانة والخذلان، بعد أن نهب أبناؤها جسدها وكسوتها وشبابها وبراءتها وجمالها وتركوها تواجه مصير العجائز من مدائن الفقر في بلد الغنى والخير. لقد شابت جدة مبكراً على غير عادة المدن التي كلما تقادم بها الزمان اشتد عودها وازدادت جمالاً وبهاءً.

١. الشوارع الرئيسية والفرعية

(حُفَرٌ) يصل عمقها إلى نصف متر أحياناً، وغالباً ما تكون الحفر بعمق ربع متر وفي معظم الشوارع، ثم تغطى بطلاء رقيق من الإسفلت لمدة يومين، وبعدها تتشكل الحفر بأسلوب آخر، بأسلوب ينبئ عن انعدام الضمير لدى المقاول والذي تقاول معه. وشركات من نوعيات (أمسك لي وأقطع لك) تقوم بخيانة جدة كل يوم (وشارع المكرونة من أدناه إلى أقصاه خير دليل على فساد الضمير).

(مطبّات) تقصم ظهور الرجال والنساء والأطفال والسيارات، بل وحتى الحمير والبغال والجمال التي تورطت حين غادرت أخفافها نعومة الرمال لتنتعل حرارة الإسفلت ومقالب الطريق.

(الأرصفة) المهشمة المكسرة طولاً وعرضاً (فوق وتحت) وبطريقة عبثية وهمجية، وتلك المرتفعة والمنخفضة والتي أصبحت دون مستوى الشارع، والتي أصبحت في وسط الشارع، والتي أكبر من الشارع (رصيف شارع الستين أمام عرفان) وكأن الناظر ينظر إلى مشط خشبي قديم فقد معظم أسنانه ومازال الشعر عالقاً به، وليس إلى رصيف في مدينة في القرن الحادي والعشرين.

(الإنارة) (ويا عيني على الإنارة) عمود بدون إضاءة، وعمود يكاد يلتصق بالأرض، وعمود خرجت أحشاؤه من بطنه، وعمود أصابه الحول فأرسل إضاءته إلى الجهة الأخرى من الشارع، وعمود مصاب بـ(الالتهاب الكهربائي)! وعمود مصاب بـ(حمى الضنك) التي تصيب كل شيء في جدة!

(التشجير) يقولون: إن الأشجار تكبر مثل الإنسان، وإنها إذا لم تشرب الماء تموت، وإنها إذا سقطت لا تستطيع القيام بمفردها، وإنها إذا ماتت فلن تعود، وإنها تهلهلت وتكسرت وكسرت السيارات والبيوت والأرصفة، وإن بعضها لم تعد تقوى على حمل الأوراق أو تحمّل نسمة هواء تهب بها فضلاً عن إعصار، وإنها أصبحت خشباً مسندة، وإن المسئولين عن التشجير لم يدركوا هذه الحقائق حتى الآن وكأنهم هم الخشب المسندة وليست أشجار جدة!

بحيرة المجاري (المسك) بجدة

(الحواجز الحديدية والأسمنتية والكباري وغيرها) دقق النظر جيداً في حواجز الكباري والجسور الحديدية والأسمنتية وكذلك الشبك الذي يحيط ببعض الطرق أو الحدائق أو الأراضي في جدة.. ستجدها حتماً مهملة منذ قوم عاد، أو كأنها أسنان طلاب الصف الثاني الابتدائي، وإذا رأيت يوماً ما شاحنة جاثية على (شاصها) فتأكد أن أحد أنياب الكباري قد التهم عجلاتها دون رحمة.. فقد أصبحت شهية هذه الجسور والكباري مفتوحة وتشكل خطراً على السيارات والركاب والمارة، وأكلتها المفضلة المطاط مع القليل من المقصات وقدر لا بأس به من الأذرع! مخلوطة جميعها بدم بشري!

(الشكل الجمالي للشارع) بعد كل تلك العيوب ما ذا سنجد من شكل جمالي في جدة؟!.

٢. الشوارع الداخلية

وهي عبارة عن تراب.. تراب يذكرنا بعهد ما قبل اكتشاف البترول، وفي دول الحضارة كانوا يرصفون الشوارع بالحجارة لتغطية التراب والطين حتى قبل اكتشاف البترول الذي تزخر به هذه البلاد ولله الحمد. تراب ما زال يسد أنوفنا، ويعمي عيون أطفالنا، ويتكدس

داخل بيوتنا، حتى مكيفاتنا انسدت شرايينها فأصبحت تنفث الغبار بدل الهواء. وجدة هي المدينة الوحيدة في العالم التي ما إن تفتح شباكاً في أحد بيوتها حتى يهجم عليك الغبار من كل جانب، ويغمرك ويغمر بيتك بالتراب حتى من دون إعصار أو نسمة هواء تهب في الأرجاء!

٣. الحدائق

أي مدينة في العالم بحجم جدّة، سواء كانت في العالم الثالث أو العاشر أو حتى الحادي عشر، تتباهى بحدائقها إلا جدة، فإنها تطأطئ برأسها وتصيبها الرعشة والخوف والغبن حين يأتي ذكر الحدائق. نتحدّى أن يذكر أحدٌ إسم حديقة في جدة.. إنها أشياء منسية.. الحدائق ليست جزءاً من ثقافة الإنسان في جدة. كانت هناك حديقة إسمها حديقة الأمير ماجد، ولكنها الآن في عداد المفقودين، وأخذت تنقص من أطرافها كالدنيا تماماً، وفي كل يوم نفقد حديقة أو شارعاً في جدة بسبب (الأمانة والأمراء) أو لنجمعهما (أمانة الأمراء)! إسم على غير مسمّى!

٤. الكورنيش

وهو عبارة عن أربعين متراً في الشمال ومثلها في الجنوب من الماء الآسن المتسخ كريه الرائحة، ويعود الفضل في ذلك إلى مجاري الفلل والقصور المجاورة في الشمال، والى مجاري القاعدة البحرية والميناء ومجرى الصرف الصحي في الجنوب، وبفضل الأسوار التي أصبحت تحجب رؤية السماء فضلاً عن رؤية البحر. وهناك اقتراح على رجال الأعمال بإنشاء شركات خاصة للطيران تنقل سكان جدة ليتمكنوا من رؤية البحر الأحمر. عشرات الكيلو مترات من الأسوار الارستقراطية العالية والخالية والمحكمة الإغلاق، ومجموعة بحيرات راكدة شرق الأسوار تزخر بالبعوض والذباب وروائع العطور الجداوية المنتنة!

٥. المطار

دولة فقيرة مثل (بوركينا فاسو) لديها مطار أجمل من مطار جدة المهترئ القديم جداً جداً. وليس أسوأ منه ولا أقدم إلا أولئك الأشخاص المنحطين والمحنطين الذين يقابلونك فيه بمنتهى الأخلاق المتردية والعنجهية الجاهلية من موظفي الجوازات والجمارك، فيعكسون صورة عن بلدك ما كنت لتتمناها أبداً أبداً وأنت ترى في وجوه الأجانب الذين يساقون كقطيع الأنعام أمارات الاستهجان والاستغراب والقهر من هذه المعاملة اللا إنسانية واللا إسلامية في بلد الإنسانية والإسلام.

نعود للمطار الذي يقع في وسط جدة تماماً تماماً بكل ضجيجه وآثاره البيئية، بينما مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ والقريبة جداً تحتاج إلى مطار، ومطار رابغ الحالي لا يفي بالغرض، وهناك إمكانية بناء مطار دولي كبير شمال جدة وجنوب المدينة الجديدة يخدم المدينتين بدلاً من إنشاء مطار جديد أو تحديث الحالي. طبعاً إذا حدث التخلّي عن المطار القديم، فستشترى أرض المطار الجديد من أمير كبير مثل سلطان أو سلمان أو نايف. لا تنسى ان سلمان بالذات اهتبل الحصّة الأكبر لمطار الرياض القديم وحوله الى قطع اراض بيعت على المواطنين، وسيكون مصير مطار جدّة نهباً للأمراء لا غير.

٦. الميناء: ثامنة العجائب

لا يزال ميناء جدة الإسلامي يعكس الصورة البهية لمدى التقدم الذي وصلنا إليه ولكن قبل خمسين عاماً من الآن. إن أذى الميناء يدركه كل من يشم روائح جدة بمجرد دخوله إليها من جهة مكة المكرمة. فالميناء وسوق السمك والبحيرات الراكدة من المياه النتنة مياه المجاري، في تلك المنطقة، ومنها بحيرة الأربعين وبحيرة قصر السلام، كلها أسهمت في طبع رائحة كريهة لجدة في أنوف السكان والزائرين. كما لا ننسى أبخرة المنطقة الصناعية التي تعتبر اليوم داخل جدة. لا نفهم الحكمة من بناء ميناء عالمي الآن في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية وهو قريب جداً لميناء جدة ولم يفكر أحد في الانتقال إليه وإلغاء هذا الميناء القديم؟! هل يعود السبب إلى كون رائحة ميناء جدة أصبحت تراثاً إنسانياً وثامنة العجائب؟! أم أن هناك سبباً آخر؟! حيث يقال: إن البحارة لا يحتاجون أبداً إلى الأقمار الصناعية أو الأجهزة الحديثة لتحديد موقع جدة، إذ يستطيعون الاهتداء إليها من خلال رائحة مينائها التي تشم من أبعد مكان، فهل يعقل أن يكون هذا هو السبب؟!

٧. الأحياء

بإمكاننا إعادة تسمية أحياء جدة إلى: حي مومباسا.. حي تعز.. حي كشمير.. تلك بعض من أسماء الأحياء في جدة التي تميزت عن غيرها من مدن خلق الله بالتجمعات السكانية المخيفة لجنسيات محددة بعينها أو متقاربة، تمارس فيها كل أنواع الرذيلة والإرهاب جهاراً نهاراً (في عز الظهيرة). وتلك الأحياء عبارة عن مجموعة جمهوريات داخل مدينة في دولة (ملكية).. فهناك جمهورية اليمن في البغدادية والسبيل وما جاورهما، وهناك جمهورية النيجر في الكرنتينة وغليل وما جاورهما، وجمهورية باكستان الإسلامية في بني مالك، وجمهورية الصومال في البوادي، وجمهورية الهند وبنجلاديش ونيبال والواق الواق وغيرها كثير. وتشترك هذه الجمهوريات جميعاً في كون منازلها شعبية ومتهالكة، وشوارعها ترابية مفخخة بالنفايات وكل ما يطرأ على بالك من مظاهر التخلف والفقر والوساخة، ولوحات محلاتها التجارية تكتب بلغات ساكنيها وليس بلغة العرب في ديار العرب!

٨. الأراضي

تبني منزلك في حي جديد فتحتاج إلى شق الشارع ودفنه عشر مرات: مرة للكهرباء، ومرة للماء، ومرة للهاتف، ومرة للصرف الصحي، ومرة لعمود الإنارة، ومرة من أجل عيون مقاول البلدية فقط. وبعد أن تكمل عمارتك وتهم بالراحة أنت وأسرتك يأتي جارك العزيز ليبني بجانبك، فيدفن منزلك الجديد بالتراب، ويصم أذنيك وآذان أطفالك وأبيك وجدك بالحدادين والنجارين. أما جارك الآخر فهو مستثمر مشهور في قطاع الأراضي، وقد ترك أرضه خالية ولم يقم بتسويرها كعادته مع بقية أراضيه، فتصبح مكباً للقمامة، ومصدراً للحشرات والغبار، أو ملعباً للأطفال الذين يشوهون سيارتك خلال يومين، والبلدية لم ولن تطلب منه تسوير أرضه تلك المحتكرة من عشرات السنين. وهناك أراض كبيرة هي بمثابة مدينة كاملة ما زالت تتربع داخل المدينة الأم، لأن صاحبها لا يترتب عليه أي مبالغ مالية تذكر ولا يقوم بدفع أي شيء مقابل احتكاره لها، ولا يمكن أن يسورها حتى ولو بشبك غنم! طالما أن البلدية لم (تخترع)

إلى الآن نظاماً ينظم وضع الأراضي الخالية المملوكة للمواطنين أو الدولة حتى!.

ينبغي التذكير أن معظم أراضي جدّة هي أراض (رحمانية) أي أملاك دولة.. لم توزع على الناس رحمة بهم، بل وزعت على الأمراء ليبيعوها لك بأغلى الأثمان لكي تترحّم على أبيك وجدّك وتتمنّى لو أن قبراً يضمّك معهما.

٩. محاضن الاستهلاك

في جدة.. ما بين كل سوق وسوق يتم إنشاء سوق جديدة. إنها تتكاثر كالذباب، وكلها محاضن لاستهلاك منتجات الدول الأخرى. إغراءات تجعل جيوبنا تنزف باستمرار، ودخلنا يطير إلى جيوب الشركات الغربية والشرقية بأجنحة سعودية. إنها مؤامرة - فبدلاً من توجيه الأموال إلى بناء المصانع والمعامل المنتجة والمفيدة للوطن بشكل عام، يخرج التصريح تلو التصريح دون عناء لإنشاء أسواق نستهلك فيها منتجات الشعوب الحيّة، بينما تموت فوق الأرفف وتختبئ بين المكاتب وتضيع في تعقيدات البيروقراطية كل المعاملات التي تطلب التصاريح لإنشاء المشاريع المثمرة. ولا تستغرب أبداً أن يقسم رجل أعمال سعودي رأس ماله إلى نصفين: نصف يبني به مصنعاً في دبي، والنصف الآخر يبني به سوقاً في جدة ليسوق فيه منتجات مصنعه ذاك!

١٠. الزحام في جدة

إذا كان مشوارك يستغرق عشر دقائق في مدينة أخرى، فإنه سيستغرق بالتأكيد ساعة على الأقل في مدينة جدة. وأظن - والله أعلم - أننا لو قمنا بإحصائية (من نوع أكثر وأكبر وأفضل التي نحبها وتتعلق صحافتنا بها كثيراً) عن أكثر المدن في عدد الإشارات في العالم لوجدناها جدة وبدون منازع. ومن زار منكم مدينة القاهرة المصرية مؤخراً - والتي يتجاوز عدد سكانها سكان المدن الرئيسية عندنا بما فيها جدة - سيلاحظ فرقاً من النوع المبكي: فقاهرة المعزّ ذات الاثني عشر مليوناً لا تعاني ربع ما تعانيه مدينة جدة من الزحام، فقد تم إنشاء الطرق الدائرية السريعة حول المدينة، والكباري والجسور، وقبل ذلك (مترو الأنفاق) وأصبح بإمكانك التحرك في تلك المدينة الضخمة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب بمنتهى السهولة والسرعة.

بينما في جدة ذات الثلاثة ملايين إنسان فقط، يصل انتظار أحدنا في إحدى (الزحامات) في يوم من الأيام إلى ثلاث ساعات. ولعل طريق المدينة هو أكثر الطرق ازدحاماً، فلو عطست سيارةٌ ما في ذلك الطريق، أو دُهستْ قطةٌ لتعطل الطريق كله. وحتى المرور لا يستطيع الوصول إلى موقع القطة الميتة إلا بعد أن يبعثها الله من جديد وتغادر هي بنفسها الطريق: ثلاث مسارات من السيارات المنظومة كخرز المسبحة مسجونة بحاجزين إسمنتيين من اليسار واليمين. وحتى لو اقترحنا على المرور استخدام الطوافات لفك اختناق طريق المدينة لما استطاع، لأن الهليوكويتر لن تجد لها موطئ قدم هناك. يضاف إلى طريق المدينة كل الشوارع العرضية والطولية الصغيرة والكبيرة التي تزخر بالإشارات الضوئية المتجاورة، وبعض الشوارع لا يفصل بين الإشارة والأخرى أكثر من عشرة أمتار. ويبدو لي أن مسئولي الشوارع في جدة يريدون أن يخصصوا إشارة لكل مواطن (وما فيه أحد أحسن من أحد) ولكن الأسئلة التي تحتاج إلى إجابة هي: كم تبلغ عقود تركيب وتشغيل تلك الإشارات وصيانتها؟! ومن يمتلك الشركات المنفذة؟! وكم مبلغ العمولات التي يقبضها المعنيون بالأمر؟!

وماذا بعد؟

لا تنتهي الكتابة عن هموم جدة وساكنيها، فما زالت هناك مشاكل لا يمكن إحصاؤها، ومنها: النظافة، وحمى الضنك التي تنتشر في ظل المكافحة المزعومة أكثر من انتشارها بدون مكافحة، وبحيرة (المسك!) التي أصبحت خطراً على البيئة والإنسان والحيوان، إضافة الى الفساد الإداري والمالي الذي ينخر جسد البلديات والجهات الرقابية، وانهيار الخدمات الصحية، والمدارس المستأجرة، والمرور الحاضر الغائب، والشرطة وفعاليتها في مكافحة الجريمة.. إلخ.

ولكنني ركزت على أبرز المشاكل في نظري .. وقد لاحظت أن معظم مشاكل جدة متعلقة بالأمانة والبلديات .. والسؤال الذي أريد طرحه :

أين مسؤولو الأمانة والبلديات وماذا يفعلون؟ أين الأموال التي خصصت لهذا القطاع؟ ولماذا حكموا على جدة بالإعدام؟! أين أمير المنطقة الذي يعتبر كبير اللصوص؟! لقد غاب عن المملكة لأكثر من عام مريضاً يتشافى في الخارج دون تعيين أحد مكانه، وحين عاد بقي في الرياض وينوي إدارة جدّة بالشنط الغادية والشنطة الرائحة!

من المعيب أن يكتشف مئات الآلاف من الحجاج والمعتمرين والزائرين مدى الانحدار الذي وصلنا إليه. إن جدة تحتضر.. جدة تستغيث.. جدة لم تعد تنفع معها عمليات التجميل والترقيع والماكياج. نتمنى أن تسلّط صحافتنا التي حققت المركز الأول من الأخير! الضوء على (موت مدينة)، أو أن يتولى أحدهم إنتاج فيلم عن إعدامها لا يكتبه المطبّلون المنافقون النافقون فكراً وأعماراً!

أصبح المواطن يمدّ لسانه استهزاءً بكل أمير حرامي، وكل مسئول في أمانة وبلديات مدينة جدة يتآمر مع الأمراء على مدينته، حتى أنه صدر حكم شعبي على كل الأمناء المتعاقبين على هذه المدينة بأنهم لصوص يسرقون لأنفسهم أو لبعضهم البعض ومن ورائهم أميرٌ كبير ينهب حصة الـ ٩٠٪ من المسروقات. صار المواطن يكره كل عبارات التسويف التي يسمعها، ويحتقر كل أفعال المضارع المسبوقة بالسين من هؤلاء المسئولين: سوف نعمل، وسنقوم وسنقعد، وسنطور وسننظر. قتلت المواطنين كلمة (بصدد) وكلمة (تشكيل لجنة). فنحن (بصدد) إنشاء وبناء الأوهام منذ أربعين سنة، ونحن (بصدد) إزالة أحلام الناس في التطوير.. فيما المواطن (بصدد) البكاء.. وقد (تم تشكيل لجنة) لدراسة الجوانب الفنية والتقنية ومستلزمات تأخيرنا قرنين إلى الوراء، كما (تم تشكيل لجنة) أخرى لـ(لهف) كم بند من الميزانية! واللجنة تنبثق عنها لجان: (اللجنة العليا، اللجنة السفلى، لجنة المستشارين والخبراء، اللجنة التنفيذية، ولا ننسى لجنة العم حسين بائع المنتو، واللجنة المشتركة، ولجنة التطبيل والتضليل والإعلام)!

ثم نكتشف أن البنود الأخرى المتبقية لا تكفي لبناء المشروع، ولذلك سيتم إلغاؤه، وسيتم تفريق بقية البنود على (الحبايب) الذين تعبوا في اللجان. كما (تم تشكيل لجنة) للنظر في سبب بكاء المواطن (غير المبرر!) ودراسة سبب كرهه لموظفي الأمانة والبلدية، وما إذا كان هذا الكره يعود (لأسباب سياسية) وبالتالي (خروجاً على ولي الأمر) المشغول (حتى الأذقان) في تطبيق (الإسلام)!

حقوق إنسان

الحكومة السعودية استخفت بالعدالة

وضع سجين مريض عقلياً في الحجز الانفرادي

بدلاً من تقديم الرعاية الطبية المناسبة لسجين مصاب باضطراب نفسي، رمت السلطات السعودية هادي آل مطيف في الحجز الانفرادي

قالت هيومن رايتس ووتش في ٢٠٠٧/٢/٢ أن على سلطات السجون السعودية أن توفر فوراً الإشراف والرعاية الطبية التخصصية لهادي آل مطيف، وهو إسماعيلي نال الحكم بالإعدام عام ١٩٩٦ في محاكمة غير عادلة؛ بسبب مزاعم بتحقيره النبي محمد. وقد سبق لهادي، الذي أكد التشخيص الطبي بأنه مصاب باضطراب نفسي، أن حاول الانتحار مرتين الشهر الماضي بعد وضعه في الحجز الانفرادي.

في ١٣ يناير/كانون الثاني قامت سلطات سجن نجران العام بوضع هادي في الحجز الانفرادي، كعقوبة بسبب اتصاله مع قناة الحر الفضائية التي تدعمها الحكومة الأميركية، وإرساله لها شريط فيديو عن حالته، تم بثه في ٢٢ يناير/كانون الثاني.

وبعد خمسة أيام من الحجز الانفرادي، في ١٨ يناير/كانون الثاني حاول آل مطيف الانتحار لأول مرة بابتلاع أجسام معدنية، وبعد ثلاثة أيام من خضوعه لعملية جراحية لإخراج تلك الأجسام، أعاده مسؤولو السجن إلى الحجز الانفرادي؛ وفي ٢٥ يناير/كانون الثاني حاول الانتحار ثانية وتم نقله إلى المستشفى على وجه السرعة. وبعد يومين أعادته سلطات السجن إلى الحجز الانفرادي مرة أخرى. وتفيد التقارير بأنه لم يتلق علاجاً نفسياً لا في المستشفى ولا في السجن، رغم أن أحد المستشفيات الحكومية شخصته عام ١٩٩٩ بالإصابة باضطراب نفسي.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: (بدلاً من تقديم الرعاية الطبية المناسبة لسجين مصاب باضطراب نفسي، رمت السلطات السعودية هادي آل مطيف في الحجز الانفرادي)، وتابعت تقول بأن (على الحكومة إطلاق سراح هذا الرجل فوراً وأن تسمح له بطلب العناية الطبية التي يحتاجها).

وقد تدهورت حالة هادي العقلية كثيراً منذ سجنه عام ١٩٩٣؛ وفي عام ١٩٩٩، وجد فريق متخصص في مستشفى الطائف النفسي، الذي أقام فيه هادي ستة أشهر، أن هذا الأخير (غير مسؤول عن تصرفاته)، وتم تشخيصه بأنه مصاب بالاكتئاب منذ طفولته. ومنذئذ، حاول هادي الانتحار عدة مرات، ولكنه لم يتلق أية عناية نفسية. كما رفض مسؤولو السجن أن يسمحوا لأبويه وأخوته برؤيته في المستشفى أو في السجن طوال السنوات الماضية.

في ديسمبر/كانون الأول قال آل مطيف لـ هيومن رايتس ووتش عن طريق الهاتف أن أمله ضعيف في الإفراج عنه. وفي أكتوبر/تشرين الأول، كتبت هيومن رايتس ووتش رسالة إلى الملك عبد الله توثق لمحاكمته غير العادلة، وطلبت من الملك العفو عنه. وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، بدا أن الملك قد أعفى عن آل مطيف؛ وبدأت سلطات السجن إجراءات الإفراج عنه، لكنها أعادته بعدئذ إلى الزنزانة دون أي تفسير، وأفرجت عن سجين آخر في قضية مشابهة بدلاً عنه. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني أخطر الملك عبد الله هيومن رايتس ووتش أن المحكمة الملكية تتابع القضية.

في عام ١٩٩٦، حكم القاضي محمد العسكري في محكمة نجران على آل مطيف بالإعدام لأنه تلفظ في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣، على حد ما زعم، بعبارة اعتبرتها المحكمة مهينة للنبي محمد، وأبدى هذا القاضي، مع غيره من القضاة في دعوى الاستئناف في العربية السعودية التي يحكمها السنة، معاملة تمييزية ضد الأقلية الإسماعيلية الإسلامية التي ينتمي إليها آل مطيف، وهي أحد اتجاهات الشيعة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في رسالتها إلى الملك: وكانت محاكمة آل مطيف غير منصفة إلى حد كبير ولم يلتزم القضاة فيها بأهم معايير المحاكمة العادلة المنصوص عليها في القانون الدولي.

فعلى سبيل المثال، لم يتلق آل مطيف حكماً مكتوباً يبين أسباب الحكم عليه بالإعدام. وبعد أن أخبرت المحكمة الملكية هيومن رايتس ووتش في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني بأن هناك حكماً مكتوباً، طلب أخوه علي من المحكمة الملكية نسخة منه في أوائل ديسمبر/كانون الأول. ولكن رغم أن مسؤولي المحكمة أخبروه أن هناك ملف باسم آل مطيف في المحكمة (رقم ١٠٩٠٣٦، بتاريخ ١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ (١٤٢٧/١٠/٢٠ هـ)، إلا أنهم لم يسلموه أي حكم.

وقالت سارة ليا ويتسن: (لقد استخفت الحكومة السعودية بالعدالة في محاكمة آل مطيف)، مضيفة بأنه (بدلاً من التمادي في هذا، على الحكومة الإفراج عنه فوراً).

وينص القانون الإنساني الدولي على مبادئ تكفل تلقي السجناء المرضى عقلياً على علاج نفسي مناسب وتسمح لهم بالتواصل مع العالم الخارجي، كما تفرض هذه المبادئ قيوداً على الإجراءات التأديبية مثل الحجز الانفرادي. وعليه فإن وضع آل مطيف في الحجز الانفرادي وعدم تقديم عناية نفسية تخصصية له يشكل انتهاكاً لهذه المبادئ.

وقد كررت هيومن رايتس ووتش دعوتها الملك عبد الله العفو والإفراج عن آل مطيف. وعلى الحكومة السعودية إخراجه فوراً من الحجز الانفرادي وتقديم العناية الطبية له أثناء وبعد الاعتقال، كما جددت هيومن رايتس ووتش دعوتها الملك عبد الله العفو عن آل مطيف؛ لأن محاكمته لم تكن عادلة.

رسالة من نجران الى الملك:

نستغيث ونطلب العدالة

بعثت ست عشرة شخصية من نجران برسالة الى الملك عبدالله مطالبة إيّاه باطلاق سراح هادي سعيد آل مطيف الذي (يقبع في غياهب السجن منذ خمسة عشر عاماً ضحية أحكام متطرفة وعنصرية متمثلة في رئيس محاكم منطقة نجران السابق محمد أحمد العسكري) وهو من أصدر حكماً عليه بالإعدام ولم يصادق الملك عليه، (بل أمرتم بإطلاق سراحه وحتى الآن لم ينفذ أمركم) كما قالت الرسالة.

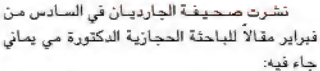
وأشارت الى أن المعتقل (أقدم على الإنتحار عدة مرات بإبتلاع قطع حديد ومسامير رغبة في الموت مما يعاني، حيث ونحن تقدمنا عدة مرات بخصوص هذه القضية وأوضحنا حيثياتها وملابساتها والأمر يمرر ولم يلتفت له). وتابعت: (كنا نشم رائحة العنصرية البغيضة بإستفزاز طائفي مقصود، والآن نلمسها على أرض الواقع، وخير مثال قضية هادي سعيد ال مطيف اللذي قضى زهرة شبابه خلف أسوار السجن مظلوماً مكلوماً، وهذه رسالة قوية من صناع العنصرية المذهبية البغيضة لأبناء الطائفة الإسماعيلية بنجران، كما هو ثابت على أرض الواقع. ولم يقف الأمر عند قلب الحقائق الملقاة على شماعة الشرع للإيقاع بين المواطن والقيادة الحكيمة). وأنهت الرسالة طلبها: (نرجو ونلتمس ونستغيث ونستعطف أمركم العادل العاجل بإطلاق سراحه وعدم الإلتفات لمغرضي ومسوقي هذه القضية ضدنا).



حكام مصر والسعودية والاردن

هؤلاء المعتدلون متعصبون ومعذبون وقتلة

د. مي يماني



نشرت صحيفة الجارديان في السادس من فبراير مقالاً للباحثة الحجازية الدكتورة مي يماني جاء فيه:

يتبنى السياسيون، وخصوصاً في أوقات الانسداد الجيوبوليتيكي، كلمة أو مفهوماً لتسويقه للرأي العام. في العام ١٩٧٣، وفي ذروة توترات الحرب الباردة، صاغ وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر مصطلح (detente) أي تنفيس التوتر بين الخصوم. كلمات كهذه حظيت بأهمية وأصبحت أدوات سياسية ناجعة للهروب من مآزق السياسة. وفيما ينتقل الشرق الاوسط من أزمة الى أخرى، يعيد توني بلير وجورج بوش وكونداليزا رايس بصورة مفاجئة كلمة (معتدلين) لتوصيف حلفائهم في المنطقة. ولكن مفهوم الإعتدال هو مجرد محاولة متأخرة لتسويق السياسة الفاشلة، فيما تعرض حماية سطحية ضد إتهامات الخوف من الاسلام (إسلاموفوبيا) والسياسات المناهضة للاسلام.

لقد اختار القادة الغربيون ببساطة قلة من الحكام العرب الذين يعتقدون بأنهم مازال بالإمكان تسويقهم الى الرأي العام الغربي. وفيما يتم تكرار كلمة (معتدل) من قبل القادة الغربيين، وتلقى صدى في الاعلام الدولي، بدأ هؤلاء الحكام بالاعتقاد أنهم كذلك. ولكن من هم هؤلاء، وهل هم فعلاً معتدلون؟ إن اختيارهم كان سائلاً في الطرف ولكنه جامد في المركز. وفيما تتأهل، وبوضوح، كل من السعودية والاردن ومصر، فإن سوريا، الحليف خلال حرب الخليج ١٩٩٠- ٩١، كانت ذات مرة على الطرف ولكنها تشعر بأنها خارج دائرة المصالح الاميركية بعد الحادي عشر من سبتمبر. وبالمثل، بعد موت عرفات وانتصار حماس، فإن حركة فتح أصبحت معتدلة، بينما إيران، المعتدلة تحت حكم الشاه، أصبحت (راديكالية) بعد الثورة الاسلامية العام ١٩٧٩.

هذا النوع من التسويق السياسي قد يؤتي ثماره بصورة جيدة في الغرب، ولكنه عكس ذلك تماماً في العالم العربي، حيث أن إزدواجية المعايير والتضليل بادية للعيان. فالسعوديون الوهابيون هم متعصبون وأن حسني مبارك غير متسامح مع المعارضين، والاردن، الدولة المقرّبة من النموذج الغربي، هي لاعب هامشي. وأن سجل هذه الدول في مجال حقوق الانسان يفتقر الى الشفافية، وأن القمع يضعهم بين الدول الأقل اعتدالاً في العالم. فهل هناك ما يسمى (قطع رأس معتدل)؟. بالنسبة لحكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، فإن من الواضح كذلك، لأن منطلقات مثل الديمقراطية الليبرالية والعدالة الاجتماعية متجذرة في (التقليد). وعليه فإن الرشاوى، وقطع الرؤوس، واضطهاد المرأة والاقليات هي تقليدية، وكل ماهو تقليدي ليس راديكالياً، ولابد أن يكون معتدلاً.

لاشيء، كما يبدو، أكثر اعتدالاً من القصور الذاتي. ولذلك فإن القصور يبرر نفسه. فقد تلقت مصر معدل ١.٣ مليار دولار سنوياً كمساعدة عسكرية من الولايات المتحدة منذ العام ١٩٧٩، و٨١٥ مليون دولار سنوياً كمساعدة اقتصادية. وتعتمد السعودية على المداخيل النفطية والشرعية الدولية التي تحصل عليها من خلال عضويتها في واجهات معتدلة مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

ولكن في الداخل، فإن كافة علامات الاعتدال تغدو مفقودة. تصف منظمة العفو الدولية السعودية كبلد حيث (لا توجد أحزاب سياسي، ولا انتخابات، ولا سلطة تشريعية مستقلة، ولا اتحادات نقابية.. ولا سلطة قضائية مستقلة، ولا منظمات حقوق إنسان مستقلة. ولاتسمح الحكومة لمنظمات حقوق الانسان الدولية للقيام بالتحقيق في أوضاع حقوق الانسان في البلاد.. وهناك رقابة صارمة على وسائل الاعلام داخل البلاد، وسيطرة صارمة على الانترنت، والتلفزيون الفضائي وأشكال أخرى من الاتصالات في العالم الخارجي).

ونفس الشيء يقال عن تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش عن مصر، حيث يصف التقرير حكومة مبارك بأنها تستعمل (قبضة صارمة ضد المعارضة السياسية في العام ٢٠٠٦. وفي أبريل ٢٠٠٦، فإن الحكومة جدّدت العمل بنظام الطوارىء لسنتين قادمتين، بما يؤسس لقاعدة مستمرة للاعتقال والمحاكمات العشوائية أمام المحاكمات العسكرية والامنية. ويبقى التعذيب على أيدي قوات الامن مشكلة خطيرة). تقرير منظمة العفو الدولية حول مصر يؤكد على أن (التعذيب مازال مستمراً بصورة منظمة في مراكز الاعتقال.. وأن عدداً كبيراً من الناس ماتوا خلال فترة الاحتجاز في ظروف تفيد بأن التعذيب أو سوء الظروف داخل مراكز الاعتقال قد تكون تسببت أوساهمت في موتهم).

استخدام كلمة 'معتدل' لوصف قادة هذه الدول ضروري للتغطية على موت 'أجندة الحرية' الخاصة ببوش في الشرق الأوسط، بالنظر الى الهدف المتغرطس لدمقرطة المنطقة. وفي واقع الأمر، فإن زيارة رايس الى مصر في يناير الماضي ركّزت على كلمة معتدل وتجاهلت بصورة كاملة كلمة ديمقراطية.

المعتدلون ليسوا ديمقراطيون، لكنهم نافعون سياسياً لأنهم ليسوا فُرساً وليسوا شيعة وليسوا جريئين ولا يمكنهم التحرك باستقلالية عن الولايات المتحدة. إنهم معتدلون فقط لأنهم ليسوا بحاجة لأن يكونوا أكثر راديكالية لحيازة سلطة مطلقة. فمبارك يمارسها، وآل سعود راضون بالمستوى الحالي للتعصب في المملكة. بعضهم جهاديو الأريكة، ولكن إسلاميتهم تخدم فحسب دعم مشروعيتهم الداخلية.

ما يحتاجه المعتدلون هو غطاء مالي وعسكري غربي مستمر، كيما يبقوا راسخي الايمان أيديولوجياً. فإذا كانت الشيوعية عدو الولايات المتحدة، فإنها كانت عدوهم. وإذا كان شاه ايران عدو أميركا اليوم، فإنه أيضاً عدو حلفاء أميركا المعتدلين.

إن العلاقة مع الغرب هي طريق بمسارين. يستثمر السعوديون في الولايات المتحدة، ويشترون الاسلحة التي لا يحتاجونها أو لا يستطيعون استعمالها، ويوفرون سوقاً ناجحاً للبضائع الغربية. ولكن، مثل مبارك، فإن الحكام السعوديين كبار في السن وفي موقع الدفاع ضد شعبهم. فكلما قامت الولايات المتحدة بحمايتهم، كلما تعرّضت شرعيتهم للتآكل. وطالما أن واشنطن ولندن تطيلان أمد حالة الانكار بدعم من الكلمات البليغة والغامضة، يصبح الشرق الاوسط أكثر قابلية للانفجار.

يا قضاة السعودية.. بأي شرع تحكمون؟

جمال البنا

جاءتنا الأخبار بنبأ قضيتين نظرتهما المحاكم السعودية وأصدرت حكمها فيهما. موضوع القضيتين: المرأة.. والمرأة هي من اللامساس في السعودية وثمة عقدة تتحكم في المسئولين السعوديين تجعلهم يصدرون الأحكام التي تثير الدهشة مثل تحريم قيادة المرأة لسيارتها، وإجبارها على أن يكون السائق رجلاً، وهو في معظم الحالات غريب عنها، وموظف عندها، فهل الأفضل عقلاً وشرعا أن يقود رجل غريب السيارة للمرأة؟ أو أن تتولى هي نفسها المسئولية؟

على أن قضيتي اليوم تثيران تساؤلا أكثر؟؟!!

فالحالة الأولى: حالة اغتصاب.

والتفاصيل تقول بأن الفتاة خرجت مع الشاب وهو خطيبها بقصد سيئ، ولكن مع عدم وجود أي إثبات على ارتكاب الفاحشة المبينة، وبالتالي فإن الحكم بحقهما اقتصر على قضية الخلوة غير الشرعية، وأضاف أن اثنين من المتهمين لاحظا الفتاة برفقة الشاب وتابعاهما ثم أخذوهما في السيارة نفسها الى مزرعة، ومن ثم ارتكبا ما نسب إليهما واستدعيا غيرهما للمشاركة فيها. وخلص تداول القضية الى الحكم بسجن الأربعة وجلدهم على التوالي: ٥سنوات و١٠٠٠ جلدة، ٤ سنوات و٨٠٠ جلدة، ٤ سنوات و٣٥٠ جلدة، سنة و٨٠ جلدة، كما خلص الى الحكم بجلد الفتاة وشاب آخر كانت برفقته قبيل الاختطاف ب ٩٠ جلدة لكلّ منهما. وأفاد مصدر أمني في المنطقة الشرقية أن الحكم صدر على الجميع كل حسب علاقته بالجريمة، في حين قال مصدر قضائي في المحكمة ل الوطن إن الحكم بحدّ الحرابة الذي طالب به المدعي العام استُبعد لعدم اجتماع شروط إقامة الحدّ، مشيراً الى أن التُهم التي تدارسها القضاة الثلاثة برئاسة الشيخ سعد المهنا بموجب اعترافات جميع الأطراف توصلت الى فعل بعض المتهمين الفاحشة في الفتاة وفعل بعضهم الفاحشة في الشاب الذي كان برفقتها. وفيما يخصّ الحكم على الفتاة والشاب بالجلد ب ٩٠ جلدة لكل منهما أوضح المصدر القضائي ذاته أنهما مُدانان بالخلوة غير الشرعية قُبيل أخذهما من قبل بعض المتهمين.

حاجة تجنن..!!

فإذا كان قد ثبت أن الأربعة المتهمين قد ارتكبوا الفاحشة مع الفتاة باعترافهم، فضلاً عن ارتكاب الفاحشة مع الشاب الذي كان مع الفتاة، فإن تشريعات العالم بما في ذلك تشريعات أوروبا وأمريكا تعاقب على الاغتصاب بالقتل، وهذا هو ما يحكم به الإسلام فيما نرى. ولا ندري من أين جاء القانون السعودي بهذه الأحكام، والمفروض أنها تحكم بالشريعة، وأقصى حد جاءت به الشريعة هو ٨٠ جلدة، ففي أي مذهب إسلامي يجوز الجلد بـ ١٠٠٠ جلدة و٨٠٠ جلدة و٣٥٠ جلدة، وعلى أي أساس يعاقب الشاب على الخلوة الشرعية بـ ٩٠ جلدة، وتعاقب المرأة الضحية لهذا الجرم الفظيع، بأن تجلد ٩٠ جلدة للخلوة الشرعية. وقد وقعت الحادثة في القطيف، وجعل أحد مواقع النت عنوانها: في السعودية خطفوه مع واحدة واغتصبوها واغتصبوه هو كمان، وصوروا الجريمة بالمحمول والحكومة السعودية جلدت الجميع!! ٣٤٢٠ جلدة و١٤ سنة سجنًا..

والحالة الثانية، كما رواها موقع العربية نت على لسان الأستاذ فراج إسماعيل: تنفرد العربية نت بأول حوار مع الزوج الذي قررت محكمة سعودية تفريقه عن زوجته وأم طفليه لعدم كفاءة النسب، وتم توقيفهما حبسهما بعد صدور الحكم بتهمة الخلوة غير الشرعية، ولا زالت الزوجة محبوسة في سجن الدمام مع طفليها منذ أكثر من ثلاثة شهور.

وينتظر هذا الزوج السعودي ومحاميه قرار محكمة التمييز في الرياض بنقض حكم التفريق بينه وبين زوجته التي تزوجها قبل ثلاث سنوات بعد أن تقدم بلائحة اعتراضية على الحكم الذي استند على عدم كفاءة النسب. وقد تمسكت الزوجة بالبقاء في السجن إذا لم


جمال البنا

تعد لزوجها، ورفضت الذهاب مع اخوتها لبيت أهلها، وكانوا قد كسبوا دعوى قضائية ضد زوجها منصور التيماني رفعوها بعد سبعة شهور فقط من الزواج، يطلبون تفريق أختهم التي تنتسب الى قبيلة، من زوجها لعدم كفاءة، النسب لأنه ليس قبيليا مثلها، واتهموه بالتغرير بأبيها والكذب عليه عندما تقدم للزواج منها بأنه من قبيلة شمر. وترفض بعض القبائل في السعودية تزويج بناتها من غير القبيليين ويطلق عليهم مسمى الخضيريين، لكن الزوج منصور التيماني قال إن والدها لم يطلب منه اثبات نسب، وكل ما طلبه شهادة من إمام المسجد أو العمدة بأنه متدين ومواظب على الصلاة ويتمتع بأخلاق عالية، مشيرا الى أنه قدم إثباتا موثقا للمحكمة بأنه من أبناء قبيلة شمر.

وكانت الزوجة أم سليمان قد فرت مع زوجها من بيتهما في مدينة الجوف الى مدينة جدة بعد صدور الحكم المشمول بالنفاذ المعجل، خشية أن يأخذها اخوتها بالقوة، وقال زوجها منصور التيماني لـ العربية نت إنهم كانوا ينوون تزويجها بآخر بعد انقضاء العدة. وقد ألقت شرطة جدة القبض عليهما ومعهما طفلاهما في مدينة جدة واتهما بالخلوة غير الشرعية، بعد تعميم من اخوتها بأنها لم تعد زوجته وأصبحت حسب اللفظ الشرعي المتداول أجنبية عنه بعد صدور حكم التفريق، وتم ترحيلهما الى مدينة الخبر، وخرج الزوج

بكفالة بعد أسبوع، بينما رفضت هي الخروج مع اخوتها وتمسكت بالبقاء في السجن أو الذهاب مع زوجها. تقول المحكمة التي أصدرت ملابسات حكم التفريق إن اخوة الزوجة غير الأشقاء رفعوا دعوى أمام القضاء تطالب بفسخ عقد زواج أختهم من زوجها منصور لعدم كفاءة النسب، وأنه لا ينتمي الى قبيلة، وبعد مداولات في المحكمة أصدر القاضي الحكم بفسخ العقد على اعتبار أن الكفاءة النسبية شرط معتبر، وأن هناك عرفا قائما في البلد بأن غير القبيليين لا يتزوجون من القبيليات وأورد الحكم مجموعة من المقولات لفقهاء الحنابلة (أتباع المذهب الحنبلي) حسب المحامي عبد الرحمن اللاحم.

نقول للمسئولين: ألم تعلموا أن الإسلام قد نهي عن العصبية، وقال الرسول دعوها فإنها مُنتنة، فما معني أن يفرق بين زوجة وزوجها، لأن زوجها من غير قبيلة الزوج؟ وكيف يستجاب لدعوة اخوة لها غير أشقاء، ويسلمون له الزوجة ليتحكم فيها من يشاء، ويزوجوها من يرون؟ ألم تقرأوا في القرآن إنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ. ألم تعلموا حديث الرسول: إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير، قالوا يا رسول الله وإن كان فيه، قال إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات. ألم تعلموا أن الرسول قد زوج زينب بنت جحش وهي قمة الأرستقراطية القرشية من مولاه زيد بن حارثة، وقد كان مولاه ومن قبيلة مغمورة، وزوج المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، وزوج سالم مولي أبي حذيفة من هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة، وتزوج بلال وهو حبشي بأخت عبد الرحمن بن عوف. ماذا تفعلون بآيات الله، وحديث رسوله، وأفعاله عندما زوج بنات أكبر القبائل من رجال مغمورين لا فضل لهم إلا التقوى وسابقه الإسلام؟

أليس هؤلاء سادتكم جميعًا؟

أليس الشرع شرع الله وحديث رسوله؟

فما لكم تحيدون عنه الى أعراف الجاهلية دعوى القبلية؟

أتشترون الذي هو أدنى بالذي هو خير؟

وتدعون أنكم تطبقون الشريعة؟

قولوا أنكم إنما تطبقون شريعة أبو لهب و أبو جهل.

عن: الراية القطرية، ٢٠٠٧/٢/٨

ثالث حالة قضائية (جاهلية)

زوجان يقفان في المحكمة لعدم تكافؤ النسب

العروس حامل والعريس اكتفى بقوله للمدعين: (أنا سعودي مسلم)

قضية ثالثة تدور في فلك (عدم تكافؤ النسب) تدخل هذا الأسبوع إلى ساحات المحاكم وهذه المرة القضية مرفوعة ضد زوجين لم يمض على زواجهما أكثر من شهرين ونصف الشهر.

وأقام الدعوى التي تطالب بالطلاق إخوة غير أشقاء للعروس وابن عم والدها.

بدأ الفصل الأول من هذه القضية قبل ما يقارب الشهر عندما تم استدعاء العريس إلى شرطة الظهران وإبلاغه بالشكوى المقدمة ضده.

وعقدت الشرطة لقاء يجمع المدعين مع المدعى عليه بالإضافة إلى شقيقي العروس اللذين وافقا على زواجها.

الزوج عبدالله قال: إن ابن عم والد زوجتي والذي تجاوز عمره الـ ٩٠ عاماً قد طلب مني شهادة تثبت أني أنتمي إلى قبيلة أو الطلاق، وأنا (حضري) وليس لدينا ما يسمى بشيخ قبيلة وجذوري تعود إلى القصيم ولكننا انتقلنا منذ زمن طويل إلى المنطقة الشرقية.

وأضاف عبدالله: بعد ردي هذا عليه أخذ يتلفظ علي بعبارات عنصرية غير أني لم أنفعل احتراماً لسنه وكنت أكتفي بالقول: (أنا سعودي مسلم).

وعلى الرغم من محاولات العروس (هيا) أن تنطلق في الحديث إلا أن صوتها المثقل بشهقات البكاء حال دون أن تقول أكثر من (أنا حامل ولست خائفة لأن ولي أمري هو من زوجني وسيقف بصفي).

من جهته قال فراج – شقيق هيا – إن علاقته بإخوته الآخرين غير جيدة خصوصاً بعد وفاة والده عندما حدثت نزاعات على الإرث.

وأضاف: عندما تقدم عبدالله لخطبة شقيقتي هيا سألناهم عن رأيهم فلم يبدوا أي اعتراض لكننا فوجئنا بعد عقد القران أنهم غير موافقين ولم يحضروا حفل الزواج.

وأضاف فراج: شقيقتي كانت مطلقة ووجدنا في عبدالله مواصفات الرجل المناسب فهل نتركها دون زواج من أجل اعتبارات جاهلية؟ أم نيسر لها أمرها لتعيش حياتها وتكوِّن أسرة؟.

يذكر أن الأشهر الـ ٦ الأخيرة قد شهدت فيها المحاكم قضيتين من قضايا عدم تكافؤ النسب. الأولى قضية منصور وفاطمة والثانية قضية الدكتورة رانيا والمهندس أحمد.

عن: الوطن، ٢٠٠٧/٢/٧

فترة حكم عبدالله انتقالية، فهو واجهة لا تحلّ ولا تربط كثيراً

السعودية: قمع أصحاب العرائض

د. مضاوي الرشيد

يقف إصلاحيو السعودية في الداخل علىا مفترق طرق، فمنذ ان انتشرت حمى الاصلاح وشعاراته في السنوات الخمس الاخيرة نراهم لم يكفوا عن كتابة العرائض والبيانات التي تستجدي القيادة من اجل تقنين الاستبداد والشمولية المطلقة، عن طريق المطالبة بانتخابات شاملة، وتشجيع المؤسسات المدنية واصلاح القضاء وتوسيع المشاركة الشعبية. أتت هذه المطالب على خلفية اقتصادية وثروة نفطية او بالاصح طفرة آنية ربما تكون مؤقتة. ساعدت هذه الثروة القيادة على امتصاص الكثير من الغليان في صفوف المثقفين والنخب الاكاديمية ولكن لم تسكت الاصوات المطالبة بالاصلاح نهائياً.

آخر هذه الاصوات كان مجموعة من المحامين والمثقفين والناشطين الذين طالبوا مرة ثانية بتعجيل عملية الاصلاح الداخلي. واجهت القيادة هؤلاء بالاعتقال، وهو اسلوب معتاد تلجأ اليه كلما ظهر صوت يستجدي القيادة ويناشدها تهذيب اسلوبها الاقصائي وممارساتها القمعية. اتهمت القيادة هؤلاء بتهم كبيرة منها التغرير بالشباب وتمويل الارهاب، وان ثبتت الحكومة هذه التهم فهي بلا شك ستؤدي الى مصير مجهول ينتظر الاصلاحيين المعتقلين منذ اكثر من اسبوع.

ورغم مطالبة لجان حقوق الانسان الداخلية والخارجية بالافراج عن المعتقلين، الا ان القيادة السعودية تلتزم الصمت كالعادة. اختفى هؤلاء بين ليلة وضحاها وتم توقف الاتصال بينهم وبين ذويهم واهلهم ومنعوا من مقابلة المحامين، حسب ما نقله بعض ابنائهم واخوتهم للعالم من خلال احدى القنوات الفضائية العربية الموجودة في لندن.

اعتمد النظام السعودي منذ زمن سياسة ارهاب المثقفين، الذين وهم وحدهم القادرون على صياغة رؤية سياسية جديدة تنتشل المملكة من بدائية نظامها السياسي الحالي، وممارساتها التسلطية التي تحتكرها اجهزة امنية واستخباراتية متعددة وممولة من مجموعة من الامراء الناشطين في مجال القمع والمتخصصين بفنه واسراره، التي توفره لهم امكانيات مادية كبيرة وتكنولوجيا عصرية متطورة.



ملك لا يحل ولا يربط

لا يقبل النظام السعودي بأي رؤية مهما كانت موالية، ولا يتقبل اي حراك اجتماعي او ثقافي الا اذا كان يصب في مصلحته الضيقة. جميع العرائض التي قدمت لهذه القيادة تعتمد اسلوب الولاء والسمع والطاعة، ولكنها تحاول ان تستغل الحيز الضيق المتوفر لها في الداخل لتطرح رؤية مستقبلية، وتتصدر القيادة السعودية مركز المحور الرئيسي، اذ ان الاصلاحيين ما زالوا يذكرون في عرائضهم ان الاصلاح المنشود يعتمد اولا واخيرا على السلطة الحالية، ولكنهم يطالبون بتطويرها بعض الشيء حتى تصبح اكثر قبولا وتحضرا مما هي عليه الان.

المواطن بعد اعتقال الاصلاحيين امام خيارين: خيار الصمت المطبق الذي يزيد من المعاناة، وخيار العنف المفضوح بعد تعذّر وسائل الإصلاح

تحجر القيادة في ردود فعلها على عرائض الاصلاح، وحملات الاعتقال المتوالية والمتكررة والتي تقوم بها الاجهزة المكلفة بالوضع الداخلي تلفت النظر الى ازدواجية سعودية تعيشها المملكة منذ تولي الملك عبد الله الحكم في صيف ٢٠٠٥. لقد انيطت بالملك عبد الله مهمة الترويج للمملكة في السوق الاقليمي والعالمي على انها دولة لها ثقلها ورمزيتها في التأثير على حرائق المنطقة العربية، من لبنان الى فلسطين مرورا بالعراق. وما مؤتمر المصالحة في مكة حيث اجتمعت الفصائل الفلسطينية المتناحرة الا تكريسا للدور الذي تطمح اليه القيادة السعودية المتمثلة بالملك.

ولكن نرى ان الشأن السعودي الداخلي قد افلت من يد الملك، لان حقيبة يحملها وزير آخر له السلطة المطلقة في التعامل مع الوضع الداخلي وغليانه حسبما يشاء.

هذه الازدواجية السعودية اوجدت الوضع الحالي، حيث نرى اعلاما يروج للانجازات السعودية الرسمية على الجبهات الخارجية، وتدني الوضع الداخلي الى اقصى درجاته من حيث تهلهل الاجهزة القضائية واختلال الامن الاجتماعي، وتفشي الاعتقال التعسفي وارهاب المواطنين بوسائل بدائية وقمعية متعددة

الوجوه.

اثبت الملك عبد الله ان فترة حكمه ما هي الا مرحلة انتقالية حيث اصبح واجهة للمملكة، والدور المطلوب منها عربيا وامريكيا، وظل الوضع الداخلي وادارته تحت سيطرة من يحضر نفسه في المستقبل ليفتح صفحة جديدة ربما تكون اكثر سوداوية وقمعية مما هو حاصل الان. الشرخ الواضح في القيادة السعودية اضطر ملك المرحلة الانتقالية ان يخرج عن صمته وينفي ما يسمى بالشائعات عن وجود اختلاف بين اعضاء الاسرة الحاكمة، وهو خروج لا يمكن الا ان يفسر وكأنه اعتراف واضح بوجود مثل هذه الاختلافات.

وقد تصل القيادة السعودية الى نتيجة واضحة وهي ان الانبهار الاعلامي بانجازات السعودية على الجبهة الفلسطينية لن يطغى على الوضع الداخلي المتأزم، واطفاء حرائق فلسطين لن يكون بديلا عن اطفاء حرائق استراحات جدة والرياض، حيث يجتمع الاصلاحيون ويبلورون رؤية مستقبلية. وليس من المستغرب ان يستغل النظام انجازه في المحيط العربي الفلسطيني كتغطية اعلامية على فشله التام في التعاطي مع مستقبل النظام على الصعيد الداخلي. وان ساعدت الطفرة النفطية الآنية هذا النظام على اطفاء حرائق الخارج الا انها لم تفلح في اخماد اصوات الاصلاح في الداخل.

سيظل مثقفو السعودية يحلمون باستجابة القيادة لعرائضهم، ولهم الحق في ذلك، اذ ما اضيق العيش لولا فسحة الامل، ولكنهم سيصلون الى نتيجة واحدة، وهي استحالة تلبية مطالبهم في ظل الازدواجية السياسية الحالية حيث يتعايش ملك المرحلة الانتقالية مع شريحة ملوك المستقبل. هذه الشريحة المنتظرة بفارغ الصبر للانقضاض على رأس الهرم ستكون عقبة في وجه الاصلاح الحقيقي كما هي تفعل اليوم.

الشريحة المنتظرة متمرسة في اساليب القمع الداخلي من خلال تجربة حقيقية مارستها منذ اكثر من اربعة عقود، حتى اصبح اسمها ملتصقا بالقمع تارة تحت ذريعة محاربة الارهاب، وتارة تحت ذريعة اخماد الفتن.

بعد اعتقال الاصلاحيين سيجد المواطن نفسه امام خيارين: اولا، خيار الصمت المطبق وهذا ما سيزيد من معاناة الكثيرين، او خيار العنف المفضوح. قمع الاصلاحيين يؤدي الى نتيجة واحدة وهي انتصار خيار العنف. لقد وضعت القيادة السعودية الشعب امام هذا الواقع المرير، وان كان مصير المسالم الموقع على عريضة هو الاعتقال او التغييب عن طريق الحجر على الفكر والمبادرة، فسنجد ان شريحة كبيرة قد تلجأ الى اساليب اكثر تطرفا وعلنية.



ملك السعودية الحقيقي

لقد خلط النظام السعودي الاوراق وساوى بين المطالبة السلمية والعنف عندما اعتقل مجموعة الاصلاحيين واتهمهم بالارهاب. وقد فتح هذا النظام على نفسه ابوابا لن يستطيع ان يغلقها بسهولة، خاصة عندما تستولي الشريحة المنتظرة على عرش البلاد. عندها ستكون المواجهة مفتوحة بين النظام وليس فقط مثقفيه بل مع شرائح اكبر بكثير من النخب الثقافية.

مثقفو السعودية يحلمون باستجابة آل سعود لعرائضهم، ولكنهم سيصلون الى نتيجة هي استحالة تلبية مطالبهم في ظل الازدواجية السياسية بين الأمراء

النظام السعودي هو نظام اقلية من الامراء والتكنوقراط، يساعده طيف من علماء الدين مهمتهم ليس فقط شرعنة القمع، بل ايضا تطبيق الاحكام الجائرة على المعتقلين.

وان خرج المعتقلون من زنزاناتهم نتيجة مكارم ملكية كما حصل مع مجموعة اصلاحية سابقة، الا ان هذا سيكرس نظرة المجتمع للطاقم الحاكم كطائفة خارجة عن القانون، بل هي فوق القانون وهي القانون نفسه.

لن يطفيء النفط حرائق الداخل السعودي بل هو كفيل باشعالها. الكل يعلم ان الغليان الداخلي لا يحصل في مجتمعات معدومة وفقيرة، بل يحصل في زمن الطفرات الاقتصادية، ومن يطالب بالاصلاح والتغيير ليس المعدوم المنهمك بتدبير لقمة العيش، بل هو الذي يعيش رخاء يجعله يفكر بحقوق مسلوبة ومشاركة سياسية ممنوعة.

التغييرات العالمية السياسية والهزات الفكرية تحصل فقط في مجتمعات تنعم بشيء من الرخاء. هذا الرخاء يولد حالة غليان يصعب على اكثر الانظمة القمعية احتواؤه والسيطرة عليه. لذلك ليس من المستغرب ان تتعالى اصوات الاصلاح في بلد كالسعودية، والشعب يمر اليوم بمرحلة آنية من الطفرة. لكن هذه الطفرة عمقت الهوة بين اطياف المجتمع، والكل يحاول ان يناله نصيب منها بطرق شرعية عادلة، وطالما ظل نظام الاقلية السعودي مستأثرا بحصة الاسد من الثروة ومتربعا على مقاليد السياسة، فسيظل المجتمع متململا ومضطربا، وسيحاول الكثير دخول حلبة المصارعة مع النظام في سبيل توسيع الحلقة المغلقة، ليس عن طريق الاتاوات وزيادة المعاشات، بل عن طريق خلق مؤسسات تضمن العدالة الاجتماعية والشورى الحقيقية والمشاركة السياسية الفعالة. لن يستطيع النظام السعودي بازدواجيته الحالية ان يستمر في غطرسته، فساعة يشتري الضمائر وساعة يعتقل الاصلاحيين في الداخل ويحارب من هو في الخارج، دون ان يدفع ثمنا باهظا. وقمع اصحاب العرائض هو بداية تفتح الباب على مصراعيه لمواجهة قد لا ينجو منها النظام نفسه.

عن: القدس العربي، ٢٠٠٨/٢/١٢



قضية سيئة السمعة

تدمير الآثار الإسلامية في السعودية

إيمان القويفلي



الإعجاز الأساسي في قضية الآثار الإسلامية في السعودية، أنها قضية سيئة السمعة حيثما أتيتها، من جهة المدافعين ومن جهات المعارضين الناقمين. سيئة من جهة الآلة المتصلبة التي لا تدرك حقيقة أخرى حول الآثار إلا كونها مشاريع شركية قادمة، وسيئ هو النَّفَسَ الاسترزاقيّ الذي يؤيّد هدم ما عمره يفوق الألف عام لصالح بناء فندق عملاق ٧ نجوم، وسيئ أيضا الانتصار للآثار فقط من حيث هي ذات صلة بالتاريخ الشيعي أو الصوفي وأن هدمها ليسَ إلا حربا سلفية، أو من حيث إن هدمها جزءٌ من التكريس التام للمشروع التجاري الممول بالبترودولار، وهذا بالطبع في نظر مسلمين عرب غير نفطيين، أو من حيث هدمها دلالة على تخلف وجهل المسلمين الأعراب، بإزاء تحضّر غربي – مسيحي.

سيئة حيثما أتيتها كأنها فتنة، وعلى هذا الأساس لا تؤتى، ولا تُصرّح بشأنها المصادر الرسمية بمعلومات مُعتمدة. ليس إلا أحاديث الأزقة والصّحف الخارجية، من (القدس العربي) وحتى (الإندبندنت)، التي لا يمكن الاعتماد على حصيلة قراءتها من أجل الجزم – على سبيل المثال – بحقيقة ما حدث لبيت الرسول عليه الصلاة والسلام في مكة المكرمة، وبطبيعة ما يوجد حاليا فوق البيت.

ليس من الصعب التعاطف قليلا مع الموقف السلفي من الآثار الإسلامية، بالنظر والاعتبار بحال التديُن ومفهوم الإيمان، الامّ يؤول عادة في الأجزاء الأكثر تخلفا من العالم. كيف أن المؤمنين تحت ضغط الفقر واليأس والآلام يجنحون إلى الدروشة وإلى الاستغراق في الغيبيات التي يُمثل الأثر الماديّ، المرقد أو المعبد أو القبة أو النهر أو البيت، مركزا لطقوسها المستنزفة ذواتهم وقدراتهم، بعيدا عمّا هو عملي وعقلاني وذو صلة مباشرة بالواقع. حتى وإن لم تكن العقلانية جزءا من الحجة السلفية الأساسية في هذا الموضوع، من الممكن التحفظ معها على تعظيم شأن الأثر الماديّ، على أساس عقلاني.

لكن، وعلى نفس الأساس العقلاني، يجدر التحفظ على طمس هذه الآثار وتخريبها كلية، لا على أساس أنها حرب طائفية أو طبقية أو نفطية أو مناطقية أو أي أساس آخر من أسس حماية الآثار، الأسس سيئة السمعة.

وهي أولا، ليست قضية الآثار الإسلامية فقط. ربما هدم أو إهمال الآثار الإسلامية هوَ الأشهر بحكم وجود مسلمين خارج البلاد تعنيهم هذه الآثار فيتحدثون عنها وتشتهر على نطاقٍ واسع، لكن القضية هيَ قضية الآثار عموما في شبه الجزيرة العربية. وهي في مستوى آخر، قضية العلاقة بالتاريخ في حاضر الدولة السعودية.

مثلما أن الرواية المدرسية الحالية للتاريخ تنطلق من عهد الرسول وتنتهي في الوقت الحاضر، محددة مفهوم التاريخ بحدود الإسلام وشبه الجزيرة، يحدث ذات الحصار التاريخي لجغرافيا الآثار في شبه الجزيرة. ويتعاضد هذان معا على قصف العُمق التاريخي لوجود إنسان شبه الجزيرة وتطور حياته. وإذا كانت الآثار الإسلامية وجدت من ينتصر لها لهذا السبب أو ذاك، فإن ما بقي من آثار متفرقة في البلاد لا نصير له، وهي في حقيقتها آثار أسلافنا في محاولة العيش على هذه الأرض. لذا لا نصير لها ما لم ننتصر نحن لها، أو ما لم يأتِ حظها الجيّد بباحث مُستقل مُتيم بآثار شبه الجزيرة، أوروبي عادة، يدرك ويطلع – للأسف – على ما لا ندركه ولم نطلع عليه نحن.

بهذه الطريقة فقط – مجددا للأسف – وُجدت أفضل التدوينات المبكرة حول البقاع في وسط وشرق وشمال وجنوب شبه الجزيرة، وعن القصص والوقائع المرتبطة بها، وعن القِلاع والآبار والمستوطنات في وسط الصحراء، ورُسِمَت أفضل النسخ للنقوش والرسوم الموجودة على الأحجار. الأحجار الملقاة في الرمال، التي لا تعني أحدا، ولا قداسة لها، ولن يعبدها أحد، لكنها تستحق أن يُضحي رحالة فرنسي بحياته من أجل إرسال واحد منها إلى اللوفر في باريس، يوضع في واجهة زجاجية ويُكتب إلى جواره: (هذا حجر تيماء، يعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد، والكتابة الظاهرة عليه باللغة الآرامية، وقد عُثر عليه في تيماء، غرب شبه الجزيرة العربية ـ المملكة العربية السعودية الآن).

ما هي الآرامية؟ من هم الأنباط؟ ما النقش الثمودي؟ كم عمر تاروت؟ لا أعرف. ليست لديّ أية فكرة. وأيضا ليست لدى أيّ سعودي نجيب تلقى المناولة الرسمية المُعتمدة للتاريخ. وأمام المفاخرة البابلية أو الفرعونية أو الحِميَرية أو الفينيقية التي حولنا، بـ(الحضارة العريقة) وبالعمق التاريخي وبالإنسان المتحضّر حفيد الأجداد المتحضرين، والغمزات التقليدية حول الحضارة الطارئة التي صنعها النفط من خامة البداوة الخالصة، فإننا، أنا وأنت وهو، ننكس الرأس ولا نجد ما نقول. لأننا بالفعل في ظل هذا التجهيل التاريخي لا نشعر إلا أننا طارئون ولا امتداد لنا.

هل ثمة مجال لأن نعبد الأنباط أو نتلو صلواتنا بالآرامية أو نحجّ إلى تاروت؟ لا مجال. لكنّ الطمس والإهمال والنسيان يبقى هو القاعدة. مساويا في هذا بين الآثار الإسلامية وغير الإسلامية. مُعيدا تجربة الحياة الإنسانية في شبه الجزيرة إلى الصفر التاريخي، كأنه لا سلف ولا سابقة ولا امتداد لها. كأن رمل هذه الصحراء سيلفظنا عما قليل. عاجزين عن الارتباط حقا بما هوَ قديم. عاجزين عن الاطمئنان حقا إلى ما هو قديم. نازحين من صحرائنا إلى الهجرة. من القرية إلى المدينة الهامشية. من المدينة الهامشية إلى المدن المركزية المتضخمة. نازحين داخل المدينة ذاتها من الأحياء الأقدم والأعرق إلى الأحدث والأجَدّ. كأننا نخاف أن تنهار بنا الأرض لو بقينا عليها وقتا أطول بعد. كأننا بحاجة إلى الاحتماء أبدا بما بُني للتو. الآن وللتو.

هل ثمة مجال أن تتركوا لنا جذرا نعود إليه قبل أن تقتلعنا الريح والنزوح؟

عن: الوطن، ٢٠٠٧/٢/١

وجوه حجازية

محمد سعيد بن عبد المقصود خوجة

أديب ولد بمكة عام ١٣٢٤هـ وتلقى تعليمه على يد والده وفي حلقات الدروس بالمسجد الحرام، ثم بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة. عيّن مديراً لجريدة أم القرى ومطبعتها فوهبها حماسه وإخلاصه وجعلها ميداناً أدبياً. فكان من أوائل من حركوا نهضة الأدب الحديث في الحجاز، وشجّعوا أدباءها على الكتابة والنشر، ومن أوائل الأدباء الأفذاذ الذين اشتغلوا بالصحافة وبالكتابة الأدبية شعراً ونثراً. تعاون مع عبد الله بالخير على تأليف كتاب: (وحي الصحراء) في سير أدباء الحجاز المعاصرين آنذاك. وفيه كتب بحثاً عن الأدب والتاريخ الحجازيين، استعرض فيه الأدوار المتعاقبة التي مرّ بها الأدب في الحجاز منذ أقدم العصور، وكان فيه يؤرّخ ويحلّل بمقدرة الباحث المتمكن. توفي رحمه الله بمكة المكرمة عام ١٣٦٠هـ. له: وحي الصحراء بالإشتراك مع عبدالله بالخير؛ المياه بمكة: أدوارها التاريخية (نشر تباعاً في أم القرى)(١).

عبد الله بن عثمان الحنفي المكّي

ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وجدّ واجتهد فقرأ على مشايخ عصره منهم: السيد بكري شطا، حيث قرأ عليه في الصرف والنحو والأصلين والمنطق والمعاني والبيان والتفسير والحديث. كما قرأ على الشيخ محمد خياط في الفلك والعروض وأصول الحديث. وقرأ على الشيخ حسن بن زهير في العروض، والشيخ عبدالقادر مشاط في النحو والبيان، والشيخ عباس بن صديق قرأ عليه في الفقه وبه تفقه وقرأ عليه أيضاً التفسير والحديث. وأجازه أساتذته وأذنوا له بالتدريس فدرّس بالمسجد الحرام، وقرأ عليه أبو الخير عبد الله مرداد في الفقه الحنفي والنحو والمنطق وعلم الكلام.
توفي رحمه الله بالطائف عام ١٣٢٤هـ. له: حاشية على شرح الأجرومية للعشماوي، شرح على الأجرومية، شرح على أسماء الله الحسنى، حاشية مختصرة على متن السنوسية(٢).

عبداللطيف بن عبد الله بن حمود الحنفي المكي

ولد بمكة المكرمة في ١٢٧٩هـ ونشأ بها، وطلب العلم فقرأ على السيد أحمد دحلان، وحضر دروسه في جميع الفنون، وتفقه على أحمد مرداد أبي الخير، وقرأ في النحو والفرائض والحساب وغير ذلك، وقرأ على غيرهما من العلماء الأفاضل. وتصدر للتدريس بالمسجد الحرام وأفاد، وكان أحد الخطباء والأئمة أرباب الوظائف وذوي المعاشات بالمسجد الحرام، وكان أديباً محمود السيرة. توفي رحمه الله بمكة المكرمة عام ١٣٢٠هـ (٣).

(١) الساسي، عمر الطيب. الموجز في تاريخ الأدب العربي السعودي، ص١١٨؛ أمين، بكري شيخ. الحركة الأدبية في المملكة العربية السعودية، ص١١٠. الزركلي، خير الدين. الأعلام، جـ٧، ص١٥؛ كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، جـ١٠، ص ٣٣؛ صوت الحجاز، ١٨/٤/١٣٦١هـ؛ معجم الكتاب والمؤلفين في السعودية، جـ١، ص ١٠٨.
(٢) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٣٠٩؛ غازي، عبدالله بن محمد. نظم الدرر، ص ١٩٧.
(٣) المصدرين السابقين في هامش ٢، ص ٢٨٥، وص ١٩٠ على التوالي.

من مكة وحكاياتها

أمير جديد لمكة ولكن بعقل قديم

بعد نحو عام على مغادرته البلاد بغرض العلاج في الولايات المتحدة، وبعد أن أمضى أشهراً في بريطانيا للنقاهة في فندق الدورشستر، وبعد تأجيل عودة سموّه سالماً غانماً الى مملكة أبيه مراراً، عاد أخيراً أمير مكة عبدالمجيد بن عبد العزيز الى الرياض.

قبل أن يغادر، رفضت القنصلية الأميركية في جدّة منحه فيزا علاج ما لم يأتِ الى القنصلية ويبصم، وبعد تدخّل من وزير الخارجية سعود الفيصل، تبرّع القنصل الأميركي بأن يأتي لقصر سموّه فيبصّمه كما يبصّمون بقيّة المواطنين، دليلاً على حسن العلاقات السعودية الأميركية، خاصة بعد أحداث ٩/١١!

وما أن وصل سموّه الى الرياض، حتى وجد باستقباله كلّ كبار العائلة المالكة، بمن فيهم حزب السديريين المنافقين، حيث أن عبد المجيد محسوب على جناح عبدالله (الملك)، وذلك في تظاهرة أشبه ما تكون بـ (مراسيم وداع) لسموّه أكثر من كونها مراسيم (استقبال)!

وفعلاً.. فإن الأنباء الواردة تفيد بأن العملية التي أجراها عبدالمجيد (سرطان) وبعد أن بدت وكأنها ناجحة، كانت في الواقع عملية جراحية فاشلة، وتتعلق بزرع نخاع، قدّمه له أخوه الأمير عبدالإله.

كما وتفيد الأنباء أن عبدالمجيد ألغى حفل استقبال مهيب قيل أن أحد رجال الأعمال قد أعدّه في جدّة، وقيل له بأن الأمير سيبقى في الرياض، وأن لا شيء تغيّر عن الماضي، حيث يصرّف إمارة مكة وكيله ابن الأمير ماجد، أمير مكة السابق، إضافة الى أن عبد المجيد سيقوم ببعض وظائفه عبر (الشنطة) حيث تأتيه الأوراق والملفات ليبتّ فيها من قصر العزّ في الرياض!

ويقول مطلعون أن عبدالمجيد لن يكون قادراً على مواصلة أي عمل، وأن صحته في تدهور مستمر، وأن ما تبقى له من حياة لا تزيد عن أشهر معدودات.

المهم أن الأمراء سيأتون بأمير جديد، فلا يوجد في هذه البلاد غير أولاد ابن سعود، ملاك الأرض والسماء!

ولكن أي أمير جديد لن يجيد سوى (السرقات) قبل أن يرحل بخرقة بالية الى القبر.

مسلح (وهابي) يحاول الدخول الى الحرم

في الأول من فبراير الماضي، ضبط رجال الأمن في العاصمة المقدسة مواطناً وصف بالمضطرب كان يهم بدخول الحرم المكي، وكان يخفي تحت ملابسه أسلحة، وقد تم إلقاء القبض عليه. وقال مسؤول أمني سعودي في اليوم التالي أن الأسلحة كانت عبارة عن رشاش ومسدس بالإضافة إلى حزام ربطه حول وسطه أعده للإيهام بأنه حزام ناسف. وزعم المسؤول أنه عثر مع المعتقل على مادة الحشيش مخبأة في ملابسه.

حشيش وسلاح وحرم مكي مطهر!

اذا استبعدنا الحشيش من الرواية السعودية، يبقى السلاح ودخول الحرم. وهذا يذكرنا بما فعله جهيمان وجماعته من قبل في نوفمبر ١٩٧٩م. ولا أحد يقتحم الحرم ويستخدم السلاح إلا أتباع الوهابية الذين بدأوا بإشهار السلاح ضد الحكم السعودي.

استقالة صحافي هبة إلهية!

استقال هاشم عبده هاشم رئيس تحرير جريدة عكاظ (الخديوية) وقال مطلعون أنه (استقيل!) بعد عمل في الجريدة دام أكثر من ربع قرن، وأن الأميرين سلطان ونايف لم يكونا راضيين عن أدائه مؤخراً، وأنه بدأت عليه أعراض (الحجازية) وهو مرض لا يتسامح به الأطباء من آل سعود، حتى وإن كانت المسألة مجرد احتمال، فالمرض خطير بالنسبة لدعاة التوحيد في نجد. وقد زعم بعض الأفاقين أن الأمراء إيّاهم (رجوه!!) أن يبقى في منصبه ولكنه أصرّ على الإستقالة!

آخرون رأوا أن استقالته متأخرة، وأنه لم يعد بإمكانه تقديم شيء مفيد للجريدة، التي تحتاج الى دم جديد، مع الإبقاء على خطها (خديوية) حتى العظم. وكتب الكاتب في جريدة المدينة عبدالعزيز قاسم أنه أشد الناس فرحاً باستقالته رغم ان التوقيت في غير محلّه لأن (توقيت الإعتزال إلهامٌ وتوفيق يهبه الله لمن يشاء)!

ما شاء الله!

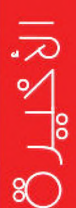
نحن ننتظر استقالة تركي السديري المعمّر الآخر في الرياض، أم أن عامل السنّ ـ إن كان كما يقول البعض هو السبب ـ لا يجري على النجديين؟ ثم لماذا لا يستقيل المعمرون في الدولة المعمّرة: ابتداءً من الملك ومروراً بولي عهده ونايف وسلمان وعبدالرحمن، وغيرهم. فهؤلاء على حافة القبر وكلهم فوق الثمانين أو يقربون من الثمانين عاماً!

يراقبون عن كَثب من درج الداخلية!

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية، والمعيّنة من الحكومة رئيساً وأعضاءً ومهام، لم تطلق إلا في يوم اعتقال الإصلاحيين في مارس ٢٠٠٤م، فكانت فضيحة مجلجلة. الآن مع الموجة الثانية من الإعتقالات للإصلاحيين، وفيما كانت كل منظمات حقوق الإنسان العالمية تبحث وتتابع الأخبار وتتصل بالعوائل وتنشر البيانات، تطلّ علينا هذه الجمعية التي خرجت من أدراج وزارة الداخلية لتقول في بيان مقتضب عن الإعتقالات وبعد تأخير شديد أنها تتابع قضية توقيف عدد من (المواطنين) مع الجهات المعنية لكي تتأكد الجمعية الموقّرة من أسباب التوقيف والتهم الموجّهة لهم! وتابع البيان المقتضب بأن الجمعية (تتابع القضية عن كثب)! وأنها (تعمل على التواصل مع أسر الموقوفين)!

لماذا عن كثب وأنتم جمعية أهليّة؟ والتواصل مع الأسر متأخر، فقد اتصلت بها المنظمات الحقوقية والمهتمون بحقوق الإنسان وبعض وسائل الإعلام.

صح النوم!





ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

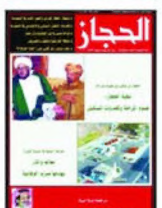
نخبةَ الحجاز: هموم المرحلةَ وتحديات المستقبل


زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافلةَ القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولةَ تتمتع بكل أجهزةَ الدولة الحديثة هو الأكثر إخافةَ لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينيةَ المتطرّفةَ بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوةَ أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضةَ لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالةَ ومساواة، قائمةَ ومستمرةَ.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوةَ الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقّف عندهم وغير قابل للزوال.





(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلةَ المالكةَ

كان العامل الديني القوةَ التوحيدية الفريدةَ الذي نجح في تشكيل وحدةَ اجتماعيةَ وسياسيةَ منسجمةَ في منطقةَ نجد. فقبل ظهور الدعوةَ الوهابية



إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهةَ الدينيةَ او المناطقيةَ، لكنه لا يلغي حقيقةَ أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكةَ ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامةَ، وكانت الحكومةَ تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعةَ.. قيمةَ لها تاريخ


مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينةَ المساجد السبعة، وهي مجموعةَ مساجد صغيرةَ عددها الحقيقي ستةَ وليس سبعةَ، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلةَ فيصبح عددها سبعةَ.

وهناك روايات حديثيةَ لابن شبةَ تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدةَ مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها الـ...

My Computer



من أزياء الحجاز: درفة الباب ثوب حجازي ترتديه العرائس ليلة زفافهن، وكذلك أخوات العرائس إن كنّ صغيرات السن. ويسمى درفة الباب لتقليد زخرفة الأبواب، حيث يطرز الثوب بخيوط الفضة والذهب والأحجار الكريمة. ايضاً يسمى كذلك البدلة (الثقيلة) لثقله.